الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات

– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005–2015) –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالبة:
➢ بلكحلة لسعد

الأستاذ المشرف:
➢ أ. عزيز آمنة

رقم التسجيل :	...../2017
تاريخ الإيداع	.....

{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ }

صدق الله العظيم

سورة النمل(19)

كلمة شكر

قال الله تعالى : << لئن شكرتم لأزيدنكم >>

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : << من لا يشكر الناس لا يشكر الله>>

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل و كل من ساهموا كل في تقديم ما يستطيع من عون، وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة عزيز آمنة على ما قدمته من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار، فكانت توجيهاتها وإرشاداتها ذات منفعة وفائدة لنا في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة الأفاضل لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة عبر مختلف مراحل الدراسة.

والله ولي التوفيق

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح

إلى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة التامة

أمي العزيزة حفظها الله إلى الذي كان سببا في حياتي وفيما وصلت إليه

أبي كان الله معه و إلى أخواتي وإخوتي الذين دعموني في طريقي لطلب العلم أتمنى لهم دوام التفوق .

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء

وإلى كل طلبة ماستر قسم العلوم التجارية دفعة 2017/2016

و إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي وغرسوا في قلبي ولم ينسهم قلمي.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

ملخص:

يحتل قطاع السياحة موقعا مميزا في استراتيجيات تنويع مصادر الدخل، ومنه تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على دور القطاع السياحي بصفته قطاع مهم وذا مردودية عالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث يعتبر قطاع السياحة احد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، بالنظر الى العوائد المالية التي يمكن ان يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها، ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة، والجزائر من بين الدول التي بإمكانها ان تعتمد على هذا القطاع في تنويع مصادر دخلها، خاصة مع الأزمات الاقتصادية الأخيرة والتذبذبات الكبيرة في أسعار المواد الطبيعية التي تعتمد عليها الجزائر بشكل كبير.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، المقومات السياحية، التنويع الاقتصادي، مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات

Résumé:

Occupe le secteur du tourisme une position privilégiée dans la diversification des sources de stratégies de revenu, dont l'étude vise à faire la lumière sur le rôle du secteur du tourisme comme un secteur important et très rentable dans la réalisation de la diversification économique en Algérie, où le secteur du tourisme est l'un des secteurs les plus importants comptent sur eux pour contribuer au paiement de la croissance économique et il y a développement économique et social souhaité, compte tenu des rendements financiers qui peuvent être fournis à moyen et à long terme, et il offre la possibilité de créer de la richesse et atténuer beaucoup de problèmes économiques et sociaux, ont trouvé beaucoup de pays dans l'industrie (tourisme) Une alternative stratégique à l'exploitation des ressources touristiques afin d'assurer leur durabilité, et distribuer dépendance aux sources Depleted de richesse, et l'Algérie sont parmi les pays qui peuvent compter sur ce secteur pour diversifier leurs sources de revenus, en particulier avec la récente crise économique et les grandes fluctuations des prix des matières naturelles dont elles dépendent Algérie fortement.

Mots-clés: secteur du tourisme, le tourisme, la diversification économique, sources de revenus en dehors du secteur des hydrocarbures

فهرس المحتويات

كلمة الشكر

إهداء

ملخص

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة عامة ..... **أ – خ**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

مقدمة الفصل **02**

المبحث الأول: أهمية قطاع النفط في اقتصاديات الدول **03**

- **المطلب الأول:** مفهوم وأهمية النفط..... **03**
- **المطلب الثاني:** أسباب انهيار أسعار النفط..... **06**

المبحث الثاني : ماهية التنويع الاقتصادي..... **09**

- **المطلب الأول :** مفهوم ، مبررات وأنواع التنويع الاقتصادي **09**
- **المطلب الثاني :** محددات وكيفية قياس التنويع الاقتصادي **11**
- **المطلب الثالث:** أهداف وأنماط التنويع الاقتصادي..... **13**

المبحث الثالث: أهم مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات..... **16**

- **المطلب الأول:** أهمية اللجوء إلى تنويع مصادر الدخل..... **16**
- **المطلب الثاني:** أهم مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات..... **17**

خاتمة الفصل..... **23**

الفصل الثاني: الإطار النظري للقطاع السياحي

مقدمة الفصل **25**

المبحث الأول: ماهية السياحة..... **26**

- **المطلب الأول:** نشأة و تعريف السياحة والسائح.....**26**
- **المطلب الثاني:** دوافع السياحة وعلاقتها بالعلوم الأخرى.....**32**

المبحث الثاني: خصائص السياحة و أنواعها.....**38**

- **المطلب الأول:** خصائص قطاع السياحة.....**38**
- **المطلب الثاني:** أنواع السياحة.....**39**

المبحث الثالث: السياحة كنشاط اقتصادي.....**44**

- **المطلب الأول:** الطلب السياحي.....**44**
- **المطلب الثاني:** العرض السياحي.....**48**
- **المطلب الثالث:** أهمية قطاع السياحة.....**50**

خلاصة الفصل **52**

الفصل الثالث: دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

مقدمة الفصل **54**

المبحث الأول : حتمية تنويع مصادر الدخل في الجزائر **55**

- **المطلب الأول:** مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائر.....**55**
- **المطلب الثاني:** مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين الناتج الإجمالي المحلي....**57**

المبحث الثاني: المؤهلات و المقومات السياحية في الجزائر.....**62**

- **المطلب الأول:** المؤهلات السياحية للجزائر.....**62**
- **المطلب الثاني:** أنواع السياحة والوكالات التي تساهم في ترقية السياحة في الجزائر.....**67**

المبحث الثالث: واقع القطاع السياحي في الجزائر **72**

- **المطلب الأول:** الإصلاحات السياحية في الجزائر للفترة (1967-2013).....**72**
- **المطلب الثاني:** دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل في الجزائر(2005-2015)...**77**

المبحث الرابع: مشاكل القطاع السياحي في الجزائر والأفاق المستقبلية **85**

- **المطلب الأول:** المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في تونس والمغرب **85**

- **المطلب الثاني:** مشاكل و معوقات التحول السياحي في الجزائر **86**
- **المطلب الثالث:** المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر آفاق 2025 .....**91**

خاتمة الفصل **94**

خاتمة عامة **96**

قائمة المراجع **102**

الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	58
02	تطور عدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)	66
03	تطور توزيع طاقة الاستقبال بعدد الأسرة حسب التصنيف الفنادق في الجزائر خلال الفترة (2007-2011)	66
04	نسبة انجاز المخططات التنموية السياحية للفترة (1967-1989)	73
05	امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993	74
06	تطور تدفق عدد السياح للجزائر خلال الفترة (2005-2014)	78
07	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)	79
08	تطور عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)	79
09	تطور رصيد ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة (2005-2012)	81
10	تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2005-2015)	82
11	تطور قيمة الاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)	83
12	تطور نسبة مساهمة السياحة في الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2005-2013)	84
13	تطور نسبة المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2008-2015)	85
14	خطة الأعمال بالأرقام أفاق 2015.2025	90

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أركان السياحة	39
02	حجم ونسبة العمالة المباشرة في القطاع السياحي خلال الفترة (2005-2015)	80
03	نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)	82
04	الشكل رقم(04) تطور قيمة ونسبة الاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)	83

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	

مقدمة عامة

تمهيد :

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد إدراك البلدان وبخاصة الريعية منها التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها، الخطر الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، بقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

و تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة تبني التنويع في اقتصادياتها لمعالجة هذه الاختلالات، ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات ومن بين هذه القطاعات القطاع السياحي.

ان النمو الكبير الذي يشهده النشاط السياحي الدولي أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الجديرة بالاهتمام والملاحظة في القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة شهد عدد السياح ارتفاعا كبيرا، ومعه ارتفع معدل نمو العائدات السياحية حتى فاق معدل النمو في باقي القطاعات المشكلة للاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل من السياحة أحد أكبر المجالات التجارية على المستوى الدولي، وتعد السياحة واحدا من أكبر الصناعات نموا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات التجارة الدولية باعتبارها قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الصعبة ولإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة ... بالإضافة أن السياحة تتطلب بنية أساسية لدعمها (النقل، المصاريف، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والترويج...).

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم وفي ظل المعطيات الاقتصادية الجديدة فإن الجزائر تطمح إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، لأن

السياحة تعتبر كأبرز بديل لزيادة وتنمية مصادر الدخل الوطني خاصة وأن المورد البترولي ينضب بشكل مستمر وأسعاره غير مستقرة.

وتتوفر الجزائر على عدة مقومات وعدة بدائل تغنيها عن الاعتماد الكلي على النفط، خاصة منها القطاع السياحي، حيث تمتلك موارد بشرية مؤهلة وتوفرها على طاقات سياحية لا نظير لها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، و توفرها على إمكانيات و خصائص متنوعة فهي تزخر بطاقات سياحية في الساحل، وأيضا الجنوب الكبير الذم يبهر الزوار بجماله و تنوعه، فهي تسعى إلى إنعاش اقتصادها في ظل انهيار أسعار البترول من خلال هذا القطاع، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجية طموحة وفعالة ترتكز على التجارب الناجحة للبلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

❖ **إشكالية البحث:**

تتميز السياحة في الجزائر بخصائص تجعلها بديلا هاما في تلبية الحاجات التنموية، مما تساهم في إيجاد بدائل لتنويع مصادر الدخل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي كحل لمختلف المشاكل الناجمة عن استعمال الطاقات التقليدية وفي مقدمتها البترول والغاز الطبيعي، من هنا ارتأينا أن يكون التساؤل المطروح متمثلا في:

- **هل يعد القطاع السياحي من أهم الخيارات المتاحة قصد تحقيق تنويع مصادر الدخل في الجزائر؟**

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية، وهي:

1. ما هو التنويع الاقتصادي؟ و فيما تكمن أهميته ؟
2. هل يمكن القول أن القطاع السياحي قطاع فعال يحظى باهتمام كبير لدى الدول بالنظر إلى أهميته و الآثار المختلفة المترتبة عنه ؟
3. هل تتوفر الجزائر فعلا على إمكانيات سياحية قادرة على جعل الجزائر وجهة سياحية من الدرجة الأولى؟
4. ما هو واقع قطاع السياحي في الجزائر؟ وماهية الآفاق المستقبلية المطبقة من طرف الحكومة ؟
5. ما هي السياسات الواجب إتباعها من اجل النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر وجعله مصدرا من مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات؟

❖ **الفرضيات:**

من خلال الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

1. يقصد بالتنويع الاقتصادي: اكتساب الإمكانيات والمقومات في أكثر من قطاع أو نشاط اقتصادي وتكمن الأهمية في ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات أخرى من أجل التقليل من التأثيرات السلبية في اعتماد الدول على قطاع واحد كمصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد.
2. يمكن للقطاع السياحي أن يكون مصدر دخل هام و ذو تأثير ايجابي على مختلف القطاعات و الشرائح الاجتماعية إذا أعطي لها الاهتمام اللازم و الدعم الكافي.
3. تتمتع الجزائر بإمكانيات و مقومات سياحية كبيرة حيث تعمل على استغلالها من أجل النهوض بالقطاع السياحي والتي تمكنها من ان تكون قطبا سياحيا عالميا.
4. للقطاع السياحي في الجزائر تحديات مستقبلية كبيرة حيث يمكن أن يصبح القطاع السياحي مصدرا مهما من مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات إذا تم التطبيق الفعلي لإستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

لقد كان وراء اختيار الموضوع عدة مبررات نذكر منها:

- البحث عن قطاع بديل للنفط في الاقتصاد الجزائري
- إبراز الدور الهام الذي يلعبه القطاع السياحي في اقتصاديات البلدان.
- إبراز المقومات والإمكانيات السياحية والمكانة الهامة التي تحظى بها الجزائر ضمن هذا القطاع.
- التطورات المذهلة التي تشهدها السياحة العالمية وخاصة من جانب الايرادات السياحية وعدد السياح.

❖ **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية البحث من أهمية السياحة من جهة، وأهمية البحث عن مصادر بديلة لتنويع مصادر الدخل من جهة أخرى؛ فالمكانة المميزة للسياحة في الوقت الراهن دفعت العديد من الدول العالم إلى الاهتمام بهذا القطاع كونه أحد القطاعات الاقتصادية المولدة للدخل في العديد من الدول، والتي من خلالها يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ تعد من أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير على اقتصاديات الدول.

❖ **أهداف البحث:**

معالجتنا لهذا الموضوع كانت قصد تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

1. إظهار مكانة قطاع المحروقات في اقتصاديات الدول
2. التحسيس بأهمية اللجوء إلى التنويع الاقتصادي
3. السعي إلى كشف وفهم الظاهرة السياحية وأنواعها
4. إبراز الإمكانيات و المؤهلات السياحية التي تزخر بها الجزائر وإبراز دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل من خلال ابرز أهم المؤشرات السياحية.
5. دراسة أفاق القطاع السياحي المستقبلية في الجزائر 2025
6. التوصل الى اقتراح بعض الحلول و التوصيات للنهوض بالقطاع السياحي.

❖ **الدراسات السابقة:**

- **الدراسة الأولى، عامر عيساني بعنوان: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة–حالة الجزائر–**[1]

حيث تناول الباحث الموضوع من خلال إبراز المفاهيم السياحية، والسوق السياحي و الآثار الاقتصادية للسياحة، ثم تناول التنمية السياحية المستدامة و تحليل واقع التنمية السياحية في الجزائر و تجارب لبعض الدول العربية في التنمية السياحية (مصر، تونس، المغرب) ، و خلص في الأخير الى ضعف مؤشرات السياحة الجزائرية مقارنة بالدول العربية و ان القطاع السياحي لم يحظى بالاهتمام اللازم من طرف السلطات الجزائرية.

- **الدراسة الثانية، حميدة بوعموشة بعنوان: دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر –**[2].

تطرق الباحث الى مفاهيم حول السياحة و وأركانها، الأسس، الآثار و مفاهيم تتعلق بالتنمية المستدامة و السياحة المستدامة ، كما تناول الباحث الى دور القطاع السياحي في الاقتصاديات الوطنية لبعض الدول العربية و استعراض تجارب في القطاع السياحي لكل من تونس و المغرب و مصر ، وفي

[1] عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة – حالة الجزائر -** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة: تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

[2] حميدة بوعموشة ، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2011-2012.

الفصل الأخير تمحور حول السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري من حيث تطور القطاع السياحي و من حيث الإستراتيجية و الآثار، كما توصل الى ان رغم امتلاك الجزائر للمؤهلات السياحية المتنوعة، إلا ان حصتها تبقى ضعيفة في الاقتصاد الوطني من خلال ضعف الايرادات السياحية و عجز الميزان السياحي لاكن لا ينفي ان هناك جهودا تبذل من اجل النهوض بهذا القطاع نظرا لأهميته.

- **الدراسة الثالثة، صليحة عشي بعنوان: الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس والمغرب [3].**

حيث عالجت الباحثة مفاهيم حول السياحة و أسس السياحة و بالإضافة الى الإمكانيات و المقومات السياحية لدى الجزائر وتونس والمغرب، بالإضافة أنها تطرقت الى مختلف أهم المؤشرات السياحية لتلك الدول و الآثار الناجمة عن السياحة ، كما تناول مفاهيم السياحة المستدامة و علاقتها بالمشكلات المعاصرة والعولمة، كما توصلت الباحثة في الأخير الى ان القطاع السياحي في الجزائر لا يزال يراوح مكانه مقارنة مع القطاع السياحي لكل من تونس والمغرب بالرغم من الوعود التي أبدتها السلطات المعنية في الجزائر من اجل تطوير القطاع السياحي.

- **الدراسة الرابعة، بوزاهر نسرين بعنوان: ترقية العرض السياحي الوطني في ضل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة –منطقة الزيبان–[4]**

حيث تطرقت الباحثة الى مفاهيم حول السياحة و التنمية السياحية بالإضافة الى أهم المخططات التنموية في القطاع السياحي في الجزائر ، كما تناولت أيضا مؤشرات السياحية الحالية في الجزائر ودراسة لبعض المناطق الصحراوية لما لها من مقومات سياحية جذابة، وتوصلت الباحثة الى ان من سبل ترقية العرض السياحي في الجزائر من خلال تنمية مناطق الصحراوية كمنطقة الزيبان لما لها دور في لترقية والتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر .

[3] صليحة عشي ، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس والمغرب** ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

[4] بوزاهر نسرين، **ترقية العرض السياحي الوطني في ضل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة –منطقة الزيبان–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم في العلوم الاقتصادية ، فرع: نقود تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016-2017.

- **الدراسة الرابعة، عبد الحفيظ مسكين بعنوان: إستراتيجية تسويق المنتج السياحي الجزائري من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية[5].**

تطرق الباحث إلى مفاهيم عامة متعلقة بالسياحة و الخدمات السياحية و كذلك الأسس العلمية للتسويق السياحي من عموميات حول تسويق الخدمات و المزيج التسويقي السياحي ، كما تناول مراحل التخطيط السياحي و شروط نجاحه، أما في الفصل الأخير تطرق الى واقع القطاع السياحي في الجزائر و جهود تسويقه ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كما توصل الباحث ان كل النتائج المتوصل إليها من خلال البحث توضح ضعف القطاع السياحي الجزائري و خاصة ضعف في مساهمته في الاقتصاد الوطني.

❖ **الإطار الزماني والمكاني:**

- الإطار الزماني: يعتمد البحث على مجموعة من البيانات من سنة 2005 الى غاية سنة 2015 والتي تخص مؤشرات النشاط السياحي خاصة، والاقتصاد بشكل عام من هيئات مختلفة، وقد تم الحرص على ان تكون حديثة قدر المستطاع والمتاح، لكي تتماشى مع طبيعة الدراسة.
- الإطار المكاني: يختص هذا البحث بتناول الاقتصاد الجزائري بشكل عام و قطاع السياحة بشكل خاص من خلال دراسة حالة.

❖ **المنهج المتبـع:**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهجين الوصفي التحليلي، حيث انتهجنا المنهج الوصفي في إعطاء شرح لمختلف المفاهيم حول السياحة والتنويع الاقتصادي، والمنهج التحليلي في تحليل الإحصائيات التي يتم جمعها حول هذا الموضوع.

[5] عبد الحفيظ مسكين ، **إستراتيجية تسويق المنتج السياحي الجزائري من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسويق ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015-2016.

❖ **صعوبات الدراسة**

واجهتنا في بحثنا بعض صعوبات نوجزها في النقاط التالية:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الحديثة والدقيقة من مصادرها الرسمية وتضارب في الإحصائيات المقدمة من طرف مختلف المصادر الرسمية الوطنية والدولية مثل وزارة السياحة، الديوان الوطني للإحصاء، ومنظمة السياحة الدولية
- صعوبة انتقاء إحصائيات وبيانات النشاط السياحي لتداخلها مع إحصائيات القطاعات الأخرى والمؤشرات السياحية المتوفرة تكون إجمالية وغير مفصلة مما يعيق عملية التحليل و التفسير.
- قلة المراجع ذات النظرة الاقتصادية على القطاع السياحي

❖ **هيكل الدراسة:**

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث تناول **الفصل الأول التنويع الاقتصادي** حيث سيتم من خلاله إبراز مكانة قطاع المحروقات و إبراز مفهوم التنويع الاقتصادي والأهمية ودوافع التي أدت بالدول الى الاعتماد على تنويع مختلف مصادر الدخل .

أما الفصل الثاني ستناول **مفاهيم عامة حول القطاع السياحي** حيث سيتم التطرق إلى ماهية السياحة وذلك من خلال مفهومها والدوافع والأسباب ووجودها وأسبابها وكذلك الأهمية والأهداف المتوخاة من الاهتمام بهذا القطاع كما سيتم التطرق إلى خصائص وعوامل الطلب والعرض السياحي الجانب الاقتصادي بالإضافة إلى إبراز الأهمية التي تنشأ عن هذا القطاع.

وسنتناول في الفصل الثالث والأخير بدراسة واقع الاقتصاد الجزائري و أهمية قطاع المحروقات و كذلك التطرق الى حالة **القطاع السياحي** في الجزائر ومساهمته في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من اجل تنويع مصادر الدخل، والتطرق أيضا الى المشاكل و المعوقات التي أدت دون النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر و كذلك خطة تطوير القطاع السياحي في برنامج الحكومة والأفاق المستقبلية .

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنويع الإقتصادي

مقدمة الفصل

تحتل قضية تنويع مصادر الدخل أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية و خاصة الدول العربية إذ عجزت السياسات الاقتصادية المستخدمة في اغلب تلك الدول على تحقيق اقتصاد وطني قادر على الصمود واستمرار النمو في المدى الطويل حيث أكدت جميع التجارب على اعتمادها المطلق على العوائد النفطية في معالجة كافة المشاكل الآنية التي تواجهها سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية.

أصبح تنويع الدخل مطلبا ضروريا و ملحا في هذه الدول و البحث عن بدائل تكون مصدر للدخل و قابلة للتجدد ومن ثمة تحقيق تنمية اقتصادية حقيقة ومستمرة قادرة على مواجهة الأزمات الخارجية التي قد يتعرض لها اقتصاديات هذه الدول ولتحقيق هذا الهدف لابد من وجود إستراتيجية وطنية تحدد فيها الأولويات الأساسية في مجال الإصلاح و التنويع الاقتصادي .

وعليه سنحاول التطرق أهمية قطاع النفط في اقتصاديات الدول مع إبراز مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته وفي الأخير إظهار أهم مصادر الدخل خارج قطاع النفط التي يمكن للدول اللجوء إليها.

المبحث الأول: أهمية قطاع النفط في اقتصاديات الدول

تتميز أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق العالمية وتتأثر بمتغيرات اقتصادية و سياسية بتقلبات شديدة خاصة وان عقود النفط الآجلة من أهم الأصول التي تتداول في البورصات الدولية، وتعتمد الدول النامية في تمويل عملياتها الاقتصادية بعوائد قطاع المحروقات حيث يبقى القطاع النفطي هو العمود الفقري لاقتصاديات الدول و قد أكدت معظم الدراسات المتخصصة على عدم وجود إستراتيجية واضحة للتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات .

المطلب الأول: مفهوم وأهمية النفط

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا ويحظى قطاع النفط بأهمية كبيرة من طرف الدول لما له أهمية كبيرة في الاقتصاد.

أولا: مفهوم النفط

النفط عبارة عن سائل اسود كثيف سريع الاشتعال، ويكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين وتغرف باسم الهيدروكربونات و تتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50 بالمائة و98 بالمائة ، وكلمة بترول هي كلمة عربية للأصل اللاتيني petroleum وهي تتكون من مقطعين الأول PETRO ومعناه الحجر أو الصخر، والثاني OLEUM ومعناه زيت، وعليه فان كلمة بترول تعني زيت الصخر نظرا لأنه دائما ما يتواجد في أماكن الصخرية في باطن الأرض ، والبترول أو زيت الصخر يوجد منتشرا في باطن الأرض في حالته السائلة او قد يكون في شكل غازي أو في شكل مادة صلبة أو شبه صلبة[1].
وقد انقسم الباحثون في تفسيرهم لأصل تكون البترول إلى **قسمين:**[2]

1. **نظرية التكوين غير العضوي للبترول** : أول من نادى بهذه النظرية –في العصر الحديث– هو الكيميائي الروسي (مندليف)، وقد افترض بان تكوين الهيدروكربونات (أي الزيت الأسود السائل) جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كربيد الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ،ص8.

[2] العبسي علي، ميلودي عمار، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربة بين الخيارات والبدائل المتاحة، **أزمة انهيار اسعار النفط والتحديات التي تواجه الاقتصاديات الوطن الجزائر نموذجا**، يومي 9-10نوفمبر 2016، جامعة الوادي، ص5.

الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي.

2. **نظرية التكون العضوي للبترول:** وتقوم هذه النظرية على أساس أن هناك مصدرا أساسيا يمثل مادة أولية لتكوينه، وان زيت البترول تكون من بقايا المواد العضوية للنباتات و الحيوانات – التي تحللت في عصور القديمة – المكونة من الكربون والإيدروجين، وان زيت البترول يحتوي على البوروفيرين والنيتروجين اللذين يوجدان في المواد الأولية.

ثانيا: أهمية النفط

يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة إستراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية ومكانة سياسية واجتماعية.

1. **الأهمية الاقتصادية للنفط**[1]

تكمن أهمية النفط الاقتصادية فيما يلي:

أ. **نفط كمصدر رئيسي للطاقة:** الطاقة احد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها.

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواجد و العشرين.
- تكلفة إنتاج النفط اقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

ب. **النفط مادة أولية أساسية في الصناعة:** ما يميز النفط كمادة أولية لأنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد

[1] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)**، مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي، 2008-2009، الشلف، الجزائر، ص ص(8-9).

على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...).

ت. **النفط مصدر لإيرادات المالية:** تتضح هذه الأهمية بصفة اكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا.

ث. **النفط أهم سلعة في التبادل التجاري:** يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط.

ج. **دور النفط في تنشيط الأسواق المالية:** توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، مما يساهم في تنشيط السواق المالية.

2. الأهمية الاجتماعية للنفط

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية: [1]

أ. **النفط وقطاع المواصلات:** يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين المازوت والديزل.

ب. **دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية:** تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، والأسمدة... دور كبير في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

ت. **دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:** نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والتخصصات.

[1] حمـــادي نعيمـــة، **مرجع سابق**، ص ص (9-10).

ث. **دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية:** تلعب الشركات النفطية دوار مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم.

3. الاهمية السياسية للنفط [1]

تكمن الأهمية السياسية للنفط في:

أ. **النفط والاستقرار السياسي:** يلعب النفط دوار هاما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على انه أساس السلام في العالم، وذلك لان توزيع النفط في العالم غير متكافئ ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، تعد الدول العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم به وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، وقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980 وحرب الخليج 1990 وصولا إلى حرب العراق 2003 التي كان النفط السبب المباشر.

ب. **النفط كسلاح ضغط:** لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من اجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي، لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973 كما تستعمله المنضمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

المطلب الثاني: أسباب انهيار أسعار النفط

لقد عرفت المرحلة (2000-2015) عدة صدمات بترولية انعكست تبعاتها على دول الأوبك بوصفها دول تعتمد على عوائد قطاع النفط في تمويل مختلف عملياتها الاقتصادية وكذا مشاريعها الاجتماعية، حيث تسارع الحكومات إلى تبني سياسات تحمل في جوهرها رد فعل لتعاظم مدا خيل قطاع المحروقات، من بين أسباب انهيار أسعار النفط:

[1] حمـــادي نعيمـــة، **مرجع سابق**، ص10.

أولا: انكماش الاستهلاك العالمي

في الوقت الذي يعتقد فيه بعض المحللين بان الأسعار تتجه نحو الارتفاع بشكل جنوني، بسبب الأزمات والصراعات تشهدها مناطق أسيا و أفريقيا، لم تأت تلك التوقعات بالشكل المفترض أن تكون عليه الأمور، فقد توقع خبراء النفط أن تصل الأسعار سقف 120 دولار للبرميل، لكن لم يكن بحسبانهم أن الأسعار ستهوى إلى ما دون 100 دولار للبرميل الواحد، حيث واصلت الأسعار بالتراجع بصورة غريبة إلى اقل من ذلك في حدود 85 دولار للبرميل ، وهو أمر غير معتاد في حالات الصراعات والأزمات الدولية مع وجود التوترات السياسية التي تسود المنطقة العربية خصوصا، ما يدعو إلى إعادة تحديد اللاعبين في أسواق النفط والقوى التي تهيمن على السوق، والتي تستخدم النفط كورقة للمساومة والإخضاع و الضغوط السياسية[1].

ثانيا: ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة

كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور هام و واضح فيما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط، ويرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في أسعار النفط إلى ما تشهده الولايات المتحدة الأمريكية ما يطلق عليه " طفرة النفط الصخري ".

وفي هذا الإطار نشرت جريدة " فايننشال تايمز " البريطانية في 12 أكتوبر 2015 مقالا ارجع هبوط أسعار النفط إلى الطفرة التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج النفط الصخري، وهو ما مكن الامركيين من الاعتماد إنتاجهم المحلي بشكل اكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج، مما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية اكبر مستهلك للنفط في العالم.

أما جريدة " تايمز" البريطانية فكتبت في 16 أكتوبر 2015، ان السعودية اتخذت موقفا محسوبا بدقة، بدعمها انخفاض أسعار النفط إلى نحو 80 دولار للبرميل لخفض الأسعار حتى تجعل من استخراج النفط الصخري أمرا غير مجد اقتصاديا، ما يدفع واشنطن في النهاية إلى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق[2].

[1] البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، **مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر و تحديات استغلالها**، 2010 ، تاريخ التصفح يوم 2017/02/28 ساعة 10:30 من الموقع https://portail.cder.dz

[2] ميلودي عمار، العبسي علي، **مرجع سابق**، ص10.

ثالثا: معاقبة دول عربية

اللافت هنا أن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، وتعتمد على النفط مصدرا رئيسيا في اقتصادها، وإعداد موازناتها العامة وهنا مكمن الخطورة، حيث ستكون هذه الدول الأكثر تضررا من هبوط أسعار النفط، والذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية، التي تتبنى موازناتها على أساس أسعار متوقعة للنفط، مثل العراق الذي يعد من أول الدول المتأثرة بهذا الهبوط، نتيجة انخفاض صادراتها النفطية جراء الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد، مما دفع بعض خبراء الاقتصاد إلى التلويح بإيجاد حلول أمنية عاجلة لتفادي الأزمة، وكذلك ليبيا وهو ما يعني إن هذه البلدان ستواجه أزمات مالية[1].

رابعا: انخفاض طلب الأسواق الأوروبية و الصينية على النفط

حيث تعتبران من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، وخاصة مع استمرار معاناة عدد من الدول الأوروبية اقتصاديا و ماليا، وتزايد مخاوف بشان تباطؤ النمو العالمي[2].

خامسا: الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية

وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا وهو ما يعني تخمة في المعروض العالمي[3].

[1] نفس المرجع السابق، ص11.
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2015 ، ص125. الموقع الالكتروني(http://www.amf.org.ae/ar/) يوم 2017/02/10 ساعة 10:00 .
[3] عبد الحميد مرغيث، مقال حول : **تداعيات انخفاض اسعر البترول على الاقتصاد الجزائري والسياسيات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل ، الجزائر، ص2.

المبحث الثاني : ماهية التنويع الاقتصادي

تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم والذي غالبا ما يتشكل من القطاع الرئيسي من ناحية التصدير او التشغيل ، هذا الاعتماد على مورد وحيد جعل الكثير من هذه الدول تصبح اقتصاديات ريبعية ، حيث ان مختلف الدول خاصة الدول النامية تعتمد أساسا على قطاع المحروقات لما له مكانة وأهمية غلى الصعيد العالمي و لما يوفره من عملة الصعبة للدول و دعم الاقتصاد الوطني.

ومع انتشار آثار العولمة الاقتصادية وسعياً من هذه الدول للتخلص من هذه الأحادية والعمل على تنويع الاقتصاد، اتجهت إلى البحث عن البديل أو البدائل التي تحقق التنمية الشاملة والنمو اللازم ومن خلالها يتم تجاوز المشاكل الاقتصادية مثل العمالة وانخفاض الصادرات والناتج المحلي ... إلخ ولاشك ان من بين الأهداف الرئيسية لسياسيات التنويع الاقتصادي هو التقليل الاعتماد على قطاع واحد وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم و مبررات التنويع الاقتصادي

لاشك ان من بين الأهداف الرئيسية لسياسيات التنويع الاقتصادي هو التقليل الاعتماد على قطاع واحد وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

أولا : مفهوم التنويع الاقتصادي

- للتنويع الاقتصادي عدة تعاريف تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها الى هذه الظاهرة ، وفي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل، ويربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة لتقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها و حجمها أو تخضع إلى انخفاض مزمن[1] .
- وكذلك عرف التنويع الاقتصادي بأنه تهيئة الاقتصاد حديث تتوفر له كل أسباب البقاء خارج نطاق النفط ويحافظ على مستوى دخل عالي نسبيا بعد نهاية عصر النفط[2].

[1] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الإعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16-17 فيفري2014، ص5.

[2] شرين عبد القادر، **أسعار النفط والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة المركزي، العدد الخاص، 1999، ص32.

- التنويع الاقتصادي " العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الجمالي وتنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات أما التنويع من حيث التركيز على الهدف : "تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية[1].

❖ من التعاريف السابقة نستنتج ان التنويع الاقتصادي هو تقليل من الاعتماد على قطاع واحد و الاعتماد على مجموعة مختلفة من القطاعات في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي او مصادر الايرادات في الموازنة العامة او تنويع الأسواق الخارجية.

ثانيا : مبررات التنويع الاقتصادي

أسباب و مبررات التنويع الاقتصادي عديدة أهمها:[2]

1. اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
2. اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع قاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.
3. عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية والإنفاق العام ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
4. إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة عن تذبذب الإيرادات النفطية الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة ، **التنويع الاقتصادي–مفهومه وإبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8 ، العدد 31، 2014، ص57.

[2] ممدوح عوض الخطيب، **نفس المرجع السابق**، ص2.

ثالثا : أنواع التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي عدة أنواع أهمها:[1]

1. **التنويع الأفقي** : ويطلق على توزيع الاستثمار على الأدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع النفط.
2. **التنويع الراسي:** ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة و السياحة والصناعة و الخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.
3. **التنويع الداخلي:** وهو الاعتماد الكلي على مصادر تمويل الداخلية.
4. **التنويع الخارجي:** ويكون من خلال إيجاد مصادر خارجية للتمويل سواء بالتكتلات وأساليب المشاركة او عن طريق الاندماج والابتلاع كما يحدث للمؤسسات الاقتصادية..

المطلب الثاني : محددات و كيفية قياس التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع الاقتصادي دورا هاما في نمو وتطو الاقتصاد لكنه يبقى مرتبطا و رهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله.

أولا : محددات التنويع الاقتصادي

أكد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع بأنه يوجد خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:[2]

1. **العوامل المادية** : الاستثمار و رأس المال البشري
2. **السياسات العمومية** : السياسات المالية و التجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).
3. **متغيرات الاقتصاد الكلي** : سعر الصرف والتضخم و التوازنات الخارجية
4. **المتغيرات المؤسسية** : الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني

[1] احمد عمان ، الملتقى العملي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة ، **حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ضل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية**، 02-03 نوفمبر 2016، جامعة الوادي، ص3.

[2] BANQUE DE FRANCE – Franc zone report – 2007 ، Economic diversification in Central Africa: overview and lessons learnt , p 115
http://www.banquefrance.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Eurosysteme_et_international/RAZF-2007-study.pdf

5. **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.

وهكذا فان غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي ، كارتفاع معدلات التضخم لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال.

ثانيا : كيفية قياس التنويع الاقتصادي

هناك عدة قياسات معظمها جيدة، و لكنها تحتاج الى بيانات كافية و جيدة نذكر منها:[1]

- نسبة مساهمة النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتي توفر مؤشرا على تغير هيكلي في المجتمع
- نسبة مساهمة الايرادات النفطية كنسبة من إجمالي الايرادات الحكومية ككل، مما يدل على الاعتماد او عدم الاعتماد على عائدات النفط، او تتجه للانخفاض.
- نسبة مساهمة الصادرات الغير نفطية الى إجمالي عائدات الصادرات (ارتفاع الصادرات غير النفطية مؤشر على ارتفاع مؤشر التنويع).
- المساهمة النسبية للقطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والذي هو معيار مهم لنجاح التنويع فبقدر ما يتطور القطاع الخاص يعني او يفترض نمو القطاع العام
- تقلب او عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم الاستقرار في أسعار النفط.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح ان هذا المقياس ينبغي ان يعكس وان يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

[1] عبد الرزاق بن علي ، الملتقى العملي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربة بين الخيارات والبدائل المتاحة ، **التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والأهداف**، 02-03 نوفمبر 2016، جامعة الوادي، ص3

المطلب الثالث: أهداف و أنماط التنويع الاقتصادي

تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى التقليل الاعتماد على قطاع الاقتصادي واحد بعينه دون القطاعات الأخرى وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع السياحة أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة كما هو الخال بالنسبة للدول النفطية ، وعادة ما يكون للتنويع الاقتصادي نمطين وهما: التنويع في القاعدة الإنتاجية و التنويع في الأسواق

أولا: أهداف التنويع الاقتصادي

تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد على عدد محدود من الأسواق الدولية و الشركاء[1]، ومن بين **الأهداف** التي تشمل عليها سياسات التنويع الاقتصادي ما يلي:[2]

1. التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة
2. تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية
3. توفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للأفراد والاهتمام بترقية العنصر البشري فكريا.
4. تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للعملة الأجنبية.
5. التقليل من تذبذبات في مستوى الناتج المحلي الإجمالي حيث يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي[3].
6. الرفع من معدلات التبادل التجاري بحيث يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة الى الأسواق العالمية ، مع استقرار او ارتفاع أسعار الواردات إلى تدني في مستوى التبادل التجاري ، فعندما تعتمد التجارة

[1] ناجي التوني، **مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية مجلد 4، العدد2 ، 2002، بيروت ، ص8.

[2] احمد عمان ، **مرجع سابق**، ص3.

[3] ممدوح عوض الخطيب، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد12، العدد07، 2008، ص203.

الخارجية على تصدير منتج معين فان انخفاض أسعاره سيؤدي الى انخفاض أسعار الصادرات مقابل الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها[1].

وتسعى كل هذه الأهداف إلى خلق اقتصاد متوازن يعتمد على أكثر من قطاع في تحقيق الإيرادات وتنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على قطاع واحد.

ثانيا: أنماط التنويع الاقتصادي

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع:[2]

- قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة ،
- وعلى صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و / أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام.

وبالتالي، يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق:

1. **تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):** يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية "أو" المرض الهولندي " التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.
2. **تنويع الأسواق:** ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد

[1] ممدوح عوض الخطيب، **نفس المرجع**، ص203.

[2] موسى باهي، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط** ، لمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، العدد05 ، ديسمبر2016، ص136.

مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة، وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، وعلاوة على ذلك فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معاً يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية، ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل، ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلّفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك[1].

[1] موسى باهي، **نفس المرجع السابق**، ص136.

المبحث الثالث: أهم مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات

من الملاحظ في المبحث السابق لتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة و خاصة في وقتنا الحالي فقد أصبح من الضروري البحث عن بدائل لدعم الاقتصاديات النفطية وذلك من اجل كسر تبعاتها لهذه الموارد الربيعية، ومع اليقين التام إن هذه الثروات مالها الزوال لهذا وجب البحث عن سبل بديلة تعوض تناقص الإيرادات النفطية، فتسعى الدول جاهدة إلى تنويع مصادر الدخل في اقتصادها الوطني وتخفيف العبء على اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي ومنه تنويع إيرادات الدولة في الخزينة العامة.

المطلب الأول: أهمية اللجوء إلى تنويع مصادر الدخل

يمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي بالآتي:[1]

1. إن اقتصاديات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد أسعارها وخصوصاً النفط في أسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن وفقاً لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطاً بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات أسعار النفط، كذلك إن هذه الأخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول.
2. تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد، فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.
3. سوء إدارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث إنّ هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتج وغيرها، وعادة

[1] حامد عبد الحسن الجبوري، **التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية**، عبر الموقع الالكتروني: (http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989)، في 2017/02/12، 16:30.

ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي الى ركود طويل الأمد والى انخفاض دخول هذه البلدان، وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها أكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الأولى تتمثل بانخفاض أسعار السلع الأجنبية والثانية فقدان الصناعيين والمزارعون الوطنيون (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في أسواق العالم، فتنخفض الاستثمارات داخل البلد وبالتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة.

- وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط او الغاز او على الموارد السياحية او غيرها، ان تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي او تفعيل القطاع الزراع مع الاهتمام بالقطاع السياحي على ان لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي.

المطلب الثاني: أهم مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات

وفي هذا الصدد نجد انه من الممكن الاعتماد على القطاعات البديلة الأخرى والتي يمكن تحديده أهم هذه القطاعات التي يمكن أن تساهم في تنمية مصادر الدخل كما يلي:

أولا: تنمية القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي من أهم و ابرز القطاعات الاقتصادية لما له من دور رائد ومحوري في مجمل العمليات و الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث انه مفتاح تطور و نمو وتنوع كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لدوره الكبير في رفع المستوى الإنتاج، توليد الدخل، توفير فرص العمل وتحفيز الادخار والاستثمار[1].

حيث يتكون القطاع الصناعي من الصناعتين الاستخراجية و التحويلية و تمثل الصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية والغزل والملابس والأحذية، السمة البارزة للصناعات التحويلية ومن ثم فهي صناعات

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **نفس المرجع السابق**، 2014، ص 69.

تهدف إلى إشباع احتياجات السوق المحلية بعكس الصناعات البتروكيمياوية ومصافي النفط والصناعات المعدنية، التي تعتمد على البترول قطاع البترول وتوجه بشكل رئيسي للأسواق الخارجية، و بالإضافة إلى مصافي تكرير النفط و إنتاج البتروكيماويات، هناك مشاريع صناعية أخرى مثل الحديد والصلب والألمنيوم والاسمنت.

وقد أشارت الدراسات العديدة انه على الرغم من تراجع مساهمة القطاع في الناتج المحلي وتشغيل الأيادي العاملة على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة و بالمقارنة مع منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أن الكثير منها أشار إلى انه سيبقى محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية لعديد من الأسباب، لعل أهمها:[1]

- يبقى القطاع الصناعي إحدى القطاعات المناسبة لاستيعاب الأيادي العاملة المتزايدة خاصة في الدول النامية.
- إن هذا القطاع يشكل محور عملية الإبداع والابتكار في الإنتاج ، وان القطاعات الأخرى الخدمية تعمل على تقديم الخدمة لهذا القطاع من خلال علاقتها التشابكية الخلفية والأمامية القوية معه، وبالتالي لا يمكن لهذه القطاعات أن تنمو بشكل مستدام ما لم يحقق القطاع الصناعي نموا مضطردا.
- تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات و توفير موارد النقد الأجنبي وعالج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.
- لأنه أكثر القطاعات الاقتصادية على تطوير وتنمية الإنتاجية ورفع مستوياتها لقدرته على تطبيق واستخدام التقنية الحديثة.

ثانيا: الرؤية التنويعية للقطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية على مر العصور وفي كافة المراحل التنموية التي تمر بها اقتصاديات الدول وتعود هذه الأهمية لأسباب وعوامل كثيرة فالقطاع الزراعي هو نظام حياة و أسلوب معيشة ومصدر للدخل، ويتعدى القطاع الزراعي العملية الإنتاجية كونه نظام امن غذائي واجتماعي ومحورا من محاور التنمية الريفية، الاقتصادية و الاجتماعية حيث تكمن أهميته في:[2]

[1] عبد الحليم محيسن، **القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية**، المجلة الاقتصادية، ابوظبي، العدد الرابع، مارس 2014، ص4.

[2] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، المملكة الاردنية الهاشمية، 2006، ص ص(25-27).

- **توفير الموارد المالية:** يعتبر هذا القطاع مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين عملية الإنتاج بصفة مباشرة كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية و الأدوات المستخدمة في الإنتاج النباتي أو الحيواني أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل (تسويق وبيع المنتجات الزراعية) أما على المستوى الوطني فالقطاع الزراعي يساهم بنسب متفاوتة في الدخل الوطني للعديد من الدول كما يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة لهذه الدول.
- **توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع**
- **إرساء القاعدة الصناعية :** حيث تلعب الزراعة دورا بالغ الأهمية في التجارة الخارجية ولمدا خيل صادراتها دور بالغ في النهضة الاقتصادية والصناعية في كثير من الدول[1].
- **توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:** يقوم القطاع الزراعي بتقديم العديد من الموارد الخام التي يمكن إن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي وبالتالي دعم الاقتصاد فالقطاع الزراعي يوفر القطن لصناعة النسيج، كما يوفر الحبوب التي تستخرج منها الزيوت...الخ.
- **استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة:** يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندر إن توجد في قطاعات أخرى ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنتاج وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة.

ثالثا: الاهتمام بالطاقات المتجددة

تعرف الطاقة المتجددة على أنها " الطاقة التي يتم الحصول عليها من التدفقات الطبيعية و المستمرة التي تحدث في البيئة الحالية "[2] ، ويعرف أيضا بأنها " عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير نابضة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي نسبيا، و من أهم المصادر الطاقة الشمسية وكذلك طاقة الرياح وطاقة المد والجزر والأمواج[3].

[1] منير إسماعيل ابو شاور وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، مكتبة المجمع العربي، الأردن، الطبعة1، ص30.

[2] John Twidell and Tony Weir, **Renewable Energy Resources**, Taylor et Francis Group,2nd ed, LONDON AND NEW YORK, 2006, P07.

[3] معهد الأبحاث التطبيقية القدس، **مشروع الإنارة باستخدام الطاقة الشمسية**، ص03 ، يوم 2017/02/20، ساعة 17:40 على الموقع :
http://www.arij.org/files/admin/bookletsandleaflets/2010%20booklet2.pdf

وعرفت المادة (2) من قانون الطاقة المتجددة و ترشيد الطاقة الأردني رقم (3) لسنة 2010 الطاقة المتجددة، بأنها:" الطاقة الناتجة من مصادر طبيعية لها طابع الديمومة والاستمرارية"[1].

إن للطاقات المتجددة مصادر مختلفة ومنبعها الأساسي هو الطبيعة و يمكن حصرها فيما يلي:

- **الطاقة الشمسية**
- **الطاقة المائية**
- **الطاقة الهوائية (طاقة الرياح)**
- **الطاقة الجوفية**
- **طاقة الكتلة الحيوية**

وتساهم الطاقات المتجددة في النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال:

- **توفير مناصب الشغل ومحاربة مشكلة البطالة:** حيث تتعدد مصادر الطاقات المتجددة وتتعدد مجالات استخدامها، اذ يمكن استخراج الطاقة الكهربائية من مختلف هذه المصادر واستغلالها في مجالات متعددة كالفلاحة، الصناعة والسياحة ... الخ، وهذا يتطلب الكثير من اليد العاملة ويفتح مناصب شغل عديدة مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة[2].
- **تفادي تقلبات أسعار الطاقات التقليدية في الأسواق العالمية:** يؤدي ارتفاع أسعار المحروقات أو انخفاضها إلى مشاكل اقتصادية مختلفة، حيث يؤدي انخفاض أسعار البترول عن سعرها المرجعي إلى تعطل المشاريع المخططة وارتفاع معدلات التضخم وظهور مشكلة البطالة في الدول المصدرة له والتي تعتمد بصفة كلية على تصدير هذه المادة الخام، لكن عند إنشاء بنية تحتية للاقتصاد معتمدة على الطاقات المتجددة فان ذلك سيجنب هذه المشاكل[3].
- **تقليص فاتورة الاستيراد والاقتصاد في العملة الصعبة:** تشهد العديد من الدول التي تعتمد على تصدير المحروقات ارتفاع وارداتها من العالم الخارجي، حيث هناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي بالإضافة

[1] عمر عبد المجيد، **مدى ملائمة التشريعات القانونية لناتو الطاقة المتجددة (الواقع والمامول)**، المؤتمر السنوي الحادي والعشرين الطاقة بين القانون والاقتصاد كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 20-2013/05/21، ص7.

[2] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012-2013، ص140.

[3] نفس المرجع السابق ، ص139.

إلى التبعية للواردات الأساسية (مواد غذائية، أدوية، تكنولوجيا، تجهيزات إنتاجية ..) حيث يؤدي الاعتماد على الطاقات المتجددة إلى تنويع القطاعات الاقتصادية ومنه تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي مما ينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي، لان هيكل الإنتاجي لأي دولة يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجة عالية من التقلب، وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركيز[1].

- **التقليل من التذبذبات في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** حيث تنويع مصادر الدخل من خلال الطاقات المتجددة يقلل من تغيرات في الناتج المحلي الجمالي و ذلك رفع معدلات النمو الاقتصادي[2].

رابعا: تطوير وتحديث القطاع المالي والمصرفي

إن مفهوم القطاع المالي يوضح عناصر أساسية ثلاث وهي الأدوات المالية ، والمؤسسات المالية ، والنظم والتشريعات التي تحكم الأدوات المالية والمؤسسات المالية ، وهنا الأدوات المالية تظهر للتعامل بين القطاعات الاقتصادية والمتمثلة بالأسهم والسندات والأوراق التجارية والعقود المستقبلية والى ما هنالك من أدوات ، وبينما المؤسسات المالية تتخذ أشكالا كالمصارف وشركات التأمين والبورصة والسماسرة وصناديق الاستثمار وشركات الخدمات المالية مثل المحاسبة ، تتجلى وظائف القطاع المالي بثلاث أركان وهي تسهيل المبادلات والتعاملات في الاقتصاد سواء عن طريق إصدار النقود الورقية والتي يشرف عليها البنك المركزي وتظهر الوظيفة الثانية بالوساطة بين جمهور المدخرين وجمهور المستثمرين وأخر هذه الوظائف تتمثل في تسهيل المدفوعات عن طريق المقاصة والتسوية بين المؤسسات المالية ، ويعتبر القطاع المالي في أي نظام اقتصادي معيارا لإظهار تطور الأسواق المالية والاستغلال الأمثل للموارد ، وأيضا توضح درجة تقدم القطاع المصرفي بالإضافة إلى أنها تعزز النمو الاقتصادي[3].

إن للقطاع المصرفي دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة في الدخل للدولة حيث يمكن استعراضه من خلال النقاط التالية:[4]

---

[1] ممدوح عوض الخطيب، **مرجع سابق**، ص209.

[2] نفس المرجع السابق، ص209.

[3] محمد ناصر نصار، **القطاع المالي الفلسطيني** ، الموقع :) (https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/249357.html)، يوم 2017/03/07، ساعة 10:10.

[4] راتب الشلاح، **المصارف الخاصة الواقع والأفاق** ، الموقع : (http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/shallah.htm)، يوم 2017/03/07، ساعة 13:13.

- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي
- المساهمة في إدخال وتوطين التقنيات المصرفية الحديثة من الطرف الآلي والحسابات المصرفية المتطورة.
- المساهمة في تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير القطاع المصرفي السوري بشكل عام.
- جذب جزء كبير من الأموال المكتنزة والمجمدة خارج القطاع المصرفي لكي تدخل الدورة الاقتصادية وتساهم في العملية التنموية.
- تأمين القروض اللازمة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل للعمل في القطاع الصناعي والتجاري والخدمي بحيث تساهم في إقامة وتوطين مشاريع استثمارية جديدة.
- المساهمة في حل مشكلة البطالة (ولو أن هذه المساهمة ما زالت محدودة).

خامسا: تنمية وتطوير قطاع السياحة

تعتبر الخدمات السياحية من بين أهم فروع الخدمات وأكثرها دينامكية، فالسياحة حاليا هي صناعة تجارية و قطاع اقتصادي واعد ومتفاوت الأهمية من بلد لأخر وهذا تبعا لحجم الموارد السياحية التي تتوفر بها والإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية المسخرة لتأهيلها في المستقبل وجعلها مقصدا سياحيا، حيث تعول عليه اغلب الدول في سياسة تنويع مصادر الدخل ورفع معدلات النمو بشكل عام و من ثم تركيز الدول على تطوير و تنمية هذا القطاع، من خلال إقامة العديد من المشروعات التنموية التي تخدم هذا الاتجاه من فنادق و منتجات سياحية و مراكز تجارية ...الخ، وتنظيم المؤتمرات والمهرجانات والمعارض على مدار السنة بهدف جذب السياح من مختلف مناطق العالم، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات عديدة للسياح أو للراغبين في العمل في هذا القطاع أو الاستثمار فيه و هذا ما سوف نقوم بتوضيحه في هذه الدراسة و دوره في تنمية مصادر الدخل مع إبراز مفهوم السياحة و أهميته و كل ما يتعلق بالقطاع السياحي.

وهناك العديد من القطاعات الأخرى التي تساهم في تنمية وتنويع مصادر الدخل ، من بينها قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات، الذي شهد تطورات غي مسبوقة ، وكذا قطاع الخدمات الحكومية، وتجارة التجزئة، وقطاع التشييد والبناء و قطاع النقل والمواصلات وغير ذلك من مصادر مختلفة.

خاتمة الفصل

إن تعدّد وتنويع مصادر الدخل يتيح فرصًا أكثر لأي دولة لضمان استمرارية الدخل والانتعاش الاقتصادي عند تأثر أي من القطاعات التي تعتمد عليها تلك الدول، فالدول التي تعتمد على الصادرات النفطية فقط، ستعاني هذه السنة والسنوات المقبلة من تحديات كثيرة، أهمها انخفاض في الإيرادات بأكثر من 50 % مقارنة بالسنوات القليلة الماضية.

إن تحقيق مبدأ تنويع مصادر الدخل للدولة أمر محوري يتطلب الاهتمام به بصورة كبيرة من خلال وضع إستراتيجية وطنية، وتتضمن مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال استخدام وسائل وطرق مختلفة لزيادة الإيرادات وتفعيل الاستثمارات التنموية بالإضافة إلى تطوير الطاقة البشرية الوطنية ومن بين هذه القطاعات قطاع السياحة الذي يعتبر قطاعا مهما و واعدا وهذا راجع للمقومات الطبيعية والتاريخية التي تزخر بها الدول العربية و خاصة الجزائر

الفصل الثاني:

الإطار النظري للقطاع السياحي

مقدمة الفصل

السياحة تمثل ظاهرة الانتقال المؤقتة التي يقوم بها عدد كبير من الناس فيتركون مكان إقامتهم والتوجه إلى دول أخرى (السياحة الخارجية) أو ينتقلون إلى مدن داخل بلادهم (السياحة الداخلية) ولا شك أن المدة التي يستغرقها هذا الانتقال تختلف بحسب رغبة السائح وتتوقف على مقدرة السائح المالية على الإنفاق في الخارج مدة طويلة أو قصيرة، وقوانين النقد في البلد التي يخرج منها ومدى تأثير المحفزات السياحية في البلد الذي يزوره ومدى رخص تكاليف المعيشة فيه... الخ.

والسائح في البلد السياحي يقوم بوظيفة استهلاكية ينتج عنها زيادة في دخل هذا البلد وتحدث هذه الزيادة عن طريق الانتفاع بالخدمات (إقامة، طعام، شراب، بضائع، هدايا تسلية، وقود، مشروبات... الخ) وتتمثل في صورة خدمات ضرورية تهدف إلى راحته وإمداده بكل وسائل المعيشة السهلة الكاملة وكذلك في صورة إمداده بالسلع المحلية لذا يحرص كل سائح عادة على شراء بعض المنتجات المحلية والهدايا من البلد السياحي لكي تكون رمزاً باقياً لزيارته لهذا البلد.

وعليه سنحاول التطرق للتطور التاريخي للظاهرة السياحية مع الإلمام بمختلف المفاهيم للسياحة والسائح وسنتطرق أيضا إلى بعض الخصائص و الأنواع و كذا مكونات السوق السياحي.

المبحث الأول: ماهية السياحة

عرف الإنسان السفر والترحال منذ بداية وجوده على هذه الأرض، حيث كان يسعى وراء طعامه وشرابه، وكانت التجارة وأداء الطقوس الدينية هي الأغراض الأولى التي دفعت الإنسان إلى السفر والترحال من منطقة إلى أخرى ولتتحول ظاهرة انتقال الإنسان لتحقيق رغباته و احتياجاته ومختلف شؤون حياته اليومية إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة و الراحة والتثقيف والاستجمام.

المطلب الأول: نشأة و تعريف السياحة و السائح

تاريخ نشأة السياحة من الصعب تحديده، فالسياحة كصناعة لـ تنشأ فجأة، بل مرت بعدة مراحل وان كان هذا التطور واضحا في بعض العصور، إلا أننا لا نستطيع التقليل من أهميتها في العصور السابقة.

أولا : نشأة السياحة وتطورها

لقد مر تطور السياحة إلى أربع مراحل أساسية و مختلفة وهي:

1. **السياحة في العصور القديمة**

نجد أن الإنسان قديما كان الانتقال و عد الاستقرار في مكان ثابت من مميزات حياته، ذلك للحاجة في البحث عن مصادر الكلأ و الماء, ليتمكن من الاستقرار لتعينه على تحمل طبيعة الحياة الصعبة التي كان يعيشها الإنسان قديما، ثم بدأت حياة الإنسان بالتطور بعد اطمئنانه لتأمين و توفر قوت يومه، مما أدى إلى استقراره في مكان واحد لفترة طويلة.[1]

وأما أنواع الرحلات كانت ترتكز في العصور القديمة على:[2]

أ- **تحقيق فائدة :** كانت عبارة عن خلق علاقات متبادلة بين القبائل و الدويلات المختلفة، و التي تكون أحيانا متجاورة و قد تكون بعيدة، و كان هذا التفاعل له تأثير عميق في مصير الأقاليم المتجاورة من حيث التجارة و الحرب، و كذلك كان حافز الكسب الكبير للتجار إلى القيام برحلات بعيدة بحثا عن السلع النادرة , كرحلات أهل قريش قبل الإسلام بقصد التجارة بين بلدهم و بلاد الشام و اليمن كما في القرآن الكريم:[3] " لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء و الصيف".

[1] نائل موسى محمود سرحان ، **مبادئ السياحة** ، دار غداء للنشر و التوزيع، عمان ، 2011 ، ص 1.

[2] ماهر عبد العزيز ، **صناعة السياحة** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2013 ، ص14.

[3] القران الكريم، سورة قريش، الآية 1-2 .

ب- **حب الاستطلاع** : أدى هذا الدافع لدى الناس بمعرفة عادات و تقاليد الشعوب الأخرى إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف على عادات وطرق معيشة الناس وتعتبر روايات السياح الأوائل مثل المؤرخ الإغريقي هيرودوت مثالا على ذلك وأحيانا البرهان الوحيد المتوفر عن قيام دويلات و مدن عظيمة اختفت حاليا ، لأن طبيعة الإنسان هو حب المعرفة و الفضول إلى معرفته عادات و تقاليد الشعوب الأخرى.

ت- **الدافع الديني** : دفع هذا الشعور الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة فإن الصينيون من أتباع "بوذا" كانوا يقطعون ألاف الكيلومترات غبر مناطق صحراوية الغرض زيارة الآلهة بالإضافة إلى اليونانيون الذين كانوا يرحلون في جميع أنحاء البلاد إلى "اولمبيا" للاشتراك في الألعاب الأولمبية أو لمشاهدتها وجدنا حتى الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية اليونانية آنذاك ، وكان هذا بداية لها نطلق عليه اليوم السياحة الدينية و السياحة الرياضية .

2. السياحة في العصور الوسطى

بقيت السياحة في العصور الوسطى في الفترة من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر بنفس المدلول بقي السفر والتنقل بدائيا كما كان في العصور الأولى مع تطور بسيط، إذ تميزت هذه الفترة بالصراعات مما أفقد الناس عنصر الأمان وساءت أحوالهم ومن ثم نقص الترحال و السفر و زاد الاهتمام بالكنيسة في هذه المرحمة، كما عرفت هذه الفترة أيضا قيام بعض المستكشفين بأسفار طويلة كما كان من نتائجها سنة 1492 ميلادي اكتشاف القارة الأمريكية من طرف كريستوفر كولومبوس.

كما كانت الحضارة الإسلامية في أوج ازدهارها، فاهتمت بالعلوم والفنون و الآداب والعمارة ، وزادت حركة الناس في مختلف أنحاء البلاد الإسلامية حيث ساهمت في إنشاء عدد من المدن التي أصبحت قبلة للسياح من كل أنحاء العالم كبغداد و قرطبة فضلا عن المنشآت السياحية و الحمامات التي أنشأت في هذه الحقبة لاسيما في القاهرة، الإسكندرية، البصرة، دمشق والأندلس، كما تميزت هذه الفترة بظهور بعض الجامعات العريقة بأوروبا مثل جامعة السور بون بفرنسا و جامعة أكسفورد بإنجلترا ، مما جعل البلدين مقصدا للعديد من طلاب العلم ، غير أن خلال هذه الفترة لم تكن هناك قوانين منظمة و لا وسائل نقل متطورة أي أن مصطلح السياحة بمدلوله الحالي لم يظهر بعد[1].

[1] عبد الحفيظ مسكين ، **دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر-الديوان الوطني للسياحة** ، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، (2009-2010)، ص18.

3. السياحة في العصر الحديث

تمتد هذه المرحمة بين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر ميلادي، حيث شهدت اكتشافات جديدة أهمها اكتشاف استراليا عام 1605 ونيوزلندا عام 1769 وعرفت كذلك بالرحلات الأوروبية في إفريقيا وتطور الآلة ووسائل المواصلات والاتصالات فقد ساعد ظهور السيارة والباخرة والطائرة والقطار على تسهيل عملية السفر، وإن كان ذلك في البداية مقتصرا على الأغنياء، كما عرفت هذه المرحلة كذلك بعض القوانين المنظمة للنشاط السياحي نتيجة الحدود السياسية للدول فأصبح السفر يخضع للتأشيرات وجواز السفر.

كما شمل العصر الحديث للسياحة أيضا فترة الثورة الصناعية خاصة في أوروبا، و شهد العالم تحسنا في مستوى المعيشة وتطورا في وسائل النقل ، الأمر الذي ضاعف من الطلب السياحي، و عرف العالم تنظيم أول رحلة سياحية من خلال Thomas Cook عام 1841 في بريطانيا حيث قام بنقل مجموعة أشخاص من الطبقة الشعبية بواسطة القطار لزيارة البحر لمدة يوم واحد قصد إبعادهم عن جو الفقر ، كما قام أيضا بنشر مجلة عن السفر لتعريف الناس بالجوانب المختلفة والاحتياجات اللازمة للسفر[1].

4. السياحة في المرحلة المعاصرة

ويمكن أن نعتبر أن الحربين العالميين الأولى و الثانية كان لها أثر كبير في تطور و تقدم السياحة،لأنه بعد الحرب العالمية القانية بدأ تطوير الطائرات الحربية إلى طائرات مدنية و كذلك السيارات و القطارات لأن قبل ذلك كان التركيز على استعمالاتها في الحرب فقط ، وكذلك كان انتقال الجيوش خلال الحربين بين دول العالم أثر كبير على تطور السياحة و اكتشاف البلدان الأخرى[2].

ومن أهم **سمات السياحة** في المرحلة المعاصرة:[3]

- ❖ تطور الحركة العالمية في العالم ، بسبب تحقيق الاستقرار للطبقة العاملة ورد حقوقها المهضومة إليها، قامت هذه الطبقة بتنظيم صفوفها و تكوين النقابات و الاتحادات للدفاع عن حقوقها، و قامت التشريعات بإيجاد الإجازات السنوية المدفوعة الأجر مما أدى إلى وقت فراغ عندهم استثمر في السفر و السياحة

[1] نفس المرجع ، ص18.

[2] ماهر عبد العزيز ، **مرجع سابق**، ص 19.

[3] عثمان محمد غنيم، **التخطيط السياحي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1999.ص 22

- ارتفاع مستوى دخل الأفراد خاصة في أوربا و أمريكا الشمالية .
- تزايد حجم السكان بشكل مضطرب .
- تطور العلاقات بين البلدان .
- تطوير كبير في وسائل النقل و الاتصالات خاصة النقل الجوي وكذلك تطور صناعة السيارات.
- أصبحت ظاهرة السفر و السياحة بما تحققه من مكاسب مادية كبيرة ذات ظاهرة مؤثرة في اقتصاديات البلدان.
- تزايد الاستثمارات الدولية في السياحة.

ثانيا: مفهوم السياحة و السائح

لقد تنوعت التعاريف بشأن السياحة و السائح نظرا لاختلاف الباحثين و اختلاف معايير التمييز بينهما ، و سوف نلقي الضوء على أهم التعاريف.

1. مفهوم السياحة

يعود لفظ السياحة إلى اللغة اللاتينية , و هو لفظ مستحدث فيها و المعروف بكلمة " Tourisme", فهو لفظ مشتق في اللغة الانجليزية من كلمة "To tour"، أي يدور و يجول ، و المعروف في اللغة الفرنسية بلفظ "Tourner" و كلاهما مشتق من لفظ لاتيني "Tournare" ، الذي يؤدي نفس المعنى[1].

و على الرغم من كون السياحة لفظة حديثة في اللغات اللاتينية إلا أنها كانت معروفة في اللغة العربية ، فلفظ السياحة في اللغة العربية تعني الضرب في الأرض و منها يسيح الماء ، و سيحان الماء يعني جريانه ، و قد ورد في القرآن الكريم ذكر لفظ السياحة في أكثر من موضع, ففي سورة التوبة ورد قوله تعالى " التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف و الناهون عن المنكر و الحافظون لحدود الله و بشر المؤمنين "، و السائحون تعني الصائمون استنادا إلى قول رسول الله هم المسافرون لطلب العلم أو الجهاد[2].

[1] نائل موسى ، محمود سرحان ، **مرجع سابق** ، ص9 .
[2] نعيم الظاهر، سراب الياس ، **مرجع سابق** ، ص 28 ص29.

و يمكن أن نلخص أهم التعاريف حول **السياحة** كما يلي :

- تعريف **Freuler Guyer**: يعرفها على أنها:" ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة و إلى الراحة و تغيير الهواء ، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة و نمو هذا الإحساس بالبهجة و المتعة و الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة ، وأيضا نمو الاتصالات و خاصة بين الشعوب و أوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية و هي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة و الصناعة ، سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة و ثمرة تقدم وسائل النقل"[1].

- ويعرف مؤسس البحث السياحي الباحث **هونكيز HUNZIKER** السياحة بأنها " مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة و طالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي "[2].

- كما يعرف **جولدن N–Golden**: السياحة على أنها " هي أي نوع من الحركة التي بمقتضاها يقيم السائحون لأي غرض في مكان خارج بلادهم ، بشرط عدم اعتبار هذه الإقامة لأغراض الكسب الدائم أو المؤقت"[3].

- كما تعريف **المنظمة العالمية للسياحة** : فتعرف السياحة على أنها " انتقال الأفراد من مكان لأخر لأهداف مختلفة ، و لفترة زمنية تزيد عن 24 ساعة ، و تقل عن سنة ، مع توفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط "[4].

- و قد عرفت **الأمم المتحدة** عام 1994 الذي يغطي ثلاثة أشكال في السياحة و الاعتبارات الإحصائية:[5]

أ– **السياحة المحلية DOMESTIC TOURISM** : و التي تشمل المسافرين من مواطني بلد ما داخل حدود بلدهم.

ب–السياحة الوافدة INBOUND TOURISM : و التي تشمل سفر الأجانب إلى ذلك البلد.

---

[1] مثنى طه الحوري ، إسماعيل محمد علي الدباغ، **اقتصاديات السفر و السياحة** ، مؤسسة الورق و النشر ، عمان ، 2000 ، ص46.

[2] مصطفى كافي، هبة كافي، **جغرافيا السياحة وإدارة المقاصد و المخيمات السياحية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ، ص17.

[3] يسرى دعبس ، **السياحة و المجتمع** ، البيطاش نستر للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2009 ، ص15.

[4] أحمد محمود مقابلة ، **صناعة السياحة** ، دار الكنوز المعرفة و النشر ، عمان ، الأردن ، 2007، ص24.

[5] أبو رمان، اسعد حماد ،**التسويق في صناعة السياحة والضيافة**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص27.

ت-السياحة الخارجية OUTBOUND TOURISM : والتي تشمل سفر مواطني ذلك البلد إلى بلد أخر ماعدا بلده الأصلي.

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن السياحة تقوم على عدة معايير محددة لاكتمال هذا النشاط و المتمثلة في:[1]

- **عملية الانتقال:** حيث يشترط في السياحة عملية الانتقال من مكان إلى آخر، أما فيما يتعلق بالمسافة الواجب قطعها ...لشخص سائحا، فهي تختلف من تعريف لآخر، وقد حددتها اللجنة السياحية الدولية ب 50 ميل، أما لجنة السياحة الكندية فقد حددتها ب 25 ميل.
- **الهدف:** ونقصد الهدف من الانتقال، هذا الهدف يتم تحديد على أساسه نوع السياحة.
- **المدة:** وقد حددها التعريف بأنها تزيد عن 24 ساعة ونقل عن سنة، حيث أنها لو زادت عن سنة يمكن اعتبارها إما إقامة أو هجرة أو غيرها، وكذا قلت عن 24 ساعة يمكن اعتبارها نزهة وليست سياحة.
- **توفير الخدمات المتعلقة بالسياحة:** ويمثل هذا المعيار في الحقيقة مكون من مكونات السياحة والذي لا يمكن قيامها إلا بتوفيره، إذ أن غيابه سيؤدي إلى تراجع السياح عن الزيارة ذلك المكان أو الدولة.

2. مفهوم السائح

تعد عملية تحديد السائح من أهم العمليات المستخدمة في الإحصاء السياحي للدول، وهذا راجع إلى تعدد أشكال المسافرين ولغرض من السفر، وعليه نجد شبه إجماع على تعريف السائح، ومن بين التعاريف ما يلي:

- **السائح** هو :" ذلك الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصل أو الاعتيادي، و لأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده (السائح الوطني) ، أو في داخل بلد غير بلده (سائح أجنبي) و لفترة تزيد عن 24 ساعة"[2].

- **السائح** هو: في اجتماع عقدته هيئة الأمم المتحدة في روما سنة 1963 وتحت عنوان السياحة الدولية جاء تعريف السائح الدولي على أنه " كل شخص يكون موجودا بشكل مؤقت في دولة أجنبية ويعيش خارج مكان سكنه الأصلي خلال أربع وعشرين (24) ساعة أو أكثر .

[1] حساني رقية ، **واقع السياحة الداخلية في الجزائر و معوقاتها** ، الملتقى الثالث للسياحة حول اقتصاديات السياحة المحلية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، في 03 و 04 ديسمبر ، 2013، ص 5.

[2] مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2003، ص37.

ويستدل من هذا التعريف على أن السياح هم :

- الشخص الذاهب للترفيه أو العلاج أو لأسباب أخـرى.
- الشخص الذاهب لاجتماعات دوليـة أو لحضور مباريات رياضية دولية أو المشاركة بها.
- الشخص الذاهب للدراسة أو التخصص في مجال معين.

المطلب الثاني: دوافع السياحـة و علاقتها بالعلوم الأخرى

تكمن أهمية السياحة في الدوافع التي تدفع بالسائح بالسفر وذلك بغرض تحقيق و إشباع رغباته في حله وترحاله نفسيا و جسمانيا و ذهنيا في ميادين عديدة.

أولا: دوافع السياحـة

تتنوع الأسباب التي تدفع وتحفز الناس للقيام برحلة إلى منطقة ما من العالم الواسع، فاتخاذ قرار التوجه إلى منطقة ما يكون نتيجة عدة عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية متداخلة مع بعضها البعض والتي تتبلور ضمن نظام ، ونتطرق فيما يلي إلى أهم دوافع :

1. **دوافع ثقافية، تاريخية، تعليمية:** وتتمثل هذه الدوافع في:[1]

- مشاهدة الآثار وتاريخ الحضارات القديمة والمواقع الأثرية مثل زيارة البتراء في الأردن، والأهرامات في مصر، مدينة تمقاد في بباتنة (الجزائر).
- مشاهدة الأحداث المهمة بالعالم أو حضور مهرجانات أو حفلات ثقافية أو معارض...الخ.
- الإطلاع على حياة الناس في البلدان الأخرى والتعرف على حياتهم وأعمالهم وثقافتهم ونمط حياتهم الاجتماعية، الحضارية والثقافية، واكتشاف أشياء جديدة لغرض العلم والمعرفة.
- معرفة ما يدور في العالم من حوادث في الوقت الراهن والتقدم العلمي مثل مشاهدة انطلاق المركبات الفضائية مثلا.

[1] ماهر عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص48.

2. دوافع الراحة والاستجمام والترفيه:[1]

وتكون بهدف الاستمتاع بأوقات الفراغ في الأماكن الهادئة أو على ساحل الشاطئ أو في أي منطقة جميلة، أو الهروب من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن صخب المدينة، أو للترفيه عن النفس عند توفر المال والوقت وكذلك زيارة الأماكن الدينية.

3. دوافع دينية:[2]

ترغب صاحبها بالسفر لزيارة المساجد القديمة و الكنائس القديمة والعتبات الدينية.

4. دوافع عرقية:

وهي المتعلقة بالرغبة في زيارة البلد الأصل وتجديد الروابط الأسرية كزيارة مكان الميلاد مثلا أو الرغبة في زيارة أماكن سبق وأن زارها الأصدقاء في البلد الأم وتركت لديهم انطباعا جيدا فكانت دافع لجعل شخص ما يزورها.

5. دوافع صحية:[3] وهي الدوافع المتعلقة ب :

- الابتعاد عن الجو البارد والتوجه إلى أماكن دافئة أو الابتعاد عن الجو الحار والتوجه إلى أماكن باردة خاصة بالنسبة لكبار السن والمرضى.
- السفر لغرض العلاج والمداواة .
- السفر لغرض النقاهة والاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين أو لغرض الراحة النفسية بعد إصابة الشخص بمرض أو أزمة نفسية أو التمتع بالجو الصافي والهواء النقي.

6. دوافع رياضية: وتتعلق بالرغبة في مشاهدة المباريات الرياضية أو المشاركة فيها أو تشجيع فريق معين خلال دورة رياضية ما كالألعاب الأولمبية أو كأس العالم لكرة القدم وهما الدورتان الأكثر استقطابا للسياح ذوو الدوافع الرياضية.

---

[1] ماهر عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص49.

[2] مصطفى كافي، هبة كافي، **جغرافيا السياحة وإدارة المقاصد و المخيمات السياحية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2015، ص31.

[3] ماهر عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص50.

7. **دوافع اقتصادية:** وتشمل العناصر التالي:[1]

- فهم يستفيدون تلقائيا من انخفاض في فرق العملة في التحويل يؤدي إلى تدفق السياح إلى بلد ما انخفضت عملته الأسعار لأنهم يحملون عملة صعبة مقارنة بالعملة المحلية.
- الحصول على صفقات تجارية أثناء القيام برحلات سياحية بالنسبة لرجال الأعمال .

ومن المغريات الحضارية توفر الخدمات و التسهيلات السياحية تتمثل في:[2]

- سهولة الوصول إلى مناطق الجذب السياحي ....
- توفر الخدمات مثل المياه و النقل و المواصلات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية المطاعم و المبيت والصحية.
- سهولة الحصول على تأشيرات الدخول (VISA)

ثانيا : علاقة السياحة بالعلوم الأخرى

أصبحت السياحة تدرس من خلال مختلف فروع المعرفة ، و أصبحت السياحة علم له أصوله و مفاهيمه، و برز علم السياحة كعلم لصيق بالإنسان يستهدف تحقيق و إشباع رغباته في حله وترحاله نفسيا و جسمانيا و ذهنيا في ميادين عديدة، و في إطار هذا التشابك تبرز الصلة الوثيقة بين علم السياحة و العلوم الأخرى .

1. **علاقة السياحة بعلم الاقتصاد:**[3]

عند التحدث عن الإنفاق الحكومي فإننا نتحدث عن الإنفاق، الذي يؤثر في الاقتصاد القومي من نواحي متعددة، فعندما يدفع السائح مبلغا معينا من النقود مقابل الخدمات التي يحصل عليها، فان المبلغ يعتبر دخلا لمن يحصل عليه، و يهتم إلى شريحتين هما :

- **الشريحة الأولى** : و تخرج مؤقتا أو نهائيا من مجرى التداول في الاقتصاد حيث تحجز لمواجهة بعض المدفوعات كالدفع لأثمان السلع المستوردة ، أو تحويل للخارج كأرباح المستثمرين من الخارج أو كاستثمار في المشروعات خارج الدولة ، أو هي تحجز عن التداول و تؤجل لاستخدامها في فترات

[1] ماهر عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص49.

[2] مصطفى كافي هبة كافي، **مرجع سابق**، ص31.

[3] زيد منير سليمان ، **الاقتصاد السياحي** ، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008 ، ص 26 .

لاحقة، وهذه الجزء من الدخول المحتجزة يطلق عليها التسرب نظرا لأنه يتسرب عن مجرى التداول في الاقتصاد الوطني.

- **الشريحة الثانية** : من المبلغ المذكور تظل في الاقتصاد و تستخدم في التداول من يد إلى أخرى ، قد تستثمر أو تستخدم في شراء السلع و الخدمات أو في دفع الأجور و تمثل هذه الشريحة الدورة الأولى في الإنفاق.

و عندما يذهب الإنفاق من الشريحة الثانية إلى أصحابها، فهي تعتبر بالنسبة لهم دخولا و هي الأخرى تقسم إلى شريحتين، واحدة تتسرب (الجزء المحتجز من كل إنفاق مؤقتا أو نهائيا، و تدخل الأخرى مجرى التداول و هي تمثل الدورة الثانية من الإنفاق)، وهكذا إلى أن تصل إلى عدة دورات للإنفاق ، و من خلالها يتضاعف أو يتكرر الإنفاق عدة مرات ، و لذلك سمي بمضاعف الإنفاق أو مكرر الإنفاق و يعني ذلك أن زيادة الدخول التي تنتج عن الإنفاق السياحي ، لا تستفيد منها المنشآت السياحية وحدها و إنما تستفيد منها أيضا قطاعات عديدة في الاقتصاد الوطني .

و عندما تكون الشريحة الثانية أكبر (أي كلما قلت التسربات) ، أدى ذلك إلى حدوث تأثيرات أكبر في الاقتصاد التي تعتبر القطاعات بمثابة سلسلة متصلة الحلقات ، و إذا كان فكرة المضاعف (التسرب) أكبر بقليل كبرت التأثيرات على الاقتصاد و العكس صحيح، و يمكن الحصول على مضاعف الإنفاق السياحي عدد المرات التي يجب أن يتضاعف بها الإنفاق الأول لمعرفة الزيادة في الدخل بالمعادلة التالية :

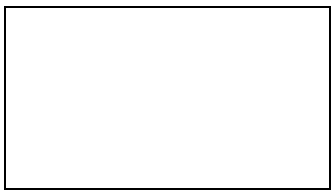

حيث أن (م) المضاعف و (ب) معدل التسرب.

فإذا كان معدل التسرب 20% ($\frac{20}{100}$) فان المضاعف يكون:

$$\text{م} = \frac{1}{(\frac{20}{100})-1)-1} = 5 \text{ مرات}$$

و يعني أن المضاعف يساوي مقلوب معدل التسرب.

2. علاقة السياحة بعلم الإحصاء:[1]

و يعد ترجمة رقمية للأنشطة الإنسانية المختلفة تساعد في التعرف على اتجاهاتها و على تحليلها ، بما يمكن من وضع الخطط و الاستراتيجيات المتعلقة بها على أسس علمية سليمة ، و تستخدم الإحصائيات السياحية لقياس العوامل التي تؤثر في السياحة , مثل حجم حركة السياحة الدولية و الداخلية و الطلب السياحي العالمي و المحلي بالإضافة إلى إمكانية تقدير و التنبؤ بحجم الحركة السياحية في المستقبل، و هو ما يساعد على وضع سياسة واقعية للاستثمار و التنمية على ضوء التقدير السليم و المؤشرات الدقيقة التي أمكن استنباطها.

3. علاقة السياحة بعلم التسويق :

تعتمد صناعة السياحة اعتمادا كليا على التسويق لغرض إظهار المنطقة السياحية بشكل جيد و تعريفها إلى المستهلكين ، أو توصيلها إلى المستهلكين عن السفرات السياحية المنظمة ، وأصبح التسويق السياحي يدرس في جميع وكافة مجالات السياحة ويدرس في أغلب الجامعات و على مستويات عليا ، و إن نجاح أي مشروع أو منطقة سياحية معينة تعتمد اعتمادا كليا على طريقة تسويقها وتوصيلها إلى المستهلكين ، ويدخل التسويق السياحي ضمن تسويق الخدمات وهو بالتالي يحتاج إلى الكثير من الدراسة و البحث لغرض توصيل الفكرة إلى المستهلكين[2].

4. علاقة السياحة بالقانون :

يشتمل العمل السياحي على أنشطة و مجالات و جوانب متنوعة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي أو الدولي ، و التي تخضع في تنظيمها و ممارستها للقوانين و التشريعات المختلفة مثل إجراءات الدخول و الخروج و التأشيرات و الإقامة ، و أنظمة النقد و الجمارك و حماية السياح و البيئة و المناطق الأثرية و الآداب العامة ، فضلا عن صناعة النقل و الفنادق و السلع السياحية فيما يخص بقواعد و تصاريح تشغيلها و شروطها و مواصفاتها[3].

---

[1] ماهر عبد العزيز ، **مرجع سابق** ، ص 87.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 88.

[3] هدى سيد لطيف، **السياحة النظرية والتطبيق**، الشركة العربية ، القاهرة، ،1994، ص18.

5. علاقة السياحة بعلم الاجتماع :

تتصل السياحة كنشاط إنساني اجتماعي بعلم الاجتماع , حيث يتطلب تنشيطها و تسويقها و تنميتها و التعرف على النظم الاجتماعية القائمة و علاقتها بالأنظمة الاقتصادية و السياسية و القانونية و الأخلاقية ، بالإضافة إلى العادات و التقاليد السائدة في المجتمعات و الأسباب التي ساعدت على تكوينها، و سلوك الأفراد و المجتمعات من الجنسيات الأخرى المختلفة و الدوافع ورائها و أهم المشكلات الاجتماعية و العوامل التي تتسبب فيها ، و علم الاجتماع هو الذي يختص بكل ما يتعلق بالإنسان من الناحية الاجتماعية و ما يتعلق بالمجتمع من الناحية الإنسانية ، كما يعالج الخصائص المشتركة و التأثيرات و العلاقات المتبادلة بين المجتمعات المتباينة ، و أيضا يتناول علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به بقصد الوصول إلى القواعد و القوانين التي يعتمد عليها في تحليل و تفسير الظواهر الاجتماعية و التنبؤ بالمستقبل[1].

6. علاقة السياحة بالعلوم السياسية :

تتطلب السياحة الدولية كظاهرة إنسانية تقوم على التفاعل و التعامل بين الجنسيات المختلفة عبر حدود دول العالم المتعددة , و التعرف على القوانين و السياسات و الإجراءات المتبعة في الدول التي غالبا ما تكون انعكاسا لنظمها السياسية السائدة , الذي يشكل الإطار السياسي للدولة فان وضوح هذا الإطار يساعد على تفهم نظم اتخاذ القرارات السياحية بمفهومها الشامل لتأثرها و ارتباطها المباشر به[2].

[1] هدى سيد لطيف ، **مرجع سابق** ، ص 88.

[2] ماهر عبد العزيز، **مرجع سابق** ، ص 91.

المبحث الثاني: خصائص السياحة، أركانها، وأنواعها

يعتبر القطاع السياحي جزء من قطاع الخدمات إلا أنه يتشكل من سلع مادية تتمثل في الفنادق، المطاعم والمقاهي... كما يتكون من سلع غير مادية كالإجراءات الإدارية وغيرها.

المطلب الأول: خصائص قطاع السياحة

تتمثل خصائص القطاع السياحي في :[1]

- تعدد مكونات النشاط السياحي و ارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية).
- العرض السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الكوادر وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار خدمات السياحة الأساسية أو التكميلية.
- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر، فهي واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، وعليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات نقل خارج حدودها كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجه، تكاليف نقلها.
- أن الطلب السياحي يتوقف إلى حد كبير على القدرة المالية للسائح، خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع الحاجات الضرورية بل يرتبط غالبا بإشباع الحاجات الكمالية.
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية للدولة و التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصالات والتقلبات الاقتصادية (الرواج و الكساد) بالإضافة إلى عوامل ثقافية و سياسية التي يصعب على الدولة التحكم و التأثير فيها.
- ارتباط الطلب على الموارد و الخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة.
- تمتع بعض الدول ببعض الموارد السياحية النادرة يشكل صعوبة لدول أخرى في إنتاج سلع سياحية بديلة.

[1] حميدة بوعموشة ، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس- سطيف ، **2011-2012**، ص**23**.

- صناعة السياحة تمثل حافزا للإبداع الثقافي و الاجتماعي و مجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة و التأهيل في ظل وجود منافسة دولية؛
- عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر كما في العديد من الصناعات الأخرى التي تصلح منتجاتها للتخزين لفترات زمنية، بما يتفق و حجم العرض و الأسعار و خاصة، و إن الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال ما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة، لذا تسعى المؤسسات السياحية و الفندقية إلى ضرورة تحقيق أرباح كافية خلال الموسم، وادخار جزء من العائد السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة.

المطلب الثاني : أركان السياحة

ويمكن حصر الأركان الأساسية لصناعة السياحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(01) أركان السياحة

1. **النقل**
2. **الإيواء** — **تعتمد على البنية التحتية والفوقية**
3. **الخدمات والبرامج السياحية**

المصدر: عاطف الاخرس ، سمير حمودة ، **محاسبة المنشئات السياحية** ، عمان ، دار البركة للنشر والتوزيع، 2001 ، ص21.

المطلب الثاني : أنواع السياحة

تتنوع الأسباب والدوافع التي تجعل شخص ما يتنقل من مكان إقامته المعتاد إلى مكان آخر، ومن ثم تصنيف السياحة تبعا لأكثر المعايير شيوعا وهو معيار الغرض من السياحة و معيار حسب المكان ، ذلك لا ينفي وجود معايير أخرى لتصنيف السياحة لا يسمح الحيز المخصص للبحث بذكرها كاملة ومن ثم أكتفينا بأهمها ، ووفقا لمعيارين اثنين :

أولا : السياحة حسب الهدف

وتشمل السياحة حسب الهدف:[1]

- **السياحة الدينية** : ويمكن تعريف السياحة الدينية "بأنها ذلك التدفق المنظم من السياح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها وبما يمثله من قيم روحية لهذا الدين أو المعتقد ، وتعكس من وجهة نظر أصحابها جزءا هاما من احترام السائح لمعتقداته كالحج مثلا وتعد السياحة الدينية من أقدم أنواع السياحة على الإطلاق ومن أهم المناطق :مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، القدس بالنسبة للمسلمين ، كربلاء ، النجف بالعراق بالنسبة للمسلمين الشيعة ، والفاتيكان بالنسبة للمسيحيين.

- **السياحة الإستشفائية أو العلاجية** : ويعد هذا النوع من السياحة من أهم الأنواع بالنظر إلى إلزام يته واللجوء الاضطراري إليه أحيانا كثيرة فالمرء لابد أن يعالج وتنحصر في أماكن محددة في العالم تتميز بمناخها الصحي وغناها بالمياه المعدنية والعيون الساخنة والحمامات فضلا ،مهما كانت التكاليف على توفرها على المستشفيات ومصحات خاصة بالأمراض التي تكون غالبا مستعصية كأمراض الروماتيزم ، الصدر ، الكبد ...إلخ، مثل حمام الصالحين بقالمة ، منطقة سفاجا على شاطئ البحر الأحمر، وتعتمد السياحة الإستشفائية على خصائص الطبيعة الموهوبة من الخالق سبحانه وتعالى حيث لا تستخدم فيها الأدوية الاصطناعية غير أنها تعتمد على خبراء في هذا المجال .

  وتشمل **مقومات السياحة العلاجية:** العناصر التالية: [2]

  - توفر المياه المعدنية والكبريتية.
  - توفر رمال ذات طبيعة خاصة .
  - توفر جو صحي ونقي .
  - توفر مستشفيات وطاقم طبي وعلاجي مؤهل.
  - توفر الخدمات السياحية المساعدة مثل المترجمين والصحفيين ووسائل الاتصال الحديثة ووسائل النقل والإقامة والإطعام.

[1] الطيب بولحية ، عبد الحفيظ مسكين ،الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة ، **مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية بين الواقع والمأمول** ، يومي 03/02/نوفمبر 2016 ، ص7.

[2] عبد العزيز ماهر توفيق ، **صناعة السياحة** ، دار مهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ص22.

- **السياحة الترفيهية**

في هذا النوع من السياحة يكون القصد هو الراحة التامة من كل أتعاب العمل والضغوط المحيطة بالفرد بحياته اليومية حيث يذهب السائح إلى مكان ما يتوفر على شروط الترويح عن النفس وتجديد نشاطه وحيويته وقضاء وقت فراغه أو عطلته في جو مناسب على الترفيه ، ويعد هذا النوع من السياحة من الأكثر الأنماط انتشارا على المستوى العالم حيث التقارير الصادرة عن بورصة برلين عام 1999 إلى أن سياحة الترفيه والاستجمام تحتل المركز الأول في جملة أو ترتيب التعاقدات على أنواع السياحة المختلفة في العالم[1].

- **السياحة الثقافية**

وهي ذات أساس ذهني يهدف السائح من خلالها التعرف والإطلاع على أشياء جديدة عن تاريخ الشعوب وحضارتها وتشمل كذلك الندوات والدورات الثقافية والمعارض والمسابقات الثقافية والإطلاع على ثقافات الحضارات القديمة و الهدف منها أيضا اكتساب المعلومات والحصول على ثقافة واسعة ولها منابع عديدة في المعارض والمتاحف و الأسواق والمناسبات الثقافية و الأماكن الأثرية وغيرها مما يكسب ثقافة جديدة تضاف الى المعرفة ويكون انتقال السائح هنا بهدف التعرف على الأمور السابقة[2].

- **سياحة المؤتمرات**

وهي السياحة التي تحدث من جراء اللقاءات التي تخصص لدراسة وبحث قضية أو مشكلة ما ، إذ أن هذه المؤتمرات والفضاءات تكون مصاحبة بخدمات سياحية متطورة ووسائل اتصال حديثة جدا ووسائل نقل متطورة وتكون المؤتمرات غالبا في مدن ودول مشهورة التميز السياحي، وتشمل سياحة المؤتمرات أنشطة حضور الاجتماعات بمختلف أنواعها من سياسية، علمية ، فنية ومهنية وكذلك الندوات والمؤتمرات بكافة صورها وهو ما يتطلب توفر تسهيلات وخدمات معينة من أهمها وجود قاعات ذات سعة واسعة مزودة بمعدات الترجمة[3].

---

[1] الطيب بولحية ، عبد الحفيظ مسكين، **مرجع سابق**، ص7.

[2] مصطفى كافي، هبة كافي، **مرجع سابق** ، ص33.

[3] خالد كواش ، **الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للسياحة– حالة الجزائر** ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر، العدد 13 ، 2005 ، ص57.

- **السياحة الرياضية**

والمقصود بها المشاركة في المنافسات الرياضية المختلفة أو الفر لمشاهدة هذه المنافسات ومن أشهرها الألعاب الأولمبية وكأس العالم في كرة القدم ، ولعل من مظاهرها تنافس الدول والمدن على تنظيم المنافسات الرياضية على أراضيها مما يجعلها قبلة لعدد كبير من السياح كمتفرجين ومناصرين لرياضييهم زيادة على الرياضيين في حد ذاتهم ولا يوجد دولة في العالم تمارس جميع الرياضات إلا أن هناك دول تختص بعدد منها أو بعضها على سبيل المثال اسبانيا تشتهر برياضة الثيران و اليونان موطن الاولمبياد وسباق السيارات في فرنسا[1].

- **سياحة التعلم و التمدرس**

وتختلف عن السياحة الثقافية فهذا النوع من السياحة مرتبط بالدراسة في المعاهد الأكاديمية والجامعات وحضور الدورات التكوينية والتدريبية الذي يكون مصحوبا بالتجوال والتعرف على الدول أو المدن وتعلم فنون الاتصال مع الشعوب الأخرى[2].

- **السياحة العائلية**

و تعني القيام برحلة تضم أفراد العائلة إلى منطقة معينة بغية الاستمتاع بعدة أيام أو لأسابيع، و قد تتفق العائلات على زيارة مكان واحد و محدد لقضاء الإجازة فيه، و تشمل السياحة العائلية زيارة الأهل و الأصدقاء و رحلات شهر العسل، بما في ذلك زيارة السائح إلى بلده الأم رفقة عائلته[3] .

- **السياحة الطبيعية والبيئية:** و هي التي يسعى من خلالها السائح للتمتع بجمال الطبيعة و تنوع نباتاتها و حيواناتها، بعيدا عن التلوث بمختلف أشكاله و الازدحام و توتر الأعصاب التي تتسم بها حياة المدينة، كما يهدف من وراءها السائح أيضا مشاركة السكان الأصليين عاداتهم و تقاليدهم بكل بساطتها بعيدا عن الأماكن الفخمة و اللباس الرسمي[4].

---

[1] مصطفى كافي، هبة كافي ، **مرجع سابق**، ص34.

[2] خالد كواش، **مرجع سابق**، ص58.

[3] زرقين عبود ، **تعزيز دور السياحة المحلية في تحقيق التنمية المحلية** ، الملتقى الثالث للسياحة حول اقتصاديات السياحة المحلية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، في 03 و 04 ديسمبر ، 2013 ، ص 4.

[4] زرقين عبود ، **مرجع سابق** ، ص 5.

ثانيا : السياحة حسب المكان

ويمكن ان تقسم أنواع السياحة حسب المكان كما يلي:[1]

- **السياحة الداخلية** : و هي التي يمارس السكان داخل حدود الدولة التي يعيشون فيها حيث يمارس سكانها السياحة في المناطق الريفية أو المدن و المناطق السياحية أو الأنهار .

- **السياحة الدولية** : أولى بها انتقال الفرد من دولة إلى أخرى من اجل السياحة لمدة تتجاوز 24 ساعة و قد تطورت هذه السياحة بشكل كبير في الوقت الحالي حتى أصبحت في ازدياد و مستمر فبعد ان كان العدد السياح 25 مليون سائح عام 1975 فأصبح عام 2004 حوالي 763 مليون سائح و تعد أوروبا اكبر القارات لهذا النوع من السياحة ثم أمريكا الشمالية و الجنوبية و أسيا و أخيرا إفريقيا و الشرق الأوسط.

- وهناك أنواع أخرى من السياحة حسب الغرض منها: السياحة التاريخية، سياحة الهوايات، سياحة التسويق، السياحة الاجتماعية، السياحة الاقتصادية، السياحة الطبيعية، سياحة المعرض. زيادة على وجود أنواع حديثة من السياحة كسياحة المعاقين، سياحة الحوافز، سياحة المغامرات، سياحة الطيور، السياحة الفضائية...الخ.

[1] مصطفى كافي، هبة كافي، **مرجع سابق**، ص37

المبحث الثالث: السياحة كنشاط اقتصادي

السياحة كظاهرة وصناعة تتبلور في طلب وعرض السياحي فالسوق السياحي مختلف عن سوق السلع وسوق الخدمات، والسياحة في مجموعها ليست سلعة كما أنها ليست خدمة محضة بل هي مركبة من عمليات كثيرة بعضها خدمي و بعضها سلعي .

وكما أن يعني مفهوم السوق السياحي يعني التقاء العرض والطلب على المنتج السياحي (الرحلات الخدمات السياحية..) أي تسويق المنتج السياحي من خلال العلاقات الاقتصادية الناشئة بين مشتري و بائع المنتج السياحي وعليه للتعرف على السوق السياحية يبرز من خلال دراسة كل من الطلب السياحي و العرض السياحي.

المطلب الأول: الطلب السياحي

الطلب بشكل عام هو الكمية التي تنوي مجموعة من المستهلكين شرائها من منتج معين وسعر محدد في زمان ومكان محددين، ولكن بالنسبة للسياحة فالأمر يختلف نوعا ما، وذلك لوجود عوامل مختلفة تأثر على السائح مثل مدى توفر وقت الفراغ والأمن و الاستقرار وغيرها من العوامل التي تلعب دورا في تحديد وجهة السياحة.

أولا: مفهوم الطلب السياحي

يمكن تعريف الطلب السياحي على انه " المجموع الإجمالي لأعداد السياح الوافدين إلى المنطقة السياحية المواطنين منهم والأجانب " و هناك تعريف أخر للطلب السياحي على انه " المجموع الإجمالي لإعداد السياح الذين يستخدمون المنشات السياحية سواء كانوا المواطنين أم كانوا قادمين من البلدان المجاورة أو البعيدة[1].

كما يعرف البعض أن الطلب السياحي على انه مجموع الوافدين إلى البلد، كما يتأثر الطلب على المنتج السياحي بعدة من **العوامل** هي:[2]

- **عوامل الدفع:** و تشمل الهروب من الروتين اليومي الذي يعيش به الفرد مثل طبيعة العمل، الملل،الحاجة النفسية إلى التغيير و البحث عن الجديد.

[1] مصطفى كافي، هبة كافي، **مرجع سابق**، ص173.

[2] حميدة بوعموشة ، **مرجع سابق**، ص31.

- **عوامل الجذب:** و تشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية وهنا يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.

ثانيا : أنواع الطلب السياحي

كما يمكننا أن تمييز بين الأنواع التالية للطلب السياحي :

1. حسب نوعية الطلب:[1]

أ. **الطلب السياحي العام :** ويقصد بهذا النوع من الطلب السياحي العام على إجمالي الخدمات السياحية او على السياحة بشكل عام بصرف النظر على النوع والوقت والمدة ... الخ، فهو إذن ذات ارتباط العملية السياحية ككل وليس لنوع محدد أو برنامج خاص موضوع من قبل المنشأة السياحية.

ب. **الطلب السياحي الخاص :** يرتبط ببرنامج سياحي معين لإشباع حاجة ورغبة محددة مثل برنامج السفر إلى الهند لنوع معين من سياحة تسلق الجبال، حيث أن الطلب عليه يكون خاصا من قبل سائح معين أو مجموعة سياح وليس كل السياح.

ت. **الطلب السياحي المشتق:** يرتبط هذا النوع من الطلب بالخدمات السياحية الممكنة أو المكونة للبرنامج السياحي مثل الطلب على الفنادق الطلب على الشركات الطيران، أو النقل السياحي أو الوكالات.

2. حسب وقوع الطلب:[2]

أ. **الطلب السياحي الحالي:** وهو الطلب الصريح من جانب السياح وذلك لتوفر عوامل أهمها الرغبة والقدرة بالإضافة إلى عوامل أخرى، وبالتالي يمثل الطلب السياحي الإجمالي في العدد الإجمالي من السياح الداخلي والقادرين على دفعات النفقات السياحية والمستعدين للقدوم إلى البلد المعني.

ب. **الطلب السياحي الكامن:** طلب ينقصه احد العناصر الأساسية بمعنى لا تتوفر حاليا لدى السائح احد هذه العناصر:

- القدرة على دفع التكاليف الرحلة
- عدم توفر الظروف المناسبة

[1] مصطفى كافي، هبة كافي، **مرجع سابق**، ص174.

[2] **نفس المرجع السابق** ، ص175.

- عدم حصول السياح على المعلومات المناسبة
- ضعف وسائل الإعلام والإعلان والترويج .. الخ.

و يمكن تحويل الطلب الكامن إلى طلب حقيقي بتوفير برامج خاصة و ملائمة لكل فئة من المستهلكين السياحيين، وذلك من خلال توفير مختلف الخدمات لمختلف الأسعار تطوير وسائل النقل والاتصال، توفير الأمن وترقية الأماكن الترفيهية .

ثالثا: خصائص الطلب السياحي

يمكن القول إن للطلب السياحي عدة خصائص وهي :

1. **الحساسية** : تعني هذه الخاصية أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف و العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة، لأنه إذا واجهت إحدى هذه الدول مشكلات اقتصادية كانهيار النظام الاقتصادي أو مشكلات اجتماعية كحدوث مجاعات أو كوارث طبيعية، أو تعرض الدولة لانقلابات عسكرية أو مشكلات سياسية أدى إلى تقليص المد السياحي، لأن السائح يبحث دائما عن المتعة و الترفيه و الهدوء و لا يبحث عن التوتر والمشاكل، وبذلك يصبح مناخ هذه الدول غير ملائم للحركة السياحية و يقل الطلب عليها أي هناك قوة ارتباط بين أمن واستقرار المنطقة و بين زيادة الطلب السياحي عليها[1].

2. **الموسمية:**[2] من المعروف أن للسياحة موسم يتميز بكثرة تدفق السياح يطلق عليه موسم الذروة ومسوم أخر يقل فيه تدفق السياح يطلق عليه موسم الكساد.
ومن **أسباب الموسمية:** المناخ، العوامل التنظيمية، وتشمل هذه الأخيرة مواعيد العطل المدرسية وعطل الموظفين، بالإضافة إلى بعض مواسم الأعياد، وبذلك يرتفع الطلب السياحي خاصة في فصل الصيف.

3. **التوسع** : حيث يتجه الطلب السياحي للتوسع والزيادة سنويا بمعدل غير ثابت وهذا نتيجة لجملة من العوامل أهمها التقدم العلمي والتكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة وتطور وسائل الاتصال والنقل واهتمام الكثير من الدول بمقوماتها الطبيعية والصناعية وخدماتها السياحية بشكل ملحوظ[1].

[1] حميدة بوعموشة ، **مرجع سابق**، ص32.
[2] عامر عيساني، **مرجع سابق** ، ص25.

4. **المرونة:** يعتبر الطلب السياحي عال المرونة تجاه التغير في الأسعار أي كلما انخفضت الأسعار في منطقة سياحية قل تدفق السياح إليها والعكس صحيح، مع ثبات العوامل الأخرى ولكن هناك بعض المناطق الراقية لا تقبل هذه القاعدة أي كلما انخفضت الأسعار قل تدفق السياح إليها، والسبب في ذلك أن هذه المناطق مخصصة لطبقة معينة من السياح مثل :رجل الأعمال حيث أنهم يفضلون الذهاب إلى مناطق مميزة و باهظة الثمن، ويعتبرون ذلك نوعا من التفاخر والتباهي[2].

و هناك عدة **عوامل** تتحكم في الطلب السياحي من أهمها:[3]

- **السعر:** يعتبر السفر المحدد الأساسي لطلب السياحي حيث أن العلاقة بينهما عكسية.
- **الدخل:** يعد الدخل المحدد الأساسي القيام بالنشاط السياحي لأن هذا الأخير يتوقف على المدخرات والفرد لا يفكر في السياحة إلا عند مستوى معين من الدخل .
- **وقت الفراغ:** لكل فرد في المجتمع ارتباطات اجتماعية ومهنية فعليه تنيم وقته وكذا توفير لنفسه فرصة للراحة في الإيجارات والعطل الأسبوعية والسنوية.
- **الوضع الأمني والسياسي:** فعدم استقرار والأوضاع يؤدي انخفاض الطلب السياحي كما حدث في الطلب السياسي كما حدث في الجزائر (90←97) حيث انخفض عدد السياح 1136918 سائح إلى 634752 سائح.
- **التكنولوجيا:** إن التطور التكنولوجي أدى إلى ارتفاع الطلب السياحي من خلال تطور وسائل النقل والاتصال إضافة إلى تطور الخدمات المتقدمة من قبل المنشأة السياحية والذي ينعكس من خلال البيانات الشاهقة والأبراج العالية، فن العمارة محطات توليد الكهرباء والطاقة المعرض الاقتصادي وكل ما يمكنه أن يعكس تقدم البلد وبشكل عامل جذب السياحي[4].

---

[1] مروان العدوان السكر، **الفندقة إدارة و اقتصاد**، المكتبة الوطنية ، القاهرة، 1994، ص77.

[2] أبو رمان اسعد حماد، **التسويق في صناعة السياحة والضيافة** ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص64.

[3] صليحة عشي، **الآثار التنموية للسياحة ، دراسة بين تونس والجزائر والمغرب** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة باتنة، 2005-2004 ،ص106.

[4] سعيد محمد المصري ، **إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية المفاهيم والاستراتيجيات** ، الدار الجامعية ، مصر، 2002، ص165.

- **سعر الصرف للعملة:** هذا العامل يؤثر على السياحة الخارجية فقط والسائح الأجنبي مضطر لصرف عملة أجنبية وهذا يؤثر على القدرة الشرائية حيث كلما أنخفض سعر الصرف للبلدان المستضيفة زادت القدرة الشرائية للسياح الوافدين عليها وبالتالي يزداد عليها الطلب السياحي.

المطلب الثاني: العرض السياحي

يمتاز العرض السياحي بتعدد وتنوع وتداخل العناصر المكونة لها والمنتج السياحي مزيج مركب ومعقد يتكون على العديد من السلع والخدمات والقادرة على جلب السياح الى تلك المنطقة.

أولا : مفهوم العرض السياحي

هو الاستعداد المثالي والإمكانية الحقيقية لمنتج السلعة بإنتاج وتقديم كمية معينة من السلع السياحية للسوق ويتضمن العرض السياحي ما تقدمه وتعرضه المنطقة السياحية إلى سواحها الفاعلين والمتوقعين[1].

ومن جهة أخرى يعرف العرض السياحي على انه " رغبة المنتج بعرض السلع والخدمات للبيع في الأسواق مقابل ثمن معين وفي وقت معين ويعرف أيضا العرض السياحي على انه " كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن القصد السياحي لسياحها الحقيقي ناو المحتملين وكل الخدمات والبضائع التي قد يحتمل أن تغري الناس لزيارة بلد معين"[2].

ومنه **العرض السياحي** " مجموعة المقومات (المغريات والجواذب) القادرة على جلب السياح إلى منطقة ما وإبقائهم فيها لمدة من الزمن ".

ثانيا : مكونات العرض السياحي

يمكن تقسيم مكونات (مركبات) العرض السياحي لإقليم معين إلى أربع فئات أساسية:[3]

1. **الموارد الطبيعية :** إن السياحة في جوهرها حساسة جدا تجاه نوعية استثمار الموارد الطبيعية، حيث تضم الموارد الطبيعية كل العناصر من الهواء والمناخ، والخصائص الطبيعية للمكان (الطبوغرافيا)، والنبات

[1] ماهر عبد العزيز، **مرجع سابق ذكره،** ص145

[2] مصطفى كافي، هبة كافي، **مرجع سبق ذكره،** ص182.

[3] نفس المرجع السايق، ص(184-185).

والحيوان والموارد المائية والشواطئ ومشابه ذلك، فيجب المحافظة على الموارد الطبيعية بغية الإبقاء على العرض.

2. **البنية التحتية** :هي العبارة عن المنشات الخدمية الواقعة فوق الأرض وتحتها التي تضم تمديدات المياه والصرف الصحي، والغاز ونضام المواصلات، و كذلك وسائل الخدمات الأخرى مثل الطرق والمطارات والخطوط الحديدية وغيرها، إن البنية التحتية مهمة جدا للتنمية الناجحة للسياحة.

3. **القاعدة المادية التقنية** : للسياحة تعد الأساس في تطور السياحة المنظمة إذ تؤمن كل الظروف الملائمة من اجل تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات للسياح (الإنزال، الإطعام، النقل، الرحلات ..)، وتتضمن الشركات السياحية والوكلاء السياحيين ومؤسسات التجارة والإطعام و مؤسسات النقل قسم الرحلات.

4. **الموارد الثقافية للضيافة** : يعد تطور الموارد الثقافية للضيافة عاملا بالغ الأهمية في السياحة هذه الموارد هي كل الثروات الثقافية للإقليم السياحي التي تتيح إمكانية التخديم النوعي للسياح، كما تتضمن موارد ثقافة الضيافة : اللباقة في المعاملة، والاحترام، الرغبة في الخدمة، وغيرها من طرق إظهار الدفء وحب الضيافة لدى العاملين في السياحة والسكان المحليين في الإقليم المستقبل .

ثالثا : خصائص العرض السياحي

يمكن إيصال مواصفات العرض السياحي في النقاط التالية:[1]

- يمتاز العرض السياحي بتعدد وتنوع وتداخل العناصر المكونة لها والمنتج السياحي مزيج مركب ومعقد يتكون على العديد من السلع والخدمات وعادة ما يصعب فصل هذه العناصر والمكونات عن بعضها والعوامل الطبيعية تتشابك مع العوامل الدينية، التاريخية، الحضارية، الأثرية لتشكل بمجموعها العرض السياحي.
- العرض السياحي غير قابل للتخزين فطالما أنه خدمي فلا يمكن تخزينه وبذلك يكون عرضا أنيا ومباشرا.

[1] اسعد حماد أبو رمان، **التسويق السياحي والفندقي** ، المفاهيم والأسس العلمية، دار حامد، الأردن، الطبعة 1 ، 2000 ، ص5.

- العرض السياحي غير قابل للنقل فالمعتاد غالبا أن المستهلك ثابتا والسلعة هي التي تتحرك إلا أن الحال يختلف في العرض السياحي فالعرض السياحي هو الثابت والسائح هو الذي ينتقل حتى يستهلك المنتج السياحي.
- العرض السياحي غير خاضع للقياس.

المطلب الثالث: أهمية قطاع السياحة

إن الأهمية البالغة التي أكتسبها النشاط السياحي على المستوى العالمي الذي أصبح يحتل اليوم حيزا معتبرا في المبادلات التجارية وفي موازين المدفوعات بين الأمم أدت إلى ظهور منظمة دولية رسمية متخصصة تعمل على قياس هذا النشاط وتحديد التدفقات المالية و الخدماتية والبشرية الناجمة عنه و كذا المكانة التي يحتلها ضمن الاقتصاد الدولي

ويمكن إبراز **أهمية السياحة** في العناصر التالية:[1]

1. السياحة وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافات بين الشعوب و مجتمعات الدول السياحية.
2. تعتبر السياحة وسيلة التقاء الشعوب مع بعضها البعض، إذ توفر الاحتكاك المباشر بين هذه الشعوب وبالتالي انفتاح الشعوب على العالم.
3. تعمل السياحة على تطوير وسائل النقل و المواصلات و إقامة المطارات و الموانئ و شق الطرقات
4. تؤدي السياحة إلى الرفع من المداخيل المحققة من الضرائب.
5. تساعد السياحة على ترقية الصناعات التقليدية و التراث الثقافي.
6. وتزداد أهمية صناعة السياحة في الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة، وتحقيق صناعة السياحة صادرات غير منظورة.
7. الحفاظ على الآثار التاريخية و ترقيتها.
8. تساهم السياحة في دمج سكان المجتمع المحلي و توعيتهم و تثقيفهم بيئيا و سياحيا.

[1] عبد السلام أبو قحف، **صناعة السياحة في مصر**، المكتب العربي الحديث، 1992 ، ص25.

9. السياحة تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد وذلك عن طريق إقامة المشاريع السياحية في المناطق الأقل حظا في التنمية كالمناطق الجبلية والصحراوية والزراعية والتي تتمتع بعناصر الجدب السياحي.

10. فالسياحة باعتبارها نشاط ديناميكي حركي ذات تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك ، النقل، الرحلات، الاتصالات، الموانئ، المطارات، الفنادق، البنوك، وعمليات التجارة الداخلية والخارجية.... إلخ

خاتمة الفصل

إن للسياحة في الوقت الراهن دورا مهما في الاقتصاد ، بفضل ما تقدمه المبادلات السياحية من نتائج معتبرة تفوق أحيانا باقي المجالات الاقتصادية الأخرى، لذلك فهي تعد صناعة تصديرية تتقارب إيراداتها مع ما تحققه الإيرادات النفطية في بعض البلدان، بالإضافة إلى أنها من القطاعات الأكثر قدرة على جذب العملة و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من ناحية أخرى فان لها قدرة مميزة في تدعيم الاستثمارات والمشاريع داخل الدولة و تطوير مختلف القطاعات و خاصة منها الخدمية، و أيضا حيث تعد بالنسبة للعديد من الدول القطاع الذي يعول عليه لدفع عجلة التنمية و تحقيق الرقي في شتى المجالات، بالإضافة إلى خلق فرص العمل مباشرة في مختلف الأنشطة السياحية ، وفرص عمل غير مباشرة داخل القطاعات الأخرى لقطاع الصناعة و الزراعة وزيادة الدخل الوطني بالإضافة إلى تنشيط الاستثمار و تطوير و تنمية المناطق السياحية .

الفصل الثالث:

دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات في الجزائر

مقدمة الفصل

تعتمد الجزائر منذ الاستقلال على قطاع المحروقات كمورد وحيد للعملة الصعبة و مصدر الدخل للدولة غير أنها تبقى معنية بالقطاع السياحي، خاصة و ان السياسة العامة للبلاد تقتضي في الوقت الحالي تطوير و تنشيط قطاعات جديدة قادرة على المساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد بإضافة قيم حقيقية و تحقيق موارد بالعملة الصعبة عن طريق تنويع في مصادر الدخل و الاعتماد على قطاعات مختلفة بدل قطاع واحد .

وقد اعتبر القطاع السياحي منذ نهاية الثمانيات قطاع استراتيجي ضمن التقارير المعدة للتنمية الاقتصادية، وان القطاع السياحي يضمن عوائد معتبرة من العملة الصعبة و كذلك تنشيط مختلف القطاعات داخل البلد.

وتسعى الجزائر في الوقت الراهن الى تنشيط القطاع السياحي عبر مختلف المخططات التنموية و كذلك تشجيع الاستثمار السياحي و هذا ما يتطلب صيغ تمويلية و كوادر بشرية مؤهلة تتناسب مع جميع المتعاملين داخل القطاع في الاقتصاد الجزائري.

وسنتناول في هذا الفصل مكانة المحروقات في الجزائر و الأسباب الموجهة لتنويع مصادر الدخل و إبراز أهمية القطاع السياحي في الجزائر من خلال المقومات و المؤهلات و كذا جهود الدولة بترقية هذا القطاع لما له دور في تنويع مصادر الدخل .

المبحث الأول: حتمية تنويع مصادر الدخل في الجزائر

ان من أهم الأسباب الموجهة لتنويع مصادر الدخل في الجزائر هو التقلب المستمر لأسعار النفط، وتذبذب دخل الدولة و إنفاقها العمومي، والطبيعة النافذة للنفط والغاز كمصدر رئيسي، إذ يحتل هذا القطاع قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري فهو المحرك له، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي اخذ في الارتفاع مع مرور السنوات، فقد بادرت السلطات الجزائرية في تنويع مصادر الدخل في مختلف القطاعات عبر مختلف المخططات التنموية.

المطلب الأول: مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بسدة على تصدير سلعة أساسية واحدة وهي المحروقات و نسبة تفوق 95%في المتوسط كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة وهو وضع سيجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية و التأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط لكونه الأكثر تقلبا من بيع السلع الأساسية.

وفي هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان ، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا مطلع العام 2016، وبلغة النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز 72.% ومن هنا نتساءل: ما الذي يفسر هذا الانخفاض وهل سيستمر طويلا[1].

أولا: أسباب انخفاض أسعار النفط

هنالك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا لأسعار النفط أهمها:

[1] عبد الحميد مرغيث، مقال بعنوان: **تداعيات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص1.

- ظهور إنتاج النفط الصخري: الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 2.4 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي
- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك
- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما. حيث تستعد إيران لتصدير 26.1 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016
- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول
- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

ثانيا: مدى استمرارية انخفاض أسعار النفط

عموما يتوقع الخبراء سيناريو من "الانخفاض طويل الأجل" ، حيث تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020 بأن تكون هذه الأسعار في حدود 60 دولارا وهو ما أكده صندوق النقد الدولي أن هذا الانخفاض سيتمر من ستة إلى ثماني سنوات وهذا بناء على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وسعر النفط ، والتي هي علاقة عكسية فغالبا ما تقترن فترات ضعف الدولار الأمريكي بارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح[1].

ثالثا: تداعيات انخفاض سعر النفط على الاقتصاد الجزائري

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة ،وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات " الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، و قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي و رغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:[2]

[1] عبد الحميد مرغيث، **نفس المرجع**، ص2.

[2] نفس المرجع السابق، ص3.

1. **انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط:** فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا ،حيث لم تسجل هذه السنة (2015) سوى 91.14 مليار دولار مقابل 35.27 مليار دولار العام الماضي ، أي بانخفاض قدر ه 47.45 بالمائة.
2. **خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة:** حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في2015، ومن المتوقع اتساع هذا العجز في عام 2016 حيث ان تعادل موازنة 2016يتطلب سعر بترول عند مستوى 110دولار.
3. لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات ،الذي انخفضت موارده بشكل حاد.
4. عجز في الحسابات الخارجية: حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 78.7 مليار دولار في النصف الأول من 2015، و هذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات.
5. انخفضت احتياطيات الصرف بمقدار35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.
6. تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية و الميزانية عام 2016.

وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة ، فانه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو و ضعف خلق فرص العمل في القطاع العام.

المطلب الثاني: مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين الناتج الإجمالي المحلي

يقيس هذا المؤشر درجة التنويع الاقتصادي عن طريق حساب درجة إسهام القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الإجمالي المحلي، فكلما ارتفع إسهام القطاعات السلعية ولاسيما الصناعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، وبالعكس إذا ما انخفضت نسبة إسهامات القطاعات الأولية لاسيما قطاع المحروقات، وأشار ذلك الى انخفاض درجة التنويع.

والجدول التالي يوضح نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي معتمدين في التقسيم على جداول بنك الجزائر:

الجدول رقم (01): تطور نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

القطاعات	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
المحروقات	35.7	40.7	48.4	47.9	33.5	38.3	27.1
الفلاحة	10.1	10.2	8.0	7.0	9.0	9.0	10.6
الصناعة	8.1	6.8	5.6	5.0	5.5	4.6	5
أشغال العمومية	9.9	8.9	8.4	9.2	11	9.3	10.0
الخدمات السوقية	24.2	22.9	21.2	20.6	23.3	20.1	25.2
الخدمات غير سوقية	10.0	10.6	8.4	10.3	14.1	16.9	16.3

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة **(2002-2014)** هي (المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الاتصالات والنقل والتجارة والخدمات)، وكانت مساهمة القطاعات كالتالي:[1]

1. **قطاع المحروقات** : تطور قطاع المحروقات منذ سنة 2001 في ضل تميز بارتفاع قوي في أسعار حيث ارتفعت الأسعار من 29 دولار الى حوالي 147 دولار سنة 2008، و انخفضت بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية 2008 و عاود ارتفاعه من 2009 الى 2014 ليسجل 112 دولار، أما من الناحية الكمية فقد عرف حجم الصادرات فترتين الأولى اتسمت بالزيادة من بداية الألفية الى غاية 2006، حيث وصل أعلى معدل للصادرات 1.2 مليون برميل نفط يومي، أما المرحلة التي تلتها الى غاية 2014 تميزت بانخفاض جزئي ناتج عن تراجع مستخرجات النفط ، و كانت أعلى حصة لمساهمة القطاع في الناتج المحلي 45.3% سنة 2008 قبل الأزمة المالية العالمية.

و بهذه الأرقام يصبح هذا القطاع المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي الكلي، غير ان المفارقات الصعبة لهذا القطاع تتمثل في ان مستويات الإنتاج و سياسات تحددها السوق الدولية، حيث تلتزم الجزائر حصتها السوقية المحددة من طرف **OPEC** كما ان الأسعار جد متقلبة.

[1] عبد الصمد سعودي، طير عبد الحق، **دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي (2001-2014)** ، الملتقى الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لخضر، الوادي، ص4.

2. **قطاع الفلاحة:** هذا القطاع لا يمثل سوى 9% من الناتج المحلي و هو رقم ضعيف لدولة بحجم الجزائر التي تعد اكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة ولها مؤهلات طبيعية بحجم قارة وتعدد المناخات، وكان انعكاس هذا الضعف على التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر لحد الآن مما يخلق صعوبات على مستوى فاتورة الاستيراد.

يعرف قطاع الفلاحة أداء متذبذب على طول فترة البرامج الاستثمارية رغم البرامج التي خصصت للقطاع كما ساهمت فترة الجفاف في انخفاض النسبة كون القطاع ألفلاحي في الجزائر مازال يشتغل بطرق بدائية غير مواكبة للتكنولوجيا الموجودة في القطاع، طبقت الدولة من خلال البرامج برنامج تطوير الفلاحة (**PNDA**) بهدف ضمان الأمن الغذائي وترقية المداخيل والتشغيل والقضاء على الفقر المنتشر في الأرياف خاصة، وأيضا تسيير الموارد الطبيعية من تربة ومياه، ومن أهم ما يحسب لهذا البرنامج ما يلي:

- تعد الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم لذلك حاول البرنامج زيادة زراعة القمح بأنواعه وتحقق ذلك من خلال حصد 43 مليون قنطار سنة 2010 مقابل 23 مليون قنطار سنة 2007.
- تضاعفت قدرات زارعة الأشجار من 517000 هكتار إلى مليون هكتار خلال الفترة (2001-2006)، وذلك ضمن إستراتيجية لاستبدال الأراضي المخصصة لزارعة الحبوب ذات المردود الضعيف بزارعة الأشجار المثمرة.
- على أساس ما تقدم يظهر أن الفلاحة الجزائرية تتجه نحو تنمية الزراعات التي تمتلك فيها قدرات معتبرة كالحبوب والزيتون والتمور والحمضيات، بالإضافة إلى الزراعات الصناعية مثل الطماطم الصناعية والتبغ...الخ، التطبيق الفعلي للبرنامج أكيد سيساهم في زيادة حصة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي.

3. **قطاع الصناعة:**[1] تبقى الصناعة تسجل أدنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة بمتوسط قدر ب 6.1% ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييرية وتنظيمية، فعلى الرغم من الإرادة القوية من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال إزالة العراقيل المالية وتأهيل عناصره وجعله على قدر من التنافسية، إلا أن الاعتماد على أنماط تسييرية بمختلف مطلقاتها وتطبيقاتها، لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، حتى إن شركات التسيير والمساهمة والتي أنشئت خلال سنة 2003، حاولت أن تكون مرافقا للمؤسسات في البحث عن شركاء،

[1] عبد الصمد سعودي، طير عبد الحق، **نفس المرجع السابق**، ص7.

ومساعدتها في إدارة مشكلاتها المالية والتسييرية، والتي أنشئت خلال سنة 2003، إلا أن صلاحيتها كانت محدودة، أما الفترة الأخيرة أي منذ سنة الصناعي لاكن لا تظهر نتائجه في الوقت القصير ربما في سنوات قادمة.

ويبين فحص تطور الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة ، ان قطاع الصناعة يظل يميزه بشكل كبير الضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية والمعدنية والإلكترونية والكهربائية والجلد والنسيج والنشاطات المتنوعة، وفي المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من أنو يواجه بدرجة أقل مشكل الجمود.

وفي الأخير يعد قطاع الصناعة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم المتقدم، وبسبب ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع، وقانون الاستثمار الذي يحدد حصة المستثمر الأجنبي أمام المستثمر المحلي او ما يعرف بقانون (51% + 49%) من أهم الأسباب التي تجعل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي جد ضعيفة

4. **الأشغال العمومية:**[1] حقق هذا القطاع في سنة 2009 نموا قياسيا، بلغ 11%، و هو النمو الأكثر ارتفاعا بين كل قطاعات النشاط، وقد سمح في تدعيم إجمالي الناتج المحلي رغم الانخفاض الحاد في المداخيل النفطية بسبب تراجع أسعارها عقب الأزمة المالية2008، وقد ترتبت هذه النتيجة أساسا عن ارتفاع نفقات التجهيز للدولة التي بلغت23% ، حيث يمثل نشاط البناء والأشغال العمومية المتولد عن هذه النفقات أكثر من النصف 55% من رقم أعمال هذا القطاع، ويتوزع باقي النشاط بين القيمة المضافة المولدة من طرف قطاعات الخدمات، وتلك المولدة من طرف الأشغال البترولية وكذلك الاستثمار العقاري للأسر في البناء الذاتي وأخيرا البناء والأشغال العمومية للمؤسسات.

وقد سجل بناء السكنات، الذي يعتبر النشاط الأكثر ديناميكية في القطاع، نموا مقاسا بالحجم بلغ 22.7% ، تؤكد المؤشرات الظرفية لهذا القطاع خصوصا إنتاج الإسمنت ومعدات البناء، هذه الوتيرة العالية للنمو في هذا القطاع، ففي 2012 يمثل ما هو متاح من إنتاج الإسمنت إنتاجا واستيرادا ارتفاعا بلغ 11.2% بالرغم من انخفاض الاستيراد من هذه المادة.

[1] عبد الصمد سعودي، طير عبد الحق، **نفس المرجع السابق**، ص8.

ويمكن القول أن المساهمة المقبولة لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي، تعود لحجم الاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها والتي تجاوزت 3 ملايين وحدة .

يتضح لنا من تحليل الجدول السابق ان الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، أما النصف الأخر يتكون من القطاعات الأخرى وهي مجتمعة ، ان هذه النسب تعكس لنا بان الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من التبعية قطاع المحروقات.

ومن بين القطاعات التي تسعى الجزائر الى تطويرها القطاع السياحي، فالقطاع السياحي هو قطاع جد استراتيجي و النهوض به سيؤدي الى النهوض بقطاعات اقتصادية أخرى، فلا يمكن ان تتصور تحقيق تنمية السياحية بدون تحقيق تنمية لقطاع الخدمات و للقطاع البنكي و المالي ولا القطاع النقل و لا للقطاع الزراعي ...وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى فلهذه الأسباب و غيرها، يمكن ان نعتبر القطاع السياحي هو خيار استراتيجي بالنسبة للجزائر بالنهوض باقتصادها خارج قطاع المحروقات[1].

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012–2013، ص249.

المبحث الثاني: المؤهلات و المقومات السياحية في الجزائر

تزخر الجزائر في ثناياها بمؤهلات سياحية هائلة جعلتها قبلة للعديد من السواح من جميع دول العالم، هذا الزحم الهائل من المقومات كان نتاج وضع خطط و استراتيجيات لتطوير هذا المجال الواسع و الخصب و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول: المؤهلات السياحية للجزائر

للجزائر عدة مؤهلات و إمكانيات سياحية التي تجعلها قطبا سياحيا مميزا ومن بين هذه المؤهلات:

أولا: المعطيات السياحية الطبيعية

تبلغ مساحة الجزائر حوالي 2،180،741 كلم² ، الأمر الذي يجعلها البلد الأوسع الأكبر إفريقيا وهي من البلدان المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز مناخه بالاعتدال .

تتشكل تضاريسها من أربع مجموعات طبيعية متميزة وهي : السلسة الجبلية الساحلية والسهول ، والهضاب العليا ، وسلسة الجبال الداخلية ومنطقة الصحراء الكبرى وجبالها. كما يحتوي الساحل الجزائري على أنظمة بيئية وبحرية ساحلية قرب الغابات.

أما مناخها يمتاز بثلاثة أنواع بما يلي[1] :

- مناخ متوسطي في الشمال
- مناخ شبه جاف في منطقة الهضاب العليا
- مناخ جاف او صحراوي يخص جنوب البلاد

وحتى تكون لدينا صورة واضحة عن الجزائر كرؤية سياحية شاملة قمنا بالتركيز على النقاط التالية:

1. **المناطق الساحلية**

تتميز المناطق الساحلية في الجزائر بتنوع ثري ثراء الإرث الثقافي والحضاري، حيث يمكن توزيعها على النحو التالي :

[1] بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات : رؤية استكشافية وإحصائية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد22 ، 2014 ، ص09.

- المنطقة الساحلية للقالة، وهي تحتوي على نظام بيئي، غابي وبحري، وبحيرات، وثروات حيوانية وغابية، وثروة مائية.
- حظيرة قورايا (بجاية) تمتد على مسافة 10 كلم على الساحل، وفيها مناظر رائعة.
- حظيرة تازة معقد القبائل المساحة البحرية لتقزيرت.
- . الحظيرة الوطنية للشناوة، وهي تمتد على 500 هكتار والجبل الساحلي للشناوة ومجموعة الجزر الصغيرة ... الخ.

وكل هذه المساحات عبارة عن مواقع بحرية من الضروري الاعتراف بها وحمايتها، لأنها تعتبر مادة خاما لأي بلد يسعى إلى صناعة سياحية حقيقية واستثمار سياحي.

2. المناطق الصحراوية

تمتد على مساحة تفوق المليوني كلم² يمكن تقسيمها إلى 5 مناطق:

- **غرداية (ميزاب):** صنفت المعالم المعمارية والثقافية والتاريخية لهذه المنطقة ضمن التراث العالمي، وأهم مدنها بني يزقن، كما تحتوي على مجموعة مهمة من بساتين النخيل.
- **أدرار:** تعرف هذه المنطقة بتاريخ مختلف الثقافات ووجود القلاع القديمة ..
- **أليزي:** الطاسيلي الواقع في أقصى الجنوب الشرقي، وتعرف هذه المنطقة بالحظيرة الوطنية الطاسيلي التي صنفت منذ عام 1982 من طرف اليونسكو كتراث عالمي، وفيها كل العناصر الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تجعلها منطقة سياحية بامتياز، فهي بمثابة متحف طبيعي مفتوح يتضمن أكثر من 1500 رسم ونقش حجري..
- **تندوف:** تمتد على مساحة 168،000 كلم مربع بكثافة سكانية تقدر بـ 23،000 نسمة موزعين على القصور القديمة، فهي شبه متحف في الهواء الطلق ..
- **تمنراست (الهقار):** تتميز الحظيرة الوطنية للهقار التي تم إنشاؤها سنة 1987 بتضاريسها وثروتها الحيوانية والنباتية والنقوش التي تشكل امتيازات حقيقية للسياحة تشهد على الأزمنة الغابرة.

3. المقومات الحموية (الحمامات المعدنية)[1]

ساهم المخطط الرئيسي الذيّ أعده القطاع تحت إشراف المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (**ENET**)على المستوى القانوني في تمكين المستثمرين الخواص والأجانب من استغلال 202 منبع للمياه المعدنية يوجد معظمها في شمال البلاد، وهي موزعة كما يلي :

- 136 منبعا ذا أهمية محلية
- 55 منبعا ذا أهمية جهوية
- 11 منبعا ذا أهمية وطنية

4. المعالم الأثرية والتاريخية

للجزائر تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضاريةّ متنوعة، وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية، وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي، وهي :.

- وادي ميزاب
- منطقة الطاسيلي
- حي القصبة في الجزائر العاصمة
- تيبازة
- جميلة
- تيمقاد
- قلعة بني حماد .

ثانيا: الإمكانيات الاقتصادية

إن مدى تطور النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تطور المحيط الاقتصادي بما يتضمنه من بنية تحتية وكذلك تطور مختلف القطاعات الأخرى .

1. المنشئات القاعدية للنقل

يعتبر النقل الشريان الحقيقي لقطاع السياحة لدى الجزائر شبكة طرق متنوعة، من طرق سيار وطرق وطنية معبدة كما لديها وسائل النقل حديثة ومتطورة مثل وقطار الأقاليم السريعة، و قطار الأنفاق مترو، وترامواي، والنقل المعلق تيليفيريك وحيث تبلغ **الشبكة الوطنية للنقل** حوالي 118306 ألف كم² من الطرقات المعبدة منها[2]:

---

[1] بوبكر بداش، **مرجع سابق** ، ص ص(10-12).

[2] موسوعة ويكيبيديا ،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1 يوم (19-02-2017) ساعة 14:15.

- 30 ألف كلم طريق وطني
- 26626 كلم طريق ولائي
- 62100 ألف كلم طريق بلدي

2. **السكة الحديدية:** ان **الشركة الوطنية للنقل للسكك الحديدية 'SNTF'** هي مسيرة ل 4200 كم من السكك الحديدية المتصلة بالعاصمة وكبرى المدن، ذات الفاعلية المحدودة وتتكون هذه الشبكة من:

- 2888 كلم سكة عادية
- 1085 كلم سكة ضيقة
- 305 كلم سكة مزدوجة
- 299 كلم سكة كهربائية

3. **المطارات و الموانئ:** تمتلك الجزائر 53 مطار منها 13 مطار دولي 08 مطارات وطنية 14 مطار جهوي 19 مطار للاستعمال المحدود و04 مطارات خاصة بالنشاط الطاقوي أما الموانئ فتبلغ 13 ميناء متعدد الخدمات 17 ميناء للصيد البحري وموانئ الصغيرة للترفيه السياحي و02 مطار للمحروقات (ارزيو وسكيكدة).

4. **النقل الجوي** : نظرا لشساعة المساحة بعد المسافات بين الجهات في الجزائر واتساع مساحة الصحراء أصبح للنقل الجوي أهمية كبيرة ، حيث يتكون الأسطول الجوي من 63 طائرة معظمها من نوع بوينع وايرباص وتضمن الشركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا حوالي 3.6 مليون مسافر و حوالي 30 ألف طن من البضائع كما يعد مطار هواري بومدين ومطار وهران من أهم المطارات في الجزائر[1].

ثالثا: الطاقة الفندقية في الجزائر

تعد الطاقة الفندقية احد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي في بلد معين، وذلك لأنها تعبر عن القدرة الاستيعابية لمختلف المؤسسات المعدة للاستقبال السياح القادمين الى الدولة السياحية المضيفة[2] وكذلك لكونها تمثل قدرة المنطقة على امتصاص السياح و التطورات السياحية المصاحبة لها[3].

[1] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011–2012، ص110.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 93 .

[3] يسرى دعيس، **مرجع سابق**، ص489.

1. وضعية هياكل الاستقبال في الجزائر

اعتمدت الجزائر في تطوير و ترقية القطاع السياحي عدة إجراءات من خلال زيادة عدد الفنادق و الأسرة والجدول التالي يوضح تطور الطاقة الفندقية (عدد الأسرة) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014:

الجدول رقم (02): تطور عدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الاسرة	83 876	84 869	85 000	85 876	86 383	92 377	92 737	94 584	98 804	99 605

المصدر: بيانات مقدمة من الديوان الوطني للإحصاء

من الجدول نلاحظ ان عدد الأسرة خلال 2005-2014 في نمو وزيادة وقد قدرت الزيادة ب 1.1 % وهذا راجع إلى دور القطاع الخاص في إنشاء هذه الفنادق و المشاريع التوسعية التي تقوم بها الحكومة في القطاع السياحي.

2. تصنيف هياكل الاستقبال

تقدر نسبة الفنادق المصنفة في الجزائر سنة 2011 قدر ب 37% مما يعكس المستوى المتدني للخدمات المقدمة من طرف الساحة في الجزائر حيث تبلغ نسبة الفنادق الغير مصنفة ب 63%، والفنادق المصنفة في اغلبها فنادق من درجة 3 نجوم بنسبة 38.8% من إجمالي الفنادق المصنفة لسنة 2011.

الجدول رقم (03): تطور توزيع طاقة الاستقبال بعدد الأسرة حسب التصنيف الفنادق في الجزائر خلال الفترة (2007-2011)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
صنف 5*	5 455	5 455	5 455	4 948	4 948
صنف 4*	3 743	3 743	3 950	3 560	3 750
صنف 3*	3 750	3 750	3 750	13 090	13 090
صنف 2*	5 843	5 843	6 044	8 070	8 070
صنف 1*	2 378	2 378	2 378	3 804	3 804
بدون *	56 356	56 856	56 856	58 905	58 985
المجموع	85 000	85 876	86 383	92 377	92 737

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الملاحظ من الجدول السابق ان عدد الفنادق الغير مصنفة أكثر من عدد الفنادق المصنفة وتعود النسبة المرتفعة للفنادق الغير المصنفة الى ضعف المنافسة في القطاع السياحي الوطني و الى عدم إقدام الفنادق على تحسين تصنيفاتها لأسباب أخرى ترتبط بالبعد الديني والأخلاقي المرتبطة بتوفير خدمات خاصة للفنادق 4 نجوم و 5 نجوم.

المطلب الثاني: أنواع السياحة و الوكالات التي تساهم في ترقية السياحة في الجزائر

تمتلك الجزائر من المقومات السياحية المتميزة على غرار الكثير من البلدان في العالم مما يجعلها من أقدر الدول على تحقيق صناعة سياحية ناجحة و بكل أنواعها.

أولا: أنواع السياحة في الجزائر

تمتلك الجزائر أنواع عديدة من السياحة نذكر منها:[1]

1. السياحة الساحلية:

ان الموقع الجغرافي الممتاز للجزائر المطل على البحر الأبيض المتوسط جعل من السياحة الساحلية ركيزة أساسية داخل قطاع السياحة , خاصة أنها تملك عدة أقطاب سياحية متميزة على طول شريطها الساحلي الممتد على طول **1200** كلم ، و فيما يلي عرض لأبرز أقطاب السياحة الساحلية :

- **الجزائر العاصمة** : تقع على شاطئ المتوسط في منتصف الطريق الساحلي، بعدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل خليج العاصمة الشهير، تنتشر إحيائها ومبانيها فوق مجموعة من التلال المطلة على البحر، وتشتهر العاصمة بامتلاكها الكثير من المعالم التاريخية والحضارية منها القصبة, جامع كتشاوة ، القصر التركي.....
- **وهران** : تقع في الغرب على ساحل البحر المتوسط ، تتميز بجمعها بين طرازين من المعمار احدهما حديثا على يد الفرنسيين والأخر قديم من الطراز الأندلسي الاسباني، وامتلاكها للعديد من المعالم السياسية كحي الدرب, جامع الباشا وعين الترك السياحية.
- **تلمسان** : تتميز تلمسان لامتلاكها لمواقع طبيعية خلابة ومقاصد سياحية هامة منها محطة حمام شيغر للعلاج بالمياه المعدنية وغيرها، وتفتخر بمعالمها المتأصلة ومبانيها الرائعة التي تتميز بعمارة مغاربية وأندلسية وبماضيها الفكري والثقافي واستحقت بذلك أن تدعى بلؤلؤة المغرب العربي وغرناطة إفريقيا.

[1] مناصرية اسماعيل , حايف سي حايف شيراز، **معوقات السياحة المحلية في الجزائر و دور التسويق السياحي في تنشيطها**، الملتقى الدولي الثالث حول اقتصاديات السياحة المحلية الأبعاد و الأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، في 3 و 4 ديسمبر 2013، ص 6.

- **عنابة** : بنيت على أنقاض المدينة القديمة (بونا) ، تقع عند سفح جبل ايدوغ في منطقة سهلية، تمتلك شريط ساحلي بحري طويل يضم **15** شاطئا ، تتميز عنابة بامتلاكها لعدة معالم و أثار تاريخية منها لالة بونة، تماثيل وقبور كتمثال هاكيوس، اسكلوب وغيرهم، بالإضافة إلى متحف هيبون الذي يضم مجموعة من التماثيل والأواني ولوحات من الفسيفساء تعبر عن الحقبات التاريخية التي مرت بها المدينة ، بالإضافة إلى عدة ولايات أخرى أيضا أية في الجمال كبجاية و جيجل و مستغانم التي تعتبر من المدن الساحلية المفضلة لدى السواح .

1. السياحة الجبلية:

تمتلك الجزائر سلاسل جبلية صنفت من اكبر السلاسل في شمال إفريقيا، ومغارات تمتد على مسافات طويلة ، وكهوف عجيبة أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة، بالإضافة إلى ينابيع مائية باردة تتميز بالبرودة في الصيف والدافئ شتاءا، وفيما يلي عرض لأبرز أقطاب السياحة الجبلية في الجزائر: [1]

- **تيكجدة** : تقع في جبال جرجرة بولاية البويرة بعلو عن سطح البحر ب **1700** متر، تعتبر قمة في الجمال وتحفة تسلب عقول السواح، والتي تعتبر أيضا جنة أبدع الخالق في صنعها، صنفت تيكجدة منذ عام **1935** ضمن الحظائر الوطنية وعام **1998** ضمن التراث العالمي البيئي.
- **الشريعة** : تقع جبال الشريعة بولاية البليدة , تعلو عن سطح البحر بأكثر من **1600** متر , تمتد على مساحة تفوق **26** ألف هكتار , تنطوي على غابة هي الأكثر تنوعا بيئيا و ثراءا في منطقة الوسط الجزائري , تضم أكثر من **380** نوع نباتي و**800** فصيلة من الحيوانات، والتي أيضا تستغل للتزلج والترويج عن النفس عند تساقط الثلوج.
- **جبال الهقار** : الأهقار هي سلسلة جبلية شهيرة تقع في أقصى الجنوب الشرقي بولاية تمنراست، تضم احد أعلى القمم في الجزائر، وهي قمة تاهات أتاكور بطول **3013** متر وأجمل الممرات في العالم وهو ممر لاسكرام إلي يمكن من خلاله مشاهدة أجمل شروق وغروب للشمس في العالم . وصنفت من طرف اليونسكو كإرث حضاري عريق، نظرا لما تزخر به من شواهد طبيعية حية تعبر على ألاف السنين عن أسرار الوجود الإنساني، وتشكيلات جبلية بركانية يبلغ عمرها بين **600** ألف مليون سنة ، ومواقع أثرية جيولوجية نادرة ومناجم وأثريات تعود إلى ما قبل ظهور الإسلام .

[1] مناصرية إسماعيل ، حايف سي حايف شيراز، **نفس المرجع السابق**، ص ص(8-7).

- **جبال الطاسيلي :** تقع في الجنوب الشرقي وهي عبارة عن هضاب حصوية قاحلة ترتفع بأكثر من **1000** متر عن سطح الأرض، طولها **800** كلم على مساحة تقدر ب **12000** كم ²، صنفت الطاسيلي من طرف اليونسكو كإرث تاريخي وطني سنة 1972 ، ثم أدرجتها كإرث حضاري عالمي قي 1982 واعتبرت سنة 1986 من المحميات الطبيعية.

2. السياحة الصحراوية :

تعتبر الصحراء الجزائرية ثاني اكبر صحراء في العالم تغطي حوالي 2 مليون كم , ويمكن تقسيم الصحراء الجزائرية جغرافيا الى ثلاث مناطق سياحية وهي:[1]

أ. **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي المناطق الواقعة بين الأطلس الصحراوي و الصحراء الكبرى.

ب. **منطقة واحات شمال الصحراء:** والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة مقارنة بالصحراء الكبرى، وكذا بواحاتها الواسعة و بحيراتها.

ت. **منطقة الصحراء الكبرى:** او ما يسمى بالجنوب الكبير (الهقار و الطاسيلي)، والتي تتميز بشساعتها و جبالها الشامخة.

أما عن أنواع السياحة فيمكن ان تكون ترفيهية، ثقافية، سفاري، بالإضافة الى السياحة العلاجية بواسطة المنابع المعدنية التي أقيمت عليها مركبات معدنية متخصصة في هذا المجال.

3. السياحة الحموية :

تمتلك الجزائر العديد من الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، حيث يتوفر بها أكثر من 200 منبع للمياه الجوفية المعدنية اغلبها قابلة للاستغلال كمحطات حموية، غير انه لم يتم استغلالها بشكل كامل باستثناء ثمانية محطات لحمامات معدنية ذات طابع وطني , وهي حمام بوغزارة بتلمسان، حمام بوحجر بعين تيموشنت، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام ريغة بعين الدفلى، وحمام الشلالة بقالمة، حمام قرقور بسطيف وحمام الصالحين ببسكرة وحمام ربي بسعيدة، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر بسيدي فرج الذي يتردد عليه الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص، ويتواجد اكبر خزان حموي على المستوى الوطني بكل من ولايتي ميلة و قالمة[2].

[1] حساني رقية، **واقع السياحة الداخلية ومعوقاتها**، الملتقى الدولي 3 للسياحة حول اقتصاديات السياحة المحلية الأبعاد والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، في 3 و 4 ديسمبر 2013 ،ص6.

[2] مناصرية إسماعيل، حايف سي حايف شيراز ، **مرجع سابق** ، ص 10.

ثانيا: الهياكل و الوكالات التي تساهم في ترقية صناعة السياحة في الجزائر

و المقصود بها كل المؤسسات السياحية التي تساهم في ترقية و تطوير النشاط السياحي في الجزائر وهي:

1. **الهياكل السياحية:** يمكن حصر أهم الهياكل السياحية في الجزائر فيما يلي:

أ. **وكالات السياحة والأسفار:** ويقدر عددها ب 348 وكالة سياحية وأسفار موزعة عبر التراب الوطني، وقد قدر عدد الذين استعملوا هذه الوكالات في تنقلاتهم حوالي 40.789 سائح اغلبهم من جنسية جزائرية، وقد تم تقدير رقم الأعمال الإجمالي لوكالات السياحة والأسفار بحوالي 4.796 مليون دج.

ب. **المؤسسات الفندقية لقطاع العمومي والخاص:** يمكن ان نقدر رصيد الجزائر في المجال الفندقي بحوالي 776 وحدة، ذات سعة فندقية إجمالية قاربت 67.087 سرير.

ت. **المطاعم المصنفة:** لا تتعدى عدد المطاعم المصنفة في الجزائر 286 مطعم، ومعلوماتنا عن هذه المطاعم تبقى جد ضئيلة وهي تقريبا معدومة خاصة فيما يخص عدد المستخدمين وعدد الوجبات ورقم الأعمال الإجمالي.

2. **الوكالات التي تساهم في تنظيم القطاع السياحي:**

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي و منها :

أ. **وزارة السياحة والصناعات التقليدية:** تأسست بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في:[1]

- التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته.
- تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وانجاز المخططات التنموية السياحية.

ب. **الديوان الوطني للسياحة:** أنشئ بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ31 أكتوبر 1992، وهدف إنشاؤه إلى إعداد برامج الترقية السياحة والسهر على تنفيذها[2].

[1] وزارة السياحة الجزائرية عبر الموقع http://www.matta.gov.dz .

[2] المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، الصادر في الجريدة الرسمية عدد44، الصادرة في 2 نوفمبر 1988 الموافق ل 22 ربيع الأول 1409.

ت. الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998، ويهدف إلى:[1]

- صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي
- اقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية
- وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية.

ث. المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998، وتهدف إلى:[2]

- انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها
- القيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية
- مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية
- تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

ج. اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994، وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها[3].

❖ بالإضافة إلى إنشاء معاهد (معهد بوسعادة، معهد تيزي وزو، معهد الجزائر) ومدارس (المدرسة العليا للسياحة) في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 24 شوال 1418الموافق ل 21 فيفري 1998، الذي يحدد إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة و تحديد قانونها الأساسي، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 11، الصادرة في 10 مارس 1998 الموافق ل 2 ذو القعدة 1418.

[2] المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998 يتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 15 مارس 1998.

[3] المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994.

المبحث الثالث: واقع القطاع السياحي في الجزائر

ترى الكثير من الدول العربية ان السياحة تعتبر مكسبا و ليس خيارا استراتيجيا و هذا راجع الى ما تزخر به هذه الدول من عناصر الجذب السياحي الطبيعية، و تتمثل هذه العناصر في المنتج الطبيعي و المعالم الأثرية وكل مقومات السياحية الأخرى.

وهذا ما ينطبق بشكل واضح على الجزائر، حيث تعبر من أهم المناطق على المستوى الدولي و خاصة من حيث موقعها المتميز في العالم، التي يمكن ان تأهلها الى اكتساب مكانة مهمة في السوق السياحية الدولية.

المطلب الأول: الإصلاحات السياحية في الجزائر للفترة (1967-2013)

مع بداية سنة 1966، أصدرت السلطات الجزائرية أول وثيقة رسمية يوم: 26 مارس 1966، التي تعتبر بداية الاهتمام الحقيقي بالسياحة من قبل الدولة، فبعد تقييم شامل وعام للمشاكل التي كان يعاني منها القطاع السياحي، وحصر مجمل الثروات السياحية عبر الوطن من طرف وزارة السياحة، اعتمادًا على هذا تم تحديد سياسة الدولة في هذا القطاع، في وثيقة صادرة عن الحكومة سنة 1966 سميت ميثاق السياحة، وفيها حددت التوجيهات الأساسية للقطاع السياحي.

أولا: المخططات التنموية السياحية للفترة (1967-1989)

لقد حدد ميثاق السياحة عدة توجيهات أساسية والمتمثلة في:[1]

1. توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الدولية، أي الخارجية من أجل جلب العملة الصعبة، وذلك لحاجة الجزائر لموارد مالية معتبرة لتغطية وتمويل برامج التنمية المختلفة.

2. خلق مناصب شغل، من خلال توسيع هياكل هذا القطاع مع إدماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة، ومن أجل بلوغ تلك الأهداف تم تحديد إستراتيجية لتنمية القطاع كما يلي:

[1] ميثاق السياحة، 1966، ص 04

أ. الشروع في تطوير الصناعة الفندقية، حيث برمج إنشاء 11 ألف سرير عند نهاية المخطط الثلاثي، مع اختيار الفنادق والمطاعم والمقاهي ذات الطابع السياحي وإصلاحها وإعادة تهيئتها، مما يجعلها تتماشى وتنوع الزبائن المقصودين "السواح الأجانب".

ب. إصلاح كل المرافق المخصصة للسياحة عبر الشواطئ، الصحراء، والمناطق السياحية الجبلية والريفية.

ت. إحصاء كل الآثار السياحية والتاريخية وتحسينها، مع تنمية الجوانب الثقافية والفنية، وخلق تقاليد وثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري.

ث. الشروع في إقامة الهياكل اللازمة لتكوين الإطارات السياحية المختصة واليد العاملة المؤهلة.

ج. تسهيل عملية الدخول عبر الحدود والمطارات، وإنشاء الوكالات السياحية في الداخل والخارج، بغرض الدعاية والإشهار للمنتَج الجزائري.

بعدما حددت الحكومة أهدافها من التنمية السياحية، وحددت نوع السياحة التي ترغب في تطويرها، حاولت ترجمة كل ذلك عبر المخططات التنموية، حيث سجلت السياحة ضمن الاستثمارات الوطنية التي ترصد لها الدولة مشاريع تنموية بمختلف القطاعات الاقتصادية، وقد كانت حصيلة التنموية للقطاع على النحو التالي[1]:

الجدول رقم (04): نسبة انجاز المخططات التنموية السياحية للفترة (1967-1989)

المخطط التنموي السياحي	المدى الزمني	عدد الأسرة المبرمجة	نسبة الانجاز
المخطط الثلاثي	1967-1969	13081	%22.50
المخطط الرباعي الأول	1970-1973	19865	%34.54
المخطط الرباعي الثاني	1974-1977	50000	%36.00
المخطط الخماسي الأول	1980-1984	16550	%28.96
المخطط الخماسي الثاني	1985-1989	17630	%21.78

المصدر: بوزاهر نسرين، نفس المرجع السابق

يوضح الجدول السابق أن مسار تنمية السياحة في الاقتصاد الوطني منذ سنة 1966 حتى سنة 1989 كان يعاني تأخرا كبيرا من خلال النسب الانجاز الضعيفة المسجلة مع نهاية كل مخطط، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها سوء تقدير والتخطيط الذي كان يعتمد في الاستثمارات السياحية، و إهمال أهمية الاستثمارات

[1] بوزاهر نسرين، **ترقية العرض السياحي الوطني في ضل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة –منطقة الزيبان–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم في العلوم الاقتصادية ، فرع: نقود تمويل، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2016-2017، ص124.

السياحية الخاصة التي لا تدعم إلا في المخطط الخماسي الثاني، و كذلك إهمال تطوير السياحة الداخلية، عدم توازن الجهوري في توزيع النفقات السياحية، و كما أثرت الأزمة الاقتصادية على الدولة و على التوجهات الاقتصادية الجديدة منذ بداية الثمانينيات، مما أدى الى تبني إجراءات الخوصصة في الفترات اللاحقة.

ثانيا: إصلاحات القطاع السياحي للفترة (1990-1999)

في ظل التغيرات التي عرفتها الجزائر اتبعت سياسة جديدة، وهي فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي في القطاع السياحي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وبالتالي قامت الجزائر بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، وذلك حسب قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993 [1]، وأهم هذه الامتيازات هي الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	% 0.5	% 0.5	% 0.5	% 0.5
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء من 05 إلى 10 سنوات	إعفاء من 07 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	% 03	% 03	% 03	03 سنوات
أشغال المنشات القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	% 50	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن آن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50 %	امتيازات يمكن تصل حتى الدينار الرمزي
التخصيص على نسبة الفوائد	لاشيء	لاشيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة ، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 1994،ص 15.

[1] الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة في 1993/10/10

وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 عدة ضمانات داخلية ودولية، كمبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين المحليين والأجانب فيما بينهم، وعدم إمكانية اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة إلا في الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به.

ثالثا: مخطط عمل تنمية الصناعة السياحية في الجزائر (2001-2013)

قد اهتم هدا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة ما بين 2008 و 2013 كما يلي: [1]

1. المرحلة ما بين (2004-2007) :

أنجاز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير .

2. المرحلة ما بين (2008-2013) :

تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:

- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و 2003
- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.
- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.

[1] وزارة السياحة الجزائرية، **تطور قطاع السياحة للعشرية 2004-2013**، ص18.

- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

وفيما يخص قوانين الاستثمار السياحي في المرحلة 2001-2013، قامت السلطات بعدة إجراءات لدعم الاستثمار و تمثلت فيما يلي:

أ. **قانون التنمية المستدامة للسياحة:** صدر القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:[1]

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات السياحية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي.

ب. **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:** صدر القانون رقم 03-02 في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، وهدف إلى:[2]

- تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة.
- تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت. **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** صدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، وهدف إلى:[3]

[1] المادة رقم 02 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة بتاريخ 18 ذي الحجة 1432 الموافق ل 19 فيفري 2003.

[2] المادة رقم 02 من القانون رقم 03-02 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة بتاريخ 18 ذي الحجة 1432 الموافق ل 19 فيفري 2003.

[3] المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في16 ذي الحجة 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة بتاريخ 18 ذي الحجة 1432 الموافق ل 19 فيفري 2003.

- هدف إلى الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.
- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- إنشاء عمران مهيأة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.
- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

ث. <u>القانون المتعلق بتطوير الاستثمار:</u>

إن أهم ما جاء في الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية و الجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي:[1]

- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- إلغاء التميز بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الايرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.

بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي2011[2] .

المطلب الثاني: دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل في الجزائر (2005-2015)

يمكن ان يلعب القطاع السياحي دورا هاما في تحقيق تنويع في مصادر الدخل للجزائر و ذلك من خلال:

[1] الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001 الموافق ل 3 جمادى الثانية 1422.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 35، مؤرخة في في 22 يونيو 2011، ص 34.

أولا: مساهمة النشاط السياحي في تدفق السياح

يعد مؤشر عدد السياح مؤشرا حقيقيا يبرز مكانة القطاع السياحي في العالم، فحصة الجزائر من السياحة العالمية ضعيفة جدا، وتشير التقارير المنظمة العالمية للسياحة بان الجزائر من السياحة لا تزال تقدر ب 2% من التدفقات السياحية رغم الإمكانيات و المؤهلات التي تزخر بها ، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): تطور تدفق عدد السياح للجزائر خلال الفترة (2005-2014)

ألف سائح

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السياح	1443	1638	1749	1772	1912	2070	2395	2634	2733	2301

المصدر: انظر للملحق رقم(01)

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد كبير في عدد السياح الوافدين للجزائر خلال الفترة (2005-2013) حيث كان سنة 2005 حوالي 1443000 سائحا ليبلغ 2733000 سائحا سنة 2013 و ترجع هذه الزيادة الى:[1]

- عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن.
- الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس و مصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة.

أما سنة 2014 فقد بلغ عدد السياح 2301000 سائحا وهذا التراجع بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح الى اختيار وجهات بديلة.

ثانيا: الإيرادات السياحية السنوية

تعتبر الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية و تطوير هذا القطاع بمختلف أنشطته، وتعد أيضا من العناصر التي تستغلها الحكومة في تحسين الأداء الاقتصادي و الاجتماعي، ويلعب الإنفاق اليومي للسائح دورا هاما في تعظيم او تقليل الناتج الاقتصادي من السياحة، والجدول التالي يوضح تطور الايرادات السياحية في الجزائر:

[1] فوزية بوصفصاف، **تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 09 ، ديسمبر 2015، ص274.

الجدول رقم(07): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)

مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	**184**	**220**	**219**	**323**	**246**	**246**	**209**	**217**	**367**	**347**

المصدر: انظر للملحق رقم(01)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الإيرادات السياحية في الجزائر عرفت تزايد ملحوظا من 2005 الى 2008 حيث بلغت 323 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ثم تتراجع بعدها خلال الفترة (2009-2012) بسبب الأزمة المالية العالمية او ما يسمى الربيع العربي، ثم خلال سنة 2014 سجلت إيرادات السياحة 347 مليون دولار أمريكي.

في ظل هذه النتائج نلاحظ ان إيرادات السياحة في الجزائر ضعيفة جدا إذا ما قورنت بدول الجوار.

ثالثا: دور السياحة في خلق فرص العمل

تعد السياحة واحدة من اكبر القطاعات توليدا للوظائف في مجالات عديدة و متنوعة، حيث تعتبر السياحة صناعة كثيفة العمالة، كما يعد معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنحو 1.5 مرة[1].

و من أهم مميزات قطاع السياحة، هو مساهمته في خلق مناصب الشغل الدائمة او الموسمية، من خلال توظيف العمال في المؤسسات الفندقية ووكالات السياحة و الأسفار، بالإضافة الى المرشدين السياحيين والوظائف الأخرى المتعلقة بالشبه السياحي، كالمطاعم والمقاهي، و الجدول التالي يوضح تطور عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر (2005-2015):

الجدول رقم (08): تطور عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

ألف عامل

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمال	**528**	**576.3**	**546.2**	**515**	**593.2**	**539.4**	**535.4**	**583**	**634.5**	**604.4**	**628.3**

المصدر: انظر للملحق رقم(01)

[1] صليحة عشي، **مرجع سابق**، ص 142.

من خلال الجدول السابق عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نمو ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث تضاعف ب 1.2 مرة من سنة 2005 أين بلغ 528 ألف موظف ليصل إلى 628.3 ألف موظف سنة 2015 في قطاع السياحة إلا ان هذا الرقم المسجل يبقى بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة والتي تمثل نسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر.

الشكل رقم (02): حجم ونسبة العمالة المباشرة في القطاع السياحي خلال الفترة (2005-2015)

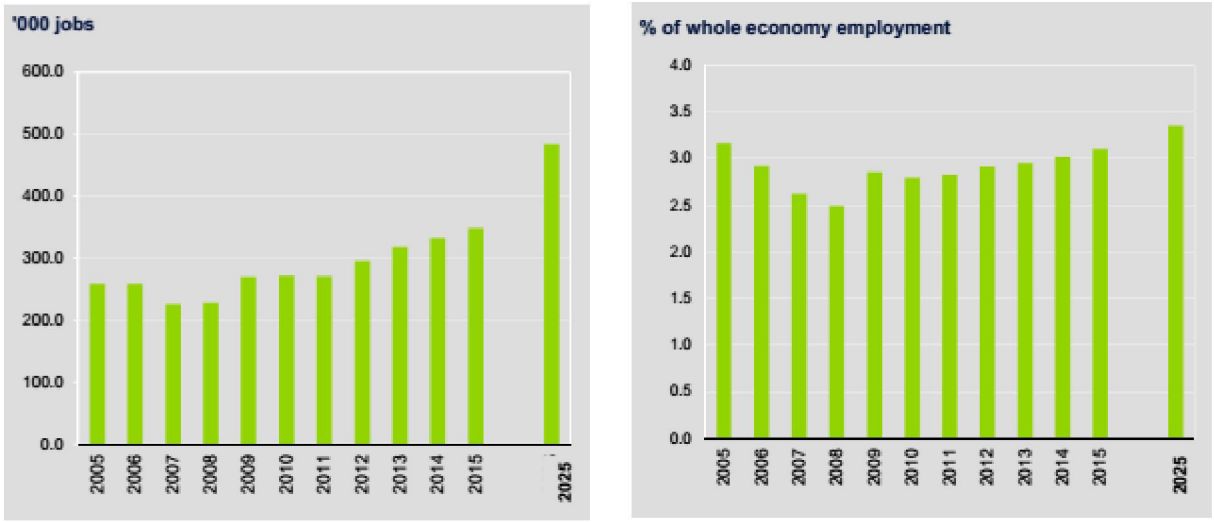

المصدر: WTTC , world Travel and Tourism council. Economic impact 2015 Algeria

أما عن نسبة مساهمة العمالة المباشرة في القطاع السياحي فقد بلغت ما يقارب 2.75% من إجمالي اليد العاملة وطنيا، ثم ارتفعت ل 320000 منصب سنة 2010 بنسبة 3.22% من إجمالي اليد العاملة وطنيا، كما ان قطاع السياحة ولد ما يقارب 364000 منصب عمل مباشرة سنة 2013 اي ما يقارب 3.45% من مجموع العمالة الوطنية، وارتفعت بنسبة 4.1 في سنة 2014 بحجم عمالة 379000منصب، ما يعادل 3.5 % من مجموع العمالة الوطنية[1].

ومنه يمكن للقطاع السياحي ان يساهم في زيادة عدد العمال وتقليص البطالة ومنه تنويع مصادر الدخل.

رابعا: دور السياحة في تحسين ميزان المدفوعات

يتمثل ميزان السياحة في الفرق بين ما تم تحصيله من إيرادات في القطاع السياحي وما تم إنفاقه من طرف المواطنين المقيمين داخل البلد وخارج بلدهم في المجال السياحي و الجدول التالي يوضح ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة (2005-2012):

[1] بوزاهر نسرين، **مرجع سابق**، ص130.

الجدول رقم (09) : تطور رصيد ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة (2005-2012)

مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الايرادات	184.3	215.3	218.9	300	330	400	410	430
النفقات	370	380.7	376.7	394	470	500	500	490
الرصيد	-185.7	-165.4	-157.8	-94	-140	-100	-90	-60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

الملاحظ من الجدول السابق انه بالرغم الزيادة المستمرة للإيرادات السياحية الجزائرية إلا ان الايرادات السياحية ضعيفة مقارنة بالإيرادات السياحية العالمية، فضلا ان الميزان السياحي لم يكن في يوم من الأيام موجب، حيث سجل الرصيد ميزان السياحة في الجزائر عجزا خلال الفترة (2005-2012)، و يرجع هذا العجز الى أسباب كثيرة منها:

- قلة إقبال السياح الأجانب على المنتوج السياحي المحلي
- تردي وضعية الخدمات المقدمة للسائح مما يؤدي الى هروبه
- هروب الجزائريين الى الخارج لقضاء عطلهم و عزوف الأجانب على المجيء للجزائر

خامسا: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

تعد السياحة من احد أهم الأنشطة التي تساهم في إجمالي الناتج المحلي في العالم، والشكل والجدول التاليين يوضح نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر:

الجدول رقم(10): تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2005-2015)

الوحدة: %

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة المساهمة في الناتج المحلي	3.9	3.3	3.2	3.1	3.7	3.4	3.3	3.3	3.6	3.3	3.5

المصدر: انظر للملحق رقم(01)

الشكل رقم (03) نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

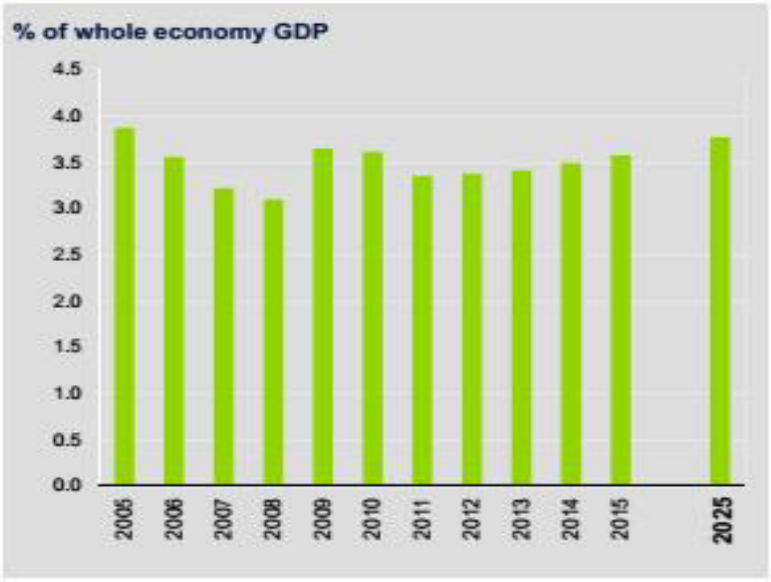

المصدر: WTTC , world Travel and Tourism council. Economic impact 2015 Algeria

من خلال الجدول والشكل السابق ، يلاحظ ان نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 4 % خلال فترة الدراسة و هي نسبة ضئيلة جدا، و هذا راجع الى النمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى بالحكومة الى التركيز الكبير على القطاع النفطي و إهمال القطاع السياحي و كذلك إهمال باقي القطاعات الأخرى، وعليه يكن ان يساهم القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

سادسا: مساهمة السياحة في الاستثمار

تعتبر السياحة من القطاعات الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية بما يساهم في دعم اقتصاديات الدول، وتعتبر الجزائر من الدول الجاذبة للاستثمارات نظرا لأنها تتمتع بمقومات جذب سياحية مميزة، و الجدول التالي يوضح تطور قيمة الاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر:

الجدول رقم(11) : تطور قيمة الاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاستثمار	1.640	1.840	2.260	2.080	1.770	1.554	1.664	1.774	1.814	1.991	1.608

المصدر: انظر للملحق رقم(01)

يتضح لنا من الجدول السابق ان حجم الاستثمارات في القطاع السياحي في سنة 2005 بلغت 1.640 مليار دولار ثم ارتفعت الى 2.080 مليار دولار في سنة 2008 ، و من سنة 2009 الى سنة 2015 عرفت عدة تذبذبات في تدفقات رؤوس الأموال و بصفة عامة ان هذه التذبذبات في قيمة الاستثمارات الموجه للقطاع السياحي راجعة الى خوف المستثمرين في الاستثمار في الجزائر بسبب الأوضاع الأمنية الغير مستقرة و الأحداث الإرهابية التي مست دول الجوار خلال هذه الفترة .

الشكل رقم(04) : تطور قيمة ونسبة الاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

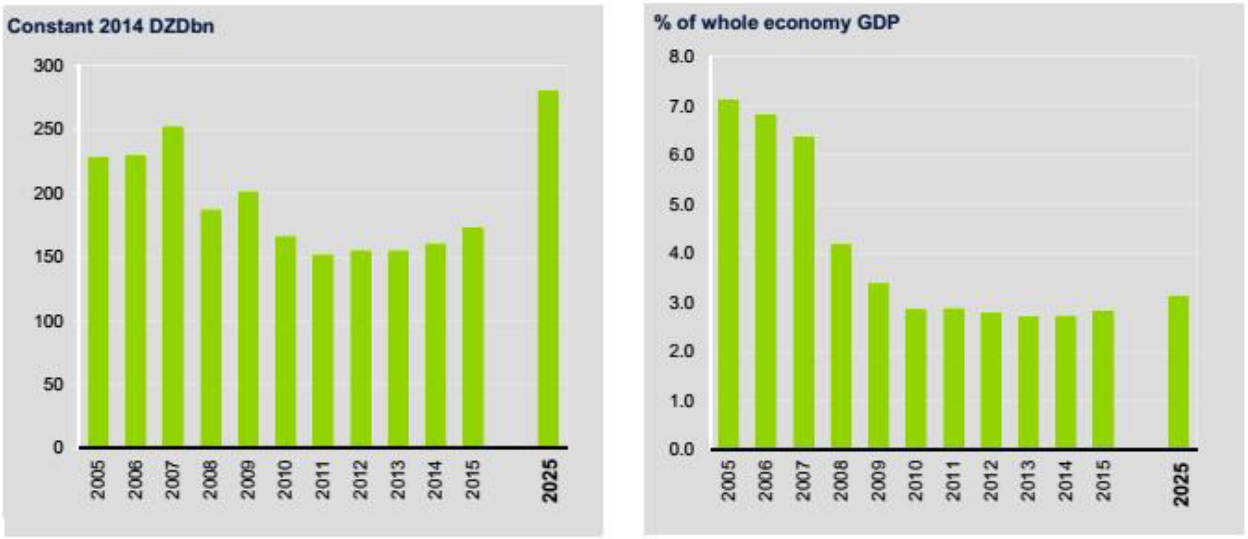

المصدر: WTTC , world Travel and Tourism council. Economic impact 2015 Algeria

من خلال الشكل السابق و التقرير المنظمة السياحة العالمية لسنة 2015 من المتوقع أن يجذب قطاع السياحة والسياحة في الجزائر استثمارات رأسمالية بقيمة 160.0 مليار دينار جزائري في عام 2014، ومن أيضا المتوقع أن يتم ذلك بارتفاع بنسبة 7.6 ٪ في عام 2015، وارتفاعا بنسبة 5.0 ٪ سنويا على مدى السنوات العشر القادمة إلى 279.5 مليار دج في عام 2025، وسترتفع حصة السياحة والسياحة من إجمالي الاستثمارات الوطنية من 2.8٪ في عام 2015 إلى 3.1٪ في عام 2025.

وعليه ان الاستثمار في قطاع السياحي يمكن له يؤدي الى زيادة الدخل الوطني وبالتالي القطاع السياحي خيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات ومنه دعم الاقتصاد الوطني.

سابعا: مساهمة السياحة في الصادرات

إذا ما قارنا حجم الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر فإننا نجد ان نسبة مساهمة القطاع السياحي الصادرات الجزائرية (قيمة الايرادات/قيمة الصادرات الوطنية) تعد ضعيفة جدا ولا ترقى الى النهوض بالقطاع السياحي و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الشكل رقم (12) : تطور نسبة مساهمة السياحة في الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2005-2013)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مساهمة السياحة في الصادرات%	0.98	0.69	0.52	0.58	0.79	1.12	1.86	2.23	2.56

المصدر: وزارة السياحة الجزائرية

الملاحظ من خلال القيم المسجلة في الجدول ان نسبة مساهمة السياحة في الصادرات تبقى جد ضعيفة بالرغم من تطورها إلا أنها لم تتجاوز نسبة 3% على العموم، حيث حققت ما يقارب نسبة 2.56% في سنة 2013، وإذا ما قورنت بدول الجوار تونس 20.3% سنة 2013، والمغرب 38.4%، فإنها تبقى بعيدة.

المبحث الرابع: مشاكل القطاع السياحي في الجزائر والأفاق المستقبلية

تعتزم الجزائر منح قطاع السياحة و الصناعة التقليدية المكانة التي تتلاءم مع ما لو من إمكانيات متاحة و ثروات، فقد قررت الحكومة وضع إطار عملي استراتيجي و رؤية الى أفاق 2025 و ذلك بهدف تمنية القطاع السياحي و تحسين صورة الجزائر إلا ان هذا المخطط أنصدم أمام عدة مشاكل و عراقيل أدت الى عدم التطبيق الفعلي لهذا المخطط كما يرى البعض انه يمكن للسياحة الجزائرية ان تساهم في الاقتصاد كما هو الحال في في الدول المجاورة لها

المطلب الأول: المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في تونس و المغرب

إن الهدف الاستراتيجي الكلي من التنمية السياحية هو تطوير قطاع بديل قادر على توليد دخل يساهم بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني

إن النتائج المتوصل إليها في المبحث السابق التي توضح ضعف مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني إلا ان توجيه الاستثمار السياحي ومعدل النمو البسيط فيه هو دلالة على جدوى تنمية القطاع نظرا لقدرته في الدول المجاورة في كل من تونس و المغرب في دعم الناتج المحلي الإجمالي فيها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): تطور نسبة المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة: %

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر[1]	3.1	3.7	3.4	3.3	3.3	3.6	3.3	3.5
تونس[2]	9.1	8.7	8.6	6.6	7.6	7.3	7.4	3.1
المغرب[3]	8.1	7.2	7.4	7.4	7	6.6	7.8	6

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على جملة من المراجع.

[1] ONS. Office national des statistique.2016

[2] World Travel Tourism Council Data. 2016

[3] تقرير على موقع السياحة المغربية http://www.tourisme.gov.ma/ar

نلاحظ من الجدول هناك تذبذب في مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة بين (2008-2015) ، غير ان مقارنته بمساهمة قطاع السياحة في تونس توضح انه قبل المشاكل الأمنية و السياسية و التي تعرف بالربيع العربي قبل سنة 2011 كانت مساهمة القطاع السياحي التونسي تفوق ضعف ما تساهم السياحة الوطنية و هو ما ينطبق أيضا عل القطاع السياحي في المملكة المغربية و التي تعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية و التي تملك ميزة تنافسية على المستوى الدولي نظرا لقدرة المغرب على تطوير المنتج السياحي الثقافي خاص، الذي يولد دخلا يساهم بنسب مستقرة في الناتج الداخلي الخام لنفس الدولة[1].

من الجدول السابق يتضح ان مساهمة الايرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في تونس سجلت 8% سنة 2010 حيث يقترب هذا الرقم من نظيره على المستوى العالمي (10%)، إلا ان هذا مساهمة انخفضت سنة 2011 حيث قدرت ب 6.6% وهذا راجع الى أحداث الربيع العربي في تونس، ثم نلاحظ خلال السنوات التالية زيادة في مساهمة الايرادات في الناتج المحلي الى غاية 2015 حيث تراجع بنسبة كبيرة حيث قدرت ب 3.1% وهذا التراجع الكبير راجع الى الهجوميين الارهبيين الذين استهدفا تونس، الهجوم الأول استهدف متحف "باردو" الشهير قرب العاصمة، والثاني فندقا في ولاية سوسة والذي كان سبب في تراجع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي لتونس و لينتقل و يتأثر به الدول المجاورة و بنسب اقل.

وتبقى الجزائر بعيدة رغم كل المقومات و التدابير و الإصلاحات التي اتخذتها الدولة لترقية هذا القطاع وذلك لوجود مشاكل و معوقات أدت دون ترقية القطاع السياحي و منافسة ولو الدول المجاورة لها في بعض المؤشرات السياحية

المطلب الثاني: مشاكل و معوقات التحول السياحي في الجزائر

إن المؤشرات السياحية الضعيفة التي تم ملاحظتها في المبحث السابق يمكن ان ترجع الى مجموعة من الأسباب التي يكن تلخيصها كما يلي:

أولا: مشكل العقار السياحي

يتطلب النشاط في المجال السياحي ، توفر العقار السياحي و بمساحات كبيرة تمكن المستثمر من انجاز مشاريعهم بأريحية كبيرة، حيث جاء القانون رقم 01/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع

[1] بوزاهر نسرين، **مرجع سابق**، ص 198.

السياحي فقد جاء في المادة 20 منه " يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية و الخاصة وتلك التابعة للخواص"[1].

ورغم هذه الإجراءات القانونية إلا ان هناك مجموعة من المشاكل منها[2]:

- الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي.
- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي
- تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات العقارية

ثانيا: ضعف جودة المنتج السياحي الجزائري

و يتجلى ذلك في العناصر التالية:[3]

- ضعف و تدني نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح : تدني النظافة و غياب الخدمات الجذابة.
- إيواء وفندقه جد ضعيفة وذات نوعية رديئة: وجود هياكل إيواء قديمة و بأسعار مرتفعة
- ضعف نوعية النقل: خاصة سوء الربط الجوي بالجنوب، حيث كل المقاصد السياحية تقع في الجنوب

ثالثا: ضعف الإعلام و غياب الثقافة السياحية

ان عدم وجود ثقافة سياحية سواء بالنسبة للأفراد او حتى بالنسبة لمسيري المؤسسات السياحية يؤدي الى ضعف السياحة داخل البلدان ويعود ذلك الى ضعف الإعلام على المستوى الداخلي والخارجي، واقتصاره فقط غلى الموسم الصيفي، فالإعلام من شانه ان يحسن صورة الجزائر، وينشط الحركة السياحية[4].

[1] المادة 20 القانون رقم 03/03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003 ،المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة بتاريخ 18 ذي الحجة 1423 الموافق ل 19 فيفري 2003.

[2] عوينات عبد القادر، **الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية ونقود، جامعة الجزائر-03-، الجزائر،2012-2013، ص 220.

[3] عامر عيساني، مرجع سابق، ص124.

[4] عبد الحفيظ مسكين، مرجع سابق، ص199.

رابعا: ضعف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة[1]

تضم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مجموعة من الطرق و التقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين و رفع أدائه ، ويعود ضعف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة في الجزائر الى:

- عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز على ترقية الصحراء و الاكتشاف الثقافي
- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال
- صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة

خامسا: غياب الأمن و عجز في الترقية والتسويق

حيث يواجه تطير قطاع السياحة مشاكل متكررة و متفرقة (غياب الأمن الصحي، اضطرابات، اختطافات للسياح) و كذلك نلاحظ ضعف تسويق الوجهة الجزائرية و ضعف التعاون بين مختلف القطاعات و الشركاء في قطاع السياحة[2].

سادسا: خدمات مالية، تسيير وتنظيم فير ملائم مع القطاع[3]

- بنوك وخدمات مالية دون المستوى: ذلك من خلال عدم ملائمة و ضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك و المؤسسات المستقبلة للسياح، وكذلك القوانين التي لا تسمح بتوطين العمليات.
- تسيير و تنظيم لا يرقى للسياحة العصرية

سابعا: الظروف الأمنية الغير مستقرة

على الرغم من تحسن الظروف الأمنية للجزائر بصفة عامة إلا ان الظروف الإقليمية والتوترات التي تشهدها اغلب دول الجوار، يعد عائقا كبيرا أمام تنمية السياحة في الجزائر، فضلا على ما تشهده الجزائر من عمليات أمنية معزولة تعيق عملية تحسين صورة الجزائر في الخارج[4].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 01،ص54.

[2] نفس المرجع السابق، ص 54.

[3] نفس المرجع السابق، ص 55.

[4] عبد الحفيظ مسكين، مرجع سابق، ص201.

المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر آفاق 2025

تسعى الحكومة الجزائرية الى النهوض بالقطاع السياحي ، وجعل الجزائر بلدا سياحيا، وفي هذا الصدد وضعت المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، و من ابرز ما جاء فيه دعم كل التدابير الرامية الى تسهيل الاستثمار الخاص في المجال السياحي، ويعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية احد مكونات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الى عام 2025، الذي نص عليه القانون رقم 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة و يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) هو إعلان الدولة الجزائرية نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015)، والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة[1].

ومن الضرورة الإشارة الى ان الرهان الأساسي لتنمية قطاع السياحة هو اعتباره كبديل اقتصادي لموارد النفط والغاز في البلاد في السنوات المقبلة. و نرتبط السياحة الى حد كبير بمدى استقرار الاقتصاد العالمي[2] ويهدف المخطط الاستراتيجي 2025 الى ضمان الانطلاق السريع للسياحة الجزائرية، ولهذا الغرض تم تسطير أهداف مادية و نقدية في مخطط الأعمال للمرحلة الأولى (2008-2015) :

أولا: الأهداف العامة

تسعى الإستراتيجية السياحية من خلال هذا المخطط الى تحقيق ما يلي:[3]

- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار.
- توسيع الآثار المترتبة عن هذا القطاع الى قطاعات الأخرى: الفلاحة، الصناعة، النقل التشغيل..
- المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي.
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي و الشعائري مع مراعاة كل التراث الوطني
- التحسين الدائم لصورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب01، ص 5.

[2] وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، المخطط الخماسي 2010-2014، ص5.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 01، ص ص(22-23).

ثانيا: الأهداف المادية للمرحلة الأولى (2008-2015) (بمعنى عدد الأسرة المطلوب توفيرها):[1]

- على سبيل المثال ومن اجل استقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة تمتلك تونس اليوم 220.000 سرير تجاري.
- استقبال أفاق 2025 هو استقبال 2.5 مليون سائح و باحترام نسب الجيران، فهي تحتاج الى 75000 سرير من النوعية الجيدة.
- هدف الأقطاب ذات الأولوية ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع أي 40000 سرير بمقياس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط.
- خلق 40000 منصب شغل (بشكل مباشر وغير مباشر) و91600 مقعد بيداغوجي.

ثالثا: الأهداف النقدية للمرحلة (2008-2015)

من اجل تنفيذ خطة الأعمال، والوصول الى الأهداف المادية للمخطط التوجيهي، تحتاج الجزائر الى ميزانية معتبرة، بحيث قدر الاستثمار العمومي و الخاص الضروري لانجاز المشاريع السياحية بين (2008-2015) ب 2.5 مليار دولار، على مدى سبعة سنوات أي 350 مليون دولار سنويا، وفيما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:

الجدول رقم(14): خطة الأعمال بالأرقام أفاق 2015.2025

السنة	2007	2015	2025
عدد السواح	1.7 مليون	2.5 مليون	11 مليون سائح
عدد الأسرة	84.869 يعاد تأهيلها	75.000 سرير فخم	150000سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	%3	%5
الايرادات (مليون دولار)	250	1500 الى 2000	10500الى 13500
مناصب الشغل (مباشرة وغير مباشرة)	200.000	400.000	902.000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51.200		142800

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة: المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص 18.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02، ص17.

المطلب الثالث: الحركيات الخمس لتفعيل السياحة الجزائرية

يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق سنة 2025 خمسة جوانب و حركيات حيوية من اجل تطوير السياحة بالجزائر، و يتعلق الأمر ب :[1]

أولا: الحركية الأولى: مخطط وجهة الجزائر السياحية

تعاني الجزائر اليوم من تصور سلبي لدى السياح خاصة الأجانب منهم، فانعدام الأمن و الفوضى والانغلاق الاقتصادي هي الصورة الذهنية لديهم ، ومن ثم فان مخطط وجهة الجزائر يهدف الى:[2]

1. تثمين القدرة التساهمية للسياحة في الاقتصاد الوطني على أساس:

- التنافسية والأداء
- العدالة الاجتماعية
- تثمين الهوية والموروث

2. جعل الجزائر وجهة في المغرب العربي والمنطقة الاورو متوسطية من خلال:

- تنشيط الجاذبية العامة
- استعادة الثقة
- تعزيز الصورة الايجابية والقيمة للجزائر لدى الزبائن (المحليين والأجانب)
- تقويم وتثمين الخاصيات التنافسية

3. التموقع في الفروع الواعدة والأسواق الجذابة من خلال:

- العمل في الفروع الواعدة والتكييف الدائم للعرض حسب الطلب
- إجراء تنظيم ترتيبي لأهداف الزبائن بمعرفة أقسام السوق وتحليل تطور دوافع المستهلكين وفقا لتوقعاتهم و قدراتهم
- تشجيع بروز الأقطاب السياحية للامتياز

ثانيا: الحركية الثانية: الأقطاب السياحية الممتازة

حددت دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سبعة أقطاب اجتماعية وسياحية، إلى جانب إدراج التراث في الحياة الاجتماعية، والسياحية، والثقافية هذه الأقطاب هي:[3]

[1] عوينات عبد القادر، **نفس المرجع السابق**، ص 296.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02، ص32.
[3] بوبكر بداش، **نفس المرجع السابق**، ص13.

1. القطب السياحي للامتياز شمال شرق: و يضم الولايات (عنابة ، الطارف ، سكيكدة ، قالمة ، سوق أهراس ، تبسة)
2. القطب السياحي للامتياز شمال وسط ويضم الولايات (الجزائر ، تيبازة ، بومرداس ، البليدة ، الشلف ، عين الدفلى ، المدية ، البويرة ، تيزي وزو ، بجاية)
3. القطب السياحي للامتياز شمال غرب و يضم الولايات (مستغانم ، وهران ، عين تيموشنت ، تلمسان ، معسكر ، سيدي بلعباس ، غيليزان)
4. القطب السياحي للامتياز جنوب – شرق ويضم الولايات (الواحات ، غرداية ، بسكرة ، الوادي ، المنيعة)
5. القطب السياحي للامتياز جنوب – غرب وشمل الولايات (أدرار ، بشار)
6. القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير و يشمل (طاسيلي ، ناجر ، اليزي ، جانيت)
7. القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (أدرار ، تمنراست)

ومن شأن هذه الأقطاب السياحية أن تستقطب الاستثمار السياحي إلى هذه المناطق، وما على السلطات إلا أن تؤدي دورها في الترقية الاستثمارية والإعلام والتعريف بهذه المتاحات من خلال القيام بصالونات وتظاهرات دولية.

ثالثا: الحركية الثالثة: مخطط نوعية السياحة

أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، فهي تركز على التكوين وتعليم الامتياز كما يدرج تكنولوجيا الإعلام والاتصال مع تطور المنتوج السياحي وتهدف الحركية الثالثة الى:[1]

1. إطلاق مخطط لنوعية السياحة مع الرغبة في تكوين ماركة سياحية.
2. التموقع منذ الآن، ضمن تحسين النوعية و العرض السياحي وتشجيع ترقيته في الجزائر وفي الخارج
3. بعث ديناميكية تقويم وترقية الوجهة السياحية

ومن اجل الاستجابة للهدف المادي والنقدي للمخطط، فانه من الواجب الاهتمام بالعنصر البشري، وحددت ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين وهي:[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02، ص 49.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص(48-49).

أ. تعزيز القدرات التنظيمية، الكفاءات واحترافية القيادات وعمال التاطير في المدارس

ب. ضمان ميزة تنافسية للبرامج البيداغوجية وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين داخل المدارس.

ت. إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي

رابعا: الحركية الرابعة : مخطط الشراكة بين القطاعين العمومي و الخاص

لا يكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين الدولة والقطاع الخاص، حيث تندرج السياحة ضمن المقاربة التواصلية بين القطاعات والشراكة العمومية–الخاصة،التي توصل الشبكة السياحية من طرف الى طرف، ومن اجل ذلك يتعلق الأمر ب:[1]

1. جعل بوابات الدخول الى التراب الوطني أكثر جاذبية كالسفارات والقنصليات، المطارات، الموانئ، المراكز الحدودية ...الخ.
2. تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية من نظافة، المياه، التطهير، الطاقة، التكنولوجيا، الإعلام والاتصال ...الخ
3. تسهيل الوصول الى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز
4. صيانة الثروة الطبيعية والبيئية
5. تعميم السياحة

خامسا: الحركية الخامسة: مخطط تمويل السياحة

لم يهمل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية معالجة احد أهم مشاكل القطاع السياحي فوضع مخطط لتمويل السياحة و الذي يهدف الى:[2]

1. حماية و مرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة
2. جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب
3. تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء الى الحوافز الضريبية والمالية
4. تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، و بخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02، ص 52.

[2] نفس المرجع السابق، ص 57.

خاتمة الفصل

حققت كل من تونس و المغرب نتائج سياحية معتبرة حيث ان مؤشرات القطاع السياحي في تلك الدول بينت ذلك خاصة فيما يتعلق مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، باعتمادها على التطبيق الفعلي للاستراتجيات تطوير القطاع السياحي و إعطاءه أهمية لو من خلال التنظيم و التخطيط الفعال و ترقية السياحة وبالإضافة الى استفادتها من التجارب السياحية الرائدة .

لذلك يجب على الجزائر الاستفادة من تجارب هذه الدول من اجل تنمية و تطوير القطاع السياحي نظرا لتوفر الجزائر على العديد من المقومات والمغريات السياحية وهو ما يؤهلها لان تكون قبلة سياحية ، كما ان تحسن الوضع الأمني و السياسي و سن قوانين تشريعية و استثمارية لتسهيل و تشجيع المستثمرين على التوجه نحو الجزائر يبرز ملامح تفاؤل بشان هذا القطاع في المستقبل، حيث يمكن ان يساهم هذا القطاع السياحي في العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، من حيث كونه مصدرا للدخل بصفة عامة، وموردا من موارد النقد الأجنبي بصفة خاصة، كما يعد عنصرا مهما في تنشيط الاستثمار و خلق فرص العمل و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و تنويع مصادر الدخل.

خـاتـمـة عـامـة

من خلال مناقشة و عرض موضوع دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات، تبين أنه باستطاعة السياحة أن تكون خيارا استراتيجيا للتنويع الاقتصادي و وان الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي ترجع الى مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، من حيث كونه مصدرا للدخل الوطني بصفة عامة، وموردا من موارد النقد الأجنبي بصفة خاصة، كما يعد عنصرا مهما في تنشيط الاستثمار وخلق فرص العمل، ومساهمته في الناتج المحلي والتنمية الاجتماعية.

ولكي يساهم قطاع السياحة في تنويع مصادر الدخل في الأمد الطويل يجب أن تكون كل عملياتها بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بها ذات كفاءة وذلك من خلال وضع استراتيجيات و برامج و سياسات طموحة و تطبيق الفعلي لها وكذالك تحسيس و نشر الوعي الثقافي السياحي في المجتمع بحيث ان السياحة تساهم بشكل كبير في رفع من نسبة الناتج الإجمالي المحلي و تحسين ميزان المدفوعات و توفير فرص العمل في .

وعند النظر للجزائر نجد أنها تمتلك مزايا سياحية تؤهلها لأن تحتل الصدارة على الأقل في المستوى الإفريقي، غير أن نشاطها السياحي ضئيل جدا مقارنة بمجموعة من الدول السياحية التي لا تمتلك ما تملكه الجزائر من موارد سياحية كتونس و المغرب، وهذا لاعتبار القطاع السياحي قطاعا ثانويا رغم البرامج و الاستراتيجيات التي بذلت من أجل النهوض بهذا القطاع على غرار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 .

❖ **أولا– تحليل فرضيات الدراسة:**

- **الفرضية الأولى:** والتي مفادها أن التنويع الاقتصادي: اكتساب الإمكانيات والمقومات في أكثر من قطاع أو نشاط اقتصادي وهذا **صحيح** بحيث التقليل الاعتماد على قطاع واحد وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

- **الفرضية الثانية:** و التي مفادها يمكن للقطاع السياحي في الجزائر أن يكون مصدر دخل هام و تأثير ايجابي على مختلف القطاعات و الشرائح الاجتماعية ان أعطي لها الاهتمام و الدعم الكافي .

من خلال دراسة الموضوع اتضح لنا أن هذه الفرضية **صحيحة** ، إذ أن السياحة توفر الكثير من مناصب الشغل سواء المباشرة أو الغير المباشرة و يصاحبه من نمو لباقي القطاعات الأخرى ، إذ تعتبر كذلك مصدر للدخل القومي و مصدر للعملة الصعبة و كذلك تعمل السياحة على عمل الدعاية للدول ، و التصدير لبضائعها يكون دون الحاجة لمجهود إضافي و بذلك تساهم في تنويع الدخل و تحسين ميزان المدفوعات

- **الفرضية الثالثة:** تتمتع الجزائر بإمكانيات و مقومات سياحية كبيرة حيث تعمل على استغلالها من أجل النهوض بالقطاع و تحقيق تنويع مصادر الدخل و التي تمكنها من ان تكون قطبا سياحيا عالميا، وهذا **غير صحيح** رغم الإمكانيات التي وهبها الخالق لنا من ساحل يفوق 1200 كلم و بامتلاكنا من أجمل الصحاري في العالم و أنواع مختلفة من السياحة حيث تبقى برامج النهوض بالقطاع السياحي مجرد حبر على ورق رغم الفوائد المصاحبة لها و قد يكون بديل في ظل اقتصاد يعتمد على 98 % من صادراته على المحروقات .
- **الفرضية الرابعة:** للقطاع السياحي في الجزائر تحديات مستقبلية كبيرة وتطوير القطاع السياحي مرتبط بالتطبيق الفعلي لإستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ، وهذا **صحيح** حيث تبنت الحكومة إصلاحات شاملة في القطاع السياحي و إستراتيجية عرفت باسم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 حيث تسعى الحكومة من خلال هذا المخطط بتطوير السريع لهذا القطاع في أفاق 2025 و ان تكون الجزائر ضمن الدول الأولى في المجال السياحي.

❖ **ثانيا: نتائج الدراسة**

ومما سبق، تم التوصل الى بعض الاستنتاجات حول موضوع الدراسة، يمكن إدراجها كما يلي:

- إن تنويع مصادر الدخل يتيح فرصا أكثر لأي دولة لضمان استمرارية الدخل و التنمية الاقتصادية.
- إن القطاع السياحي دور مهم في الاقتصاد بفضل ما توفره من العملة الصعبة وجذب الاستثمار و خلق فرص العمل.

- تبين أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، أما النصف الأخر يتكون من القطاعات الأخرى.
- تمتلك الجزائر كل الإمكانيات والمقومات السياحية التي تساعدها على تنمية القطاع السياحي.
- يلعب القطاع السياحي دورا هاما في تحقيق تنويع في مصادر الدخل للجزائر لكنها لا تشكل سوى نسبة ضعيفة، سواء تعلق الأمر بمساهمته في التشغيل، الايرادات، الناتج المحلي الإجمالي ...الخ.
- تسجيل ميزان السياحة والسفر لعجز دائم خلال الفترة محل الدراسة، بسبب كون الايرادات القطاع السياحي اقل من مدفوعاتها مما ساعد على تسرب النقد الأجنبي الى الخارج.
- قلة الاستثمار الوطني والأجنبي في القطاع السياحية في الجزائر بسبب الأوضاع الأمنية الغير مستقرة و الأحداث الإرهابية التي مست دول الجوار خلال هذه فترة الدراسة.
- إن ضعف القطاع السياحي يرجع الى إهماله، واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومنه لابد من إعادة النظر في سياسات الجزائر السياحية وعدم تضييع الفرصة للاستفادة من هذا القطاع الهام.
- تبقى الجزائر بعيدة رغم كل المقومات و التدابير و الإصلاحات التي اتخذتها الدولة لترقية هذا القطاع وذلك لوجود مشاكل و معوقات أدت دون ترقية القطاع السياحي
- يمكن ان يصبح القطاع السياحي مصدرا من مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات إذا تم
- غياب سياسة تسويقية للمنتوج السياحي في الجزائر، إذ لا يحظى بأي اهتمام في وسائل الإعلام والاتصال، وهذا مما جعله غير قادر على المنافسة في سوق السياحة الدولية
- اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير من اجل تخفيف العراقيل التي تواجه تطوير القطاع السياحي، ومن أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، و لاكن يبقى مشكل تمويل المخطط أهم تحدي وعائق يواجه نجاحه.

❖ **ثالثا: الاقتراحات و التوصيات :**

في ظل ما تقديمه من أهمية القطاع السياحي ودوره في تنويع مصادر الدخل نقدم هذه الاقتراحات :

- ان الواقع الاقتصادي للجزائر يفرض ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي و ذلك لعدة اعتبارات أهمها تنويع الاقتصاد الوطني و تحريره من التبعية النفطية.
- لتحقيق تنويع في مصادر الدخل في الجزائر لابد من إيجاد سبل جديدة لتمويل الاقتصاد بمعزل عن اقتصاد المحروقات وتتمثل في (تنشيط الأسواق المالية، دعم القطاع ألفلاحي من اجل تحقيق اكتفاء الذاتي، تدعيم قطاع النقل و قطاع الاتصالات....)
- ترسيخ المفاهيم السياحية والوعي بها عند كل من المجتمع والحكومة من خلال تحسيسه بضرورة الاهتمام بالسائح والتحول من أحادية النشاط الى دولة متنوعة المصادر الدخل على رأسها السياحة.
- لا بد من تفعيل دور الدولة في تنشيط ودعم التنمية السياحية، من خلال سن مجموعة من القوانين التحفيزية، ومنح التسهيلات البنكية للحصول على قروض لتمويل الاستثمارات السياحية
- بناء المنشئات الأساسية والبنى التحتية، وإنشاء مشاريع سياحية لما لها دور في تطوير قطاع السياحة من خلال سهولة الحركة وربح الوقت والجهد
- فتح مؤسسات تعليمية عالية لتوفير و تأهيل الإدلاء و المرافقين للوفود السياحية و إنشاء معاهد متخصصة في ذلك.
- إعادة تأهيل المشاريع السياحية الحالية (العامة و الخاصة) و الإسراع في انجازها .
- وجوب التحلي باللياقة الأدبية في التعامل مع السياح، محليين أم أجانب و هذا بالاختيار الدقيق للقائمين على هذا القطاع .
- دعم القطاعات الاقتصادية التي لها علاقة بالصناعة السياحية .
- تشجيع الاستثمار في المجال السياحي سواء تعلق بالاستثمار الخاص (المحلي+الاجنبي) او الاستثمار العمومي.
- عقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع الدول المتطورة سياحيا للاستفادة من خبراتها في هذا المجال كدول حوض البحر الأبيض المتوسط كتونس، المغرب، فرنسا، اسبانيا.

- تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي مثل الخدمات المصرفية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والسعي للتعريف بالتراث السياحي من خلال إتباع سياسة ترويجية تسمح بإيصال أفضل صورة عنها.

❖ رابعا: آفاق الدراسة

يمكن اقتراح بعض المواضيع لكي تتشكل إشكاليات بحث في المستقبل كما يلي:

- مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية بين الواقع والمأمول
- دور الاستثمار السياحي في النهوض بالسياحة الجزائرية
- دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول المغاربة

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ. القرآن الكريم :

سورة قريش : " لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء و الصيف".

سورة التوبة : " التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف و الناهون عن المنكر و الحافظون لحدود الله و بشر المؤمنين ".

ب. الكتب :

1. أبو رمان اسعد حماد، **التسويق السياحي والفندقي** ، المفاهيم والأسس العلمية، دار حامد، الأردن.
2. أبو قحف عبد السلام، **صناعة السياحة في مصر**، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1992.
3. الأخرس عاطف، سمير حمودة ، **محاسبة المنشئات السياحية**، عمان، دار البركة للنشر والتوزيع، 2001.
4. جدوع الشرفات علي ، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، المملكة الأردنية الهاشمية، 2006
5. حماد أبو رمان اسعد، **التسويق في صناعة السياحة والضيافة** ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
6. الحوري مثنى طه ، إسماعيل محمد علي الدباغ، **اقتصاديات السفر و السياحة** ، مؤسسة الورق و النشر ، عمان ، 2000.
7. دعبس يسرى ، **السياحة و المجتمع** ، البيطاش نستر للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2009 .
8. زيد منير سليمان ، **الاقتصاد السياحي** ، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
9. سرحان نائل موسى محمود ، **مبادئ السياحة** ، دار غداء للنشر و التوزيع، عمان ،2011.
10. سيد لطيف هدى ، **السياحة النظرية والتطبيق**، الشركة العربية ، القاهرة، ،1994 .
11. عثمان محمد غنيم، **التخطيط السياحي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1999.
12. العدوان السكر مروان، **الفندقة إدارة و اقتصاد**، المكتبة الوطنية ، القاهرة، ،1994.
13. ماهر عبد العزيز ، **صناعة السياحة** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2013.
14. المصري سعيد محمد، **إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية المفاهيم والاستراتيجيات** ، الدار الجامعية ، مصر، 2002.

15. مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2003.
16. مصطفى كافي، هبة كافي، **جغرافيا السياحة وإدارة المقاصد و المخيمات السياحية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
17. مقابلة أحمد محمود، **صناعة السياحة** ، دار الكنوز المعرفة و النشر، عمان ، الأردن ، 2007.

ت. المذكرات والرسائل الجامعية

1. بوزاهر نسرين، **ترقية العرض السياحي الوطني في ضل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة – منطقة الزيبان**– ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، فرع: نقود تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017.
2. حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986–2008)**، مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي ،2008/2009 ، الشلف ، الجزائر
3. حميدة بوعموشة ، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس– سطيف ، 2011–2012.
4. صليحة عشي، **الآثار التنموية للسياحة ، دراسة بين تونس والجزائر والمغرب** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة باتنة، 2004–2005.
5. عبد الحفيظ مسكين ، **دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر–الديوان الوطني للسياحة** ، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، (2009–2010).
6. عوينات عبد القادر، **الإمكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية ونقود، جامعة الجزائر–03–، الجزائر، 2012–2013.

7. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012–2013.

ث. الملتقيات والمؤتمرات

1. الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 9–10 مارس 2010.
2. الملتقى الدولي الثالث حول اقتصاديات السياحة المحلية الأبعاد و الأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، في 3 و 4 ديسمبر 2013.
3. الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربة بين الخيارات والبدائل المتاحة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي ، يومي 9–10 نوفمبر 2016.
4. المؤتمر الأول لكليات إدارة الإعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16–17 فيفري2014.
5. المؤتمر السنوي الحادي والعشرين الطاقة بين القانون والاقتصاد كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 20–2013/05/21.

ج. المجلات

1. بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات : رؤية استكشافية وإحصائية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد22 ، 2014.
2. الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، ابوظبي، العدد الرابع، مارس 2014.
3. خالد كواش ، الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للسياحة– حالة الجزائر ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر، العدد 13 ، 2005.

4. شيرين عبد القادر، أسعار النفط والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المركزي، العدد الخاص، 1999.

5. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة ، التنويع الاقتصادي–مفهومه وإبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8 ، العدد 31، 2014

6. عبد الحميد مرغيث ، مقال بعنوان: تداعيات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر.

7. فوزية بوصفصاف، تشخيص إستراتيجية التسويق السياحي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 09 ، ديسمبر 2015، ص274.

8. مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة ، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 1994،ص 15.

9. ممدوح عوض الخطيب، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد12، العدد07، 2008.

10. موسى باهي، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط ، لمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، العدد05 ، دسيمبر2016.

11. ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية مجلد 4، العدد2 ، 2002، بيروت.

ح. الدوريات و القوانين و التقارير

1. ميثاق السياحة، 1966.

2. الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة بتاريخ 18 ذي الحجة 1432 الموافق ل 19 فيفري 2003.

3. الجريدة الرسمية، العدد 35، مؤرخة في في 22 يونيو 2011.

4. المرسوم 88–214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، الصادر في الجريدة الرسمية عدد44، الصادرة في 2 نوفمبر 1988 الموافق ل 22 ربيع الأول 1409.

5. المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 24 شوال 1418الموافق ل 21 فيفري 1998، الذي يحدد إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة و تحديد قانونها الأساسي، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 11، الصادرة في 10 مارس 1998 الموافق ل 2 ذو القعدة 1418.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 64 الصادرة في 1993/10/10.

7. المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994.

8. المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998 يتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 15 مارس 1998.

9. المادة رقم 02 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة بتاريخ 18 ذي الحجة 1432 الموافق ل 19 فيفري 2003.

10. المادة رقم 02 من القانون رقم 03-02 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، الصادر في

11. المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في16 ذي الحجة 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة بتاريخ 18 ذي الحجة 1432 الموافق ل 19 فيفري 2003.

الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001 الموافق ل 3 جمادى الثانية 1422.

12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2015.

13. التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014

14. تقرير السنوي 2015 على موقع السياحة المغربية.

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 01.

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02

ثالثا : المراجع باللغة الفرنسية

1. John Twidell and Tony Weir, Renewable Energy Resources, Taylor et Francis Group,2nd ed, LONDON AND NEW YORK, 2006
2. WTTC , world Travel and Tourism council. Economic impact 2015 Algeria
3. ONS. Office national des statistique.2016
4. World Travel Tourism Council Data. 2016
5. BANQUE DE FRANCE – Franc zone report – 2007 ، Economic diversification in Central Africa: ove

رابعا: مواقع وطنية و دولية

1. الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
2. البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة https://portail.cder.dz
3. الموقع الرسمي لوزارة السياحة الجزائرية www.mta.gov.dz
4. موقع وزارة السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية www.mt.gov.dz/mta/ar/SDAT/php
5. موقع ويكيبيديا, الموسوعة الحرة www.ar.wikipedia.org
6. موقع وزارة السياحة المغربية http://www.tourisme.gov.ma/ar
7. موقع الصندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/ar
8. معهد الأبحاث التطبيقية القدس http://www.arij.org/files/admin/bookletsandleaflets/2010%20booklet2.pdf
9. حامد عبد الحسن الجبوري، التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989
10. محمد ناصر نصار، القطاع المالي الفلسطيني https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/249357.html
11. راتب الشلاح، المصارف الخاصة الواقع والأفاق http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/shallah.htm

الملاحق

- الملحق رقم 01: تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2013).

السنوات	عدد السياح	الايرادات السياحية مليون دولار	المساهمة المباشرة في الناتج المحلي ٪	المساهمة في التشغيل		حجم الاستثمارات في القطاع السياحي مليار دولار
				العاملين المباشرين	أجمالي العاملين	
2000	866000	102	3.1	154.7	392.4	0,297
2001	901000	100	3.2	166.3	338.3	0.412
2002	988000	111	3.3	180.5	379.3	0.628
2003	1166000	112	3.4	180.4	402.8	0.850
2004	1234000	178	3.6	227.5	518.1	1.840
2005	1443000	184	3.9	258.9	528	1.640
2006	1638000	220	3.3	239	576.3	1.840
2007	1743000	219	3.2	225.4	546.2	2.260
2008	1772000	323	3.1	227.7	515	2.080
2009	1912000	246	3.7	269.2	593.2	1.770
2010	2070000	246	3.4	254.1	539.4	1.554
2011	2395000	209	3.3	266.6	535.4	1.664
2012	2634000	217	3.3	292.2	583	1.774
2013	2733000	367	3.6	321.4	634.5	1.814
2014	2301000	347	3.3	305.9	604.4	1.991
2015	-	-	3.5	327.3	628.3	1.6089

Source: World Development Indicators (WDI), November 2015
World Travel and Tourism Council Data, 2016